

دار نآراس للطباعة والنشر



السلسلة الثقافية

*

صاحب الإمتياز: شوكت شيخ يزدين

رئيس التحرير: بدران أحمد حبیب

الإرهاب في العراق

العنوان: دار نآراس للطباعة والنشر - شارع گولان - اربیل - كُردستان العراق

زهير كاظم عبود

الإرهاب في العراق

اسم الكتاب: الإرهاب في العراق

تأليف: زهير كاظم عبود

من منشورات نآراس رقم: ٥٤٤

الإخراج الفني والغلاف: آراس أكرم

التنقيح: أوميد البناء

الإشراف على الطبع: عبدالرحمن الحاج محمود

الطبعة الأولى - ٢٠٠٧

رقم الإيداع في مكتبة المديرية العامة في اربيل: ٢٠٠٧/٢٩٤

المدخل

تفاقت العمليات الإرهابية في الفترة الأخيرة من العصر الحديث، وكبرت المعاناة الأنسانية جراء نتائج تلك الأعمال التي أتمت بنتائجها الأجرامية وأنعكاسها الوخيم على حياة الناس، وتوسعت رقعة المساحة التي تمارس فيها التنظيمات المتطرفة والمجموعات الإرهابية أفعالها في ارتكاب عمليات القتل غير المحدد والطائش، وفي عمليات الخطف والتفجيرات والذبح والتي طالت الأبرياء والمدنيين من البشر، ومما زاد من فاعلية هذه الأعمال الإرهابية وجود دول وتنظيمات ومؤسسات وشخصيات تساند بشكل علني أو خفي أو بشكل غير مباشر الأعمال التي تصدر عن هذه التنظيمات، بالنظر لتقاطع المصالح الدولية وأستغلال مثل هذه التنظيمات لغرض إرباك الخصم، وأعتبارها أوراق يتم التعامل بها ضمن اللعبة الدولية وحرب المصالح السياسية والأقتصادية والتصفيات الشخصية، بالإضافة الى دور رد الفعل الذي يعبر عن الموقف الصادر من دول تحارب الإرهاب بشكل علني ومباشر، ودول أخرى تحاول أن تتقي شره وتأثيره على حياة الناس وأمنهم في منطقتها فتسلك طرقاً غير مقبولة من اجل ذلك، فالموقف الدولي من الإرهاب وأن كان بشكله العلني يتجه نحو التكاتف والأنتفاق على محاربتة ونبذة وملاحقة عناصره، الا أن الحقيقة المرة تكمن في أن العديد من الدول تنقسم بين المتملق والمحايد والمتردد في مواجهته للتنظيمات الإرهابية في هذه الحرب، وبين من يقف معه بشكل خفي وغير مباشر ولكنه واضح. واستغلت هذه التنظيمات الإرهابية القضايا القومية والدينية لتأجيجها

وإتخاذها ستاراً وبرقعاً لتغطية أعمالها وأهدافها، وبذلك أوسع المساحة الفاعلة للعمليات الإرهابية، وانفلتت تنظيمات متطرفة كانت تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية عوناً في محاربتها الأتحاد السوفياتي لأضعافه، بقصد الطرق على قواته التي كانت تحتل أفغانستان في حينه لإرباكها وإشغالها، بالإضافة الى كونها معركة خفية بين المعسكرين الدوليين، وبعد ان رحلت القوات السوفياتية عن أفغانستان، وبعد أن انحلت الرابطة العقدية لدول الأتحاد السوفياتي، انقلبت تلك التجمعات والمنظمات على الراعي والمساند والمانع لتنتقل شرورها الى أراضيها والأراضي التي انتشرت خيوطها التنظيمية فيها، لتروع الإنسان ضمن عمليات إرهابية سجلها العالم بمرارة وبشاعة يتم ممارسة العنف من خلالها بشكله العشوائي والأعمى والبشع ضد كل البشر دون تحديد أو قيود، وتطورت ظاهرتي العنف والإرهاب في الفترة الأخيرة لتنتقل بشكل سريع من منطقة الى أخرى بحكم ظروف المنطقة أو تواجد عناصر إرهابية فيها، ومايلفت النظر توفر الأموال والسلاح والقدرات الفنية في تجهيز جوازات السفر وسمات الدخول والإتصالات والبطاقات المزورة والأمكانيات الفنية والتقنية، بالإضافة الى توفر الأماكن البشرية المتمثلة في وجود أعداد من المتطوعين للقتال ضمن أعداد المنتمين الى هذه التنظيمات، وكما توفر للتنظيمات أعداد أخرى من البشر ممن تم غسيل دماغهم، لا يفهموا غير ما يتم شحنه من صور ومفاهيم ومخططات يتم أدخالها ضمن أساليب بعيدة عن أعتقاد المنطق والحقيقة، ويكون فيها الدين الواعز والوسيلة والدافع والنتاج الذي يتم غسيل دماغ الإنسان بمفاهيم يتم تشويهاها للتأثير على بعض من العناصر المتسمة بضعفها وسهولة إنقيادها، وخصوصاً العناصر المراهقة والمبتلية بأمراض الأدمان على المخدرات أو المبتلية بأمراض نفسية أو اليأس أو

المصابة بعقد لا تجد لها خلاصاً الا بالموت، بشرط أن يكون لهذا الموت ما يجعل له معنى _على حد فهم القائم بأعمال الغسيل_ ليستعد الأُنسان لتفجير جسده وقتل نفسه بواسطة الانتحار بربط الأحزمة الناسفة حول الصدر تحت الملابس، أو شحن المركبات بحمولة من المتفجرات يقودها المنتحر ليتحول جسده الى شظايا تقتل الناس وقنبلة مدمرة ذات قوة تدميرية كبيرة لتخريب الممتلكات في كل الاحوال بعد ان تقتله.

كانت اعمال العنف والإرهاب الدولي قائمة وموجودة خلال الحرب الباردة بين القطبين الدوليين، الولايات المتحدة الامريكية والإتحاد السوفياتي، ولكنها بشكل خفي، ويحرص المتصارعان على أخفائها والإدعاء بتجاوزها ومحاولة تحجيمها، ولكن الأمر بدأ أكثر توسعاً ووضوحاً في بداية الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين حين أنتشرت عمليات خطف الطائرات وأحتجاز الرهائن من المدنيين والتهديد بالقتل لأطفال المدارس كوسيلة من وسائل تعتمدها منظمات وتجمعات سياسية متطرفة بإعتبارها وسيلة من وسائل العمل السياسي أو الديني، بالإضافة الى تفجير القنابل وسط حافلات النقل والقطارات والمطارات ومحطات النقل والمترو، بأعتبارها أماكن يتجمع فيها أكثر عدد ممكن من البشر المدنيين، كوسائل إرهابية لتحقيق غايات سياسية إعتقاداً منهم بأنها تحقق اغراضها في نشر الرعب والخوف ليس في مفاصل الدول العدو للتنظيمات الإرهابية والمستهدفة منها، بل من اعداء هذه التنظيمات ومن الناس الآخرين.

والمتمعن ملياً في مفاصل حركة التاريخ الإنساني، يجد أن الإرهاب في المنطقة العربية يطرح أهدافاً وبرامج لاتتفق ولاتتطابق مع واقع الحياة وتطور الأُنسان في المنطقة، ويتعارض كلياً مع حقوق الإنسان، بالإضافة الى مساهماته غير المباشرة في توطيد وتثبيت مصالح الشركات الدولية

والدول الكبرى في المنطقة، لا بل يكون سبباً غير مباشر في مجيء القوات الأجنبية الى المنطقة.

لقد اتخذت التنظيمات المتطرفة طريقاً خاصاً تمارس خلاله دورها وتطبق سياستها المتمثلة في السرية الشديدة وسيادة الفكر الواحد غير القابل للنقاش وعدم قبول التحاور، وما على الخصم الا الرضوخ للرأي المطروح بالقوة، وأن هذه المنظمات والمجموعات ترى أنه لايمكن لها أن تحقق أهدافها وسياستها ما لم تنجح الى القوة والعنف والإرهاب كطريق يوصل الى الغايات المنشودة.

العديد من الدراسات أشارت الى أن الأوضاع الشاذة تولد تنظيمات شاذة، وأن العنف الذي تمارسه السلطات يولد ردّ الفعل الموجود لدى التنظيمات الإرهابية، والسلوك المنافي والمتناقض مع حقوق الأُنسان، بالإضافة الى كبت الرأي والحرمان من التعبير بشكل صادق وبحرية والتعارض مع الديمقراطية وحرية الرأي، بالإضافة الى عدم ضمان الحريات التي نصت عليها الدساتير واللوائح الدولية، ونادت بها الأحزاب والتجمعات، كل هذا يولد الإرهاب والعنف الذي تمارسه هذه المجموعات والتي هي نتاج وردّ فعل لهذه السياسات المتعارضة مع حقوق الإنسان.

ومما لاشك فيه ان التناحر المذهبي في العراق بشكل خاص، وإن كان ناراً تحت الرماد، إلا أنه تم تأجيجه من قبل الإعلام العربي المريض والمبتلي بالأبتعاد عن الموضوعية والحيادية، كما تم تأجيجه أيضاً من قبل بعض السياسيين ممن يشعرون بعدم وجود أرضية وقاعدة تساندتهم، و كذلك من بعض العراقيين ممن لأوراق لديهم أو لحسابات غاية في الشخصية والمصلحية ليكون ورقة رابحة ضمن عمليات التجاذبات والتحالفات السياسية وحسابات الربح والخسارة، وإستجابة لرغبات حكام ومالكي القنوات والصحف في أحيان أخرى، فقد كانت ورقة

الطائفية والمذهبية الورقة التي لعبت سلطة صدام دورها غير النظيف عليها، ووظف جهاز المخابرات العراقي الصدامي أقساماً تفردت في معالجة القضايا الطائفية وترويجها والأستناد على فرق دينية على حساب مذاهب وفرق أخرى، وتوظيف رجال دين وقيادات دينية في سبيل ذلك، ولم يزل اهل العراق يحاولون تلافي نتائجها السلبية في ظل الوضع الحالي المؤقت للعراق حيث يتناقض معها السعي لبناء دولة ديمقراطية تؤمن بتحقيق القرارات التي تضمن حقوق الإنسان وتحقق الفيدرالية الخيار المستقبلي للعراق.

وبنتيجة الأضطهاد والسيطرة على التجارة والصناعة في بلدان العالم الثالث من قبل بلدان العالم المتمدن، يدفع أيضاً بهذه التنظيمات من قبل الأقطاب ذات المصالح للتطرف في السلوك الإنساني لمواجهة مصالح البعض والحد من انتشار قواتها وشركاتها ونفوذها العسكري في المنطقة كورقة من أوراق الصراع الدولي.

وأعتماد وسائل الإرهاب التي صارت سمة تتميز بها تلك التنظيمات لتعبر عن حقيقة أعتقادها في التعبير عن هذه الوسائل، حيث لا تلبث تلك التنظيمات أن تتفاخر وتتباهى قيامها بعمليات إرهابية ينتج عنها موت أبرياء ومدنيين، إضافة الى ما يدخله من روع وإرهاب في قلوب الآخرين ، ولم يقتصر الأمر على العمليات الإرهابية بل تعداه الى تمكين هذه التنظيمات إيصال صوتها وبياناتها وخطاباتها وأشرطة الفيديو (تيب) الخاصة بأفلامها عبر الأنترنت بواسطة صفحات مخصصة لها، بالإضافة الى تمكنها من إستمالة جهات تشرف على بث فضائيات وصحف عربية على الأغلب تتمكن من إيصال صوتها وتهديداتها بسهولة ويسر تحت غطاء الحرية ومتابعة الحدث مع ملاحظة ميل نفسي غريب للمشرفين على هذه القنوات لتقبل بث الأخبار عن إنتصارات تحققها

التنظيمات الإرهابية على مواطنين أبرياء وعمليات تخريبية تطال أماكن عامة وبنى تحتية، كما طورت أعمالها باتجاه توسيع دائرة الإرهاب الدولي حين تقدم هذه التنظيمات المتبرقة تحت مزاعم وستائر الدين الإسلامي بتصوير عمليات القتل والذبح بطريقة النحر بالسكين للرهائن من المدنيين، وتوسيع دائرة خطف الأجانب وطلب تنفيذ رغباتهم وتمنياتهم مقابل هؤلاء المدنيين الاسرى، وبالتالي تصوير عمليات الذبح وجز الرؤوس وتسجيل التصوير على أشرطة ممغنطة (سي دي) وتوزيعها بكثافة بقصد بث الرعب والخوف والرغبة بين الناس.

يوما بعد آخر يتأكد بما لا يقبل الشك أن الإنسان في العراق وتجربته الجديدة في الحياة الديمقراطية والفيدرالية من تستهدفه العمليات الإرهابية التي لا بد لها من غطاء، والأنسان العراقي مدنيا كان أم عسكرياً، شرطيا كان أو سياسياً، ومستقلاً أو منتسباً لأحزاب سياسية، عاملاً فقيراً أو مسؤولاً في الدولة، له شأن في العمل السياسي أو ممن لاحول له ولاقوة، الجميع مشروع للذبح والقتل والأختطاف من قبل التنظيمات الإرهابية ، والجميع لا يعرف متى ستترصده مجموعات الإجرام والإرهاب وتجعله موضوعاً لتخطط له وتنتقم منه وتغتاله لتسلب منه حياته و تحرم عائلته وأطفاله منه ومن مصدر عيشها، وأصبح كل مواطن في وضع غير آمن ويمكن أن يتم سلب حياته دون سبب أو بئس بخس يتقاضاه القتل.

ومن يتذكر الخطابات الأخيرة التي كان يطلقها الرئيس البائد صدام من جحره في أطراف منطقة الدور(قرب بلدة تكريت _ شمال بغداد)، والتي كانت تحرص القناة القطرية المحروسة بالقوة الامريكية أن تبثها حفاظاً على العروبة والوطن على حد زعمها الأعوج في محاربة الأمبريالية والصهيونية العالمية والإحتلال، والتي كان يطلب فيها القائد الضرورة من

(الشرفاء!!) أن يقتصوا من الشرطة، والتي كان يرى فيها الجهاز الذي لم يقاوم للدفاع عن تاجه وملكه العضوض الذي كان هو وأولاده اول من فرط به، وهرب كل منهم ومعه كمية كبيرة من مال العراقيين.

العديد من اعتبر تلك الخطابات مجرد تخاريف لرجل يهذي وهو يلود بالحفر والمجاري ليسلم رأسه بديلاً عن الوقوف بشجاعة يفتقدها في مواجهة أي قوة ومهما كانت درجة مواجهة الرجال، العديد من لم ينتبه الى الأوامر التي أطلقها الرئيس البائد من جحر قيادته يدعو للقتل وتخريب العراق.

و أستلمت الاطراف المتعاونة في تخريب العراق ومحاولة إيقاف مسيرته والتي تستهدف التجربة والأنسان معاً، تلك الإشارة بعد أن توفرت لها كل مستلزمات سطوتها وسيطرتها في الشارع العراقي بشكل ملموس عسكرياً وإعلامياً، بالإضافة الى إرباك الشارع العراقي مستغلة ضعف القوات الأمنية والعسكرية، فتجمعت متكاتفه ومتحالفة لتنفيذها في وقت تتفرق فيه القوى السياسية الوطنية العراقية وتتصارع على أن تحتل أكبر مساحة من برلمان مؤقت تراحم به الاخرين بطرق غير معهودة ومألوفة، وتساند دول عديدة هذه الأطراف المتعاونة في قتل العراقيين توفر لها ساحات التدريب وتسهيل عمليات عبور الحدود وتوفير لهم الوثائق المزورة والأموال والعناصر التي يمكن أن يتم استغلالها من بهائم أشتهرت بها هذه الأمة دون سواها، فيتم أعدادها كبهائم مفضخة تقتل كل من يقف بطريقها من كل الاحياء بشراً كان أو شجراً أو حيوان، فكل شيء مستهدف بعد أن يتم تلغيم جسد المنتحر بكميات ناسفة كبيرة بقصد قتل اكبر عدد ممكن من العراقيين بغض النظر عن أديانهم وقومياتهم وجنسهم وأفكارهم السياسية.

تكاثفت الأطراف المتعاونة على الشر من أجل إستهداف الإنسان في

العراق بعد أن وجدت التراخي من المسؤولين العراقيين في القبض على المسؤولين السابقين في السلطة البائدة الذين إرتكبوا الجرائم الخسيصة بحق أبناء العراق، وبقي عناصر جهاز الأمن وقياداته وعناصر وقيادات جهاز المخابرات وقياداتها والأمن الخاص وقياداتها والأستخبارات وقياداتها وحزب البعث وقياداته مترقبين الملاحقة والمحاسبة والمحكمة بعد التحقيق، وبعد أن تبين لهم أن الناس منشغلة بتوزيع الكراسي والوظائف، وأن المنصب مايشغل هذه الجموع التي تراكضت تريد حجز مقعد لها أو مغنم لها قبل أن تستقر الأمور، تنفست هذه العناصر ودخل السرور قلبها فالناس في واد والإرهابيين والمجرمين وعناصر الأمن والمخابرات والبعثيين في واد آخر.

وليس أعتباطاً أن يتم افراغ مخازن السلاح العائدة للقوات المسلحة العراقية المنهزمة من قبل الناس أمام انظار القوات المحتلة، فلم يحدث في أي احتلال أن تقوم القوات المحتلة تمكين الناس أن تسيطر على مخازن الأسلحة العسكرية، وليس أعتباطاً أن يتم إبقاء الحدود سائبة ومفتوحة، كما ليس أعتباطاً أن يتم حل وحدات الجيش العراقي بكافة اصنافها، و كما تحل قوات الشرطة وقوات الحدود وعناصر شرطة الكمارك وشرطة المرور دون أن يكون هناك بديل، وليس إعتباطاً أن يتم إنشاء جهاز للشرطة عليل وفقير لا يتم توفير أبسط مستلزمات المواجهة إذ ليس هناك عدالة في التوازن مع مايملكه الإرهاب من قوة وإمكانيات، ليطلب منه المواجهة، وإذ يفتقر جهاز الشرطة والحرس الوطني الى التقنيات الفنية الحديثة في المواجهة، كما يفتقر للإمكانيات التي تتوفر للإرهابيين يصبح الأمر غير معقول في مواجهة بين قوات الشرطة العراقية الوطنية وبين عناصر الإرهاب المدعومة والمدججة بالسلاح والأمكنيات والرعاية الداخلية والخارجية، وليس إعتباطاً أن يتم القبض على عناصر ترتكب

اعمال الشروع بالقتل والتفجير ليتم اطلاق سراحها لمعاودة عملها مرة اخرى، وليس اعتباطاً أن يتم تشكيل لواء عسكري بقيادة قائد من قادة الزمن الصدامي البائد وارساله الى الفلوجة، وليس إعتباطاً أن تبقى المرارة قاسماً مشتركاً في أرواح العراقيين حين يتم إغتيال المسؤولين يوماً بعد يوم وتسجيل القضايا ضد مجهول، وليس إعتباطاً أن يتم التحاور وإحترام القتلة والسفلة والسوقيين على اعتبار أن هناك مقاومة شريفة وأخرى غير شريفة.

ولم يلتفت مجلس الحكم ولا الحاكم المدني السفير بول بريمر الذي منع وزير الداخلية أن يصدر قراره بمنع دخول المواطنين العرب الى العراق خلال فترة معينة بقصد حماية الناس وتحديد حركة الإرهاب ، خجلاً من زعل الحكام العرب وعدم خدش التعاون العربي مع ان ما يحدث من فجيرة أمنية تغزو الشارع العراقي حين يتمكن القتلة منازلة الحكومة وسط شوارع العاصمة، وبدلاً من أن يستقيل المسؤولين يستمر الوضع بهذا الشكل المسرحي، لينتقل الى الحكومة المؤقتة التي لم يكن حالها بأحسن من غيرها، فيشتد ساعد الإرهاب ويصير المجرم قوياً وذا تأثير ومحترماً أحياناً يجد العديد من الستائر والواجهات التي يتخفى بها، كما يجد من التعاطف ليس فقط العربي وإنما يتغلغل الى الداخل حيث تتكاتف معه المجموعات المبتلية بالجرائم لصالح سلطة صدام البائد بأعتبار أنه يرفع شعاراً وطنياً وشرعياً، حتى صارت مؤسسات عربية مثل الجامعة العربية ورؤساء دول يستقبلون القتلة وقادة التنظيمات الإرهابية ومجموعات الخطف أستقبال الملوك بزعم معارضتهم للأحتلال، وصارت دول أجنبية تضيف على عناصر تفتك بالعراق والعراقيين مسحة المعارضين وتساندهم وتمنحهم الدعم السياسي ليس ايماناً منها بهم وليس موقفا متعارضا مع النظام الجديد، وانما موقفا يمثل التعارض مع الولايات المتحدة الأمريكية

مالم يتم التنسيق في المصالح معها .

التعارض الدولي والتزاحم في إيجاد مواطني القدم في العراق خصوصاً وفي المنطقة عموماً، وحرب المصالح بين الدول الكبيرة كله صار فوق رأس العراقيين في كل مكان، العراقيين الذين خرجوا من زمن صدام البائد ممتلئين بالنكبات والجروح والخيبات والإحباط واليأس، بعد فترة زمنية قاحلة تخللها حصار بالغ القسوة فرضه مجلس الأمن بالأمم المتحدة على الشعب العراقي دون أن يؤثر على سلطة صدام بأي شكل من الأشكال حيث إشتهر النظام الصدامي بعدالته بتوزيع الظلم على كل العراقيين دون تفرقة، بالإضافة الى القمع والموت والقسوة المفرطة التي كان يتعامل بها صدام وأجهزته القمعية مع العراقيين.

تنظيمات الإرهاب الدولي وتجمعات التطرف الديني والتحجر المذهبي كلها تقاطرت على العراق وتجمعت في الساحة العراقية تريد أن تثبت أنها تقاوم الأمبريالية العالمية في هذه الساحة، العناصر التي أستكبت على العراقيين من جهاز الأمن والمخابرات والأستخبارات والأمن الخاص ومن كان يعتقد أن لافرصه له من البعثيين ومن الذين تلطخت ايديهم بدماء اهل العراق تزاحموا وتجمعوا ليشكلوا فريقاً غير متجانساً من مجموعات القتل والأعتيالات تبطش بالعراقيين، حتى من كان يعتقد واهماً أنه يستطيع أن يخدم الاسلام بحرق الكنسية أو الجوامع وتهديم وتفجير الأماكن المقدسة والإساءة الى الأديان والمذاهب، ومن كان يعتقد بغباء ملموس انه بقتل المسيحي المسالم والمندائي والأيزيدي من البسطاء والفقراء من هذه الشرائح الممتلئة طيبة وتسامحاً ونبلاً سيدخل الجنة، وتقاطرت هذه النماذج لتتشعل وتؤجج الذهنية المتطرفة والمذهبية الطائفية وتشيع الجريمة كوسيلة وسط ساحة العراق ويكون البسطاء والفقراء من أهل العراق الوقود والضحايا.

والتوجه المتطرف لقتل الأنسان على الهوية مرض لم يكن قد انتشر في العراق، وهو نتيجة لما كان النظام الصدامي يحقن به المجموعات التي علمها ووظفها وزرع فيها هذه الأفكار، حيث حقنها بأفكار العداة للإنسان والأستخفاف بالحياة الإنسانية، ولهذا قصد القتلة معتنقي الاديان من الأخوة العراقيين المسيحيين والأيزيديين والمندائيين بهدف قتلهم دون سبب سوى إيمانهم بدياناتهم وبالله الواحد الأحد الذي تؤمن به جميع الديانات في العراق.

وتزاحم شيوخ الجوامع العربية الذين قرروا اطالة لحاهم وتقصير ملابسهم ليصدروا أوامرهم للشباب العربي المغرر به والذي غاب عنه العقل والحكمة ومعرفة الحقائق ليقبلوا أن يصيروا بهائم مفخخة ليس لحياتهم معنى، ليقتلوا أكبر عدد ممكن من العراقيين اعتقاداً منهم أنهم سيعبرون الى الجنة عبر أشلاء ودماء العراقيين، وبدعم واضح من بعض الأثرياء العرب الذين يجدون أن ثوابهم يأتيهم عبر دماء وأشلاء الفقراء من العراقيين.

وأظهرت لنا التحقيقات والمحاكمات خواء وعدم جدية المساهمة بإيقاف الإرهاب والإقتصاص من المجرمين ليكون العقاب القاسي رادعاً لغيرهم وليكونوا عبرة لمن أعتبر، ولتكون العقوبات بما يتناسب مع حجم الجريمة المرتكبة ووضع العراق الأستثنائي والشائك، فقد كانت التحقيقات لا تتناسب مع الخطورة الإجرامية لهذه التجمعات والعناصر، مثلما كانت العقوبات لا تمثل أدنى مستويات الردع.

ويوميا يعطي العراق ضريبة مستمرة من أبنائه البررة في الوقت الذي بقيت فيه الأحزاب تتنافس على أن تكون لها مراكز في الوزارات، وان تختلف على الوزارات السيادية والوزارات غير المهمة، وبقي الملف الأمني للأرهاب يتفاقم يوماً بعد يوم مع ان منابعه معروفة وقياداته مشخصة

دون ان يستطيع احد ان يتعرض لها بسوء، وسيبقى الملف الأمني هو الأكثر أهمية يسجل خسارة العراق لأولاده الأبرياء دون ان يجد من يوقف نزيف هذا الشريان الذي لا يد لأهل العراق فيه.

الأمن ثم الأمن ومن ثم الأمن، فمتى يتم الالتفات الى الأمن ويلتفت المسؤولون الى ان المواطن العراقي بلاحماية ولا سلاح ولا مصدات وخطط أمنية، وأن المواطن العراقي أعزل لاسقف يحميه سوى رحمة الله. ويبقى الملف الأمني والإرهاب الهاجس الأساسي والأول الذي يشغل البال في العراق، ودون مواجهة حقيقية وفاعلة وبعيدة عن الوعود والتخيلات لن تستطيع السلطة الجديدة أن توقف زحف الإرهاب، ودون مواجهة عسكرية بحجم القوة التي يندفع بها الإرهاب ويعمل وفقها في العراق.

كما يبقى الإرهاب من الأفعال الإجرامية ضد الانسانية والتي ترقى لمستوى جرائم الإبادة الجماعية، سواء بالفعل أو بالتحريض أو بالإشتراك أو بالشروع.

زهير كاظم عبود

السويد - مالمو ٢٠٠٦

الإضطراب والرهبية في الحياة الأنسانية، وللتعرف على بعض هذه التعاريف نستعرض قسم منها للوصول الى تعريف جامع.

يعرف الإرهاب الدولي على انه عمل ارهابي يشمل مواطنين أو مناطق تنتمي لأكثر من دولة واحدة.

وينسحب الإرهاب الى كل عمل يحاول فرض أفكار أو مذاهب إذا إقترن ذلك العمل بالقوة والأساليب القسرية والوسائل التي تعدم حرية الإختيار عند الإنسان.

أما الجماعة الإرهابية فتعرف على انها أي جماعة ارهابية تشارك مباشرة -أو من خلال جماعات فرعية تتبعها- في الارهاب الدولي وتمارس أفعال تدخل ضمن معاني الإرهاب أو تحرض عليه أو تشرع فيه فلا تستطيع إكماله لسبب لادخل لإرادتها فيه، أو تشتترك في المساهمة الفعلية.

وبالنسبة للارهاب ففي الوقت الذي يشير السكرتير العام للأمم المتحدة الي ضرورة الانتهاء من إتفاقية مكافحة الإرهاب وتوقيعها وتنفيذها إستنادا الى تعريف واضح ومتفق عليه للارهاب باعتباره اي عمل يستهدف القتل أو التسبب في ضرر جسماني بالغ موجه للمدنيين أو غير المحاربين بهدف ترويع السكان أو إجبار الحكومة أو منظمة دولية على القيام بعمل أو الامتناع عنه، فأن هناك عدة تعاريف، وعدة وجهات نظر بهذا الخصوص.

في تعريف للدكتور عمرو إسماعيل منشور على الأنترنيت: «أن إستهداف المدنيين في أي عمل هو ارهاب.. سواء كان المبرر هو المقاومة أو غيرها..مقاومة محتل أو حكومة ظالمة.. وحتى إستهداف المدنيين بحجة الحرب على الإرهاب هو في حد ذاته إرهاب.»

الإرهاب

ورد في (المنجد في اللغة) الطبعة ٣٦ بالصفحة ٢٨٢: أرهبه أي خوفه، يقال أرهب عنه الناس بأسه ونجدته، أي أن بأسه ونجدته حملا الناس على الخوف منه.

والرهبية من الخوف المقترن بالعنف والقسوة، وتطلق عليه في اللغة الانكليزية كلمة (Terrorism).

وورد في القرآن الكريم في سورة الاعراف السورة السابعة الآية ١١٦ (وأسترهبوهم)، بمعنى فَلَمَّا أَلْقَوْا سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ " أي خيلوا الى الأبصار أن ما فعلوه له حقيقة في الخارج ولم يكن إلا مجرد صنعة وخيال، كما أورد كلمة يرهبون في نفس السورة الآية ١٥٤، بمعنى هُدَىٰ وَرَحْمَةً لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْتَابُونَ " ضَمَّنَ الرَّهْبَةَ مَعْنَى الخُضُوعِ، كما وردت عبارة (ترهبون به عدو الله) في سورة الانفال الثامنة الآية ٦٠ بمعنى تُرْهِبُونَ " أَي تُخَوِّفُونَ " بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ " أي من الكفار.

كما وردت في سورة الانبياء ٢١ في الآية ٩٠ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا، كما أوردت الآية ٥٩ من سورة الحشر الآية ١٣ (أشد رهبة في صدورهم)، بمعنى يَخَافُونَ مِنْكُمْ أَكْثَرَ مِنْ خَوْفِهِمْ مِنَ اللَّهِ.

وبالنظر لعدم الاتفاق على تعريف للأرهاب، فقد أجمع الشراح والفقهاء على أن الإرهاب عمل من الأعمال التي تتسم بالعنف والرعب والافعال المحرمة قانونا ويقصد نشر الخوف في نفوس الناس الأمنين وإشاعة

من يقتل مدنيا ويستهدف مواقع مدنية هو إرهابي.. سواء رفع شعار الدين أو رفع شعار الديمقراطية.. سواء كان شخصا أو جماعة أو دولة ومهما كانت قضيته عادلة ومهما كانت شعاراته براقعة.. ومهما ادعى أنه مظلوم أو أنه يدفع الظلم..

ولن يمكن القضاء علي العنف السياسي إلا إذا كان الحد الأدنى للحياة الكريمة مكفولا للجميع مع تطبيق القانون على كل من يرفع السلاح..

لن يمكن القضاء على العنف السياسي إلا إذا كانت هناك وسائل أخرى للتعبير السلمي عن المطالب السياسية..

لن يمكن القضاء على العنف السياسي إلا إذا كان هناك أمل في التغيير السلمي والدوري للسلطة الحاكمة..

لن يمكن القضاء على العنف السياسي والديني إلا إذا حصل أي شعب محتل على حقه في تقرير المصير وحقه الطبيعي في الاستقلال.

أما الدكتور منذر الفضل فيقول:

«الارهاب من الرهبة أي الخوف أو هو التخويف وإشاعة عدم الاطمئنان وبيث الرعب والفرع Terror» وغايته إيجاد عدم الاستقرار بين الناس في المجتمع لتحقيق أهداف معينة، فالارهاب هو العنف المخيف ويقال في اللغة الراهبة اي الحالة التي تفرع ، كما ان العنف الذي يمارس ضد الانسان وحقوقه الاساسية هو الارهاب أياً كان مصدره أو القائم به. ويقال عن الرهيب والمرهوب هو ما يخاف منه من عمل أو فعل يثير الخوف اي الرعب «Fright» و عن تعريف الارهاب فيمكن وصفه على انه العنف السياسي اي الرعب والخوف الذي تقوم به جماعة أو أفراد أو شخص أو دولة أو منظمة لتحقيق اغراض أو أهداف معينة من وراء ذلك. وهو ظاهرة من ظواهر الاضطراب السياسي في العصر الحديث.

وحين تقوم بالاعمال الارهابية جماعات أو حركة أو حزب يتخذ من الاسلام ثوبا يصبح القائمين والمتورطين بالعمل مرتكبين لجريمة دولية عمدية، اي ترتكب قصداً، وهو عنف سياسي لا يمكن تبريره يزعزع الأمن والسلم ويهدد الاستقرار ويضر بحقوق ومصالح الابرياء الذين لا علاقة لهم بالصراعات السياسية..»

وعلى سبيل المثال نرى وفقا لما ورد في المعجم القانوني ان الرهبة تعرف على انها زعر أو رعب أو فرزع أو حالة ذهنية تسببها الخشية من ضرر جراء حادث أو أي مظهر من مظاهر الرهبة أو هي خوف يسببه ظهور خطر.

وعنف التهريب يمكن ان يرتكب اما لأسباب عادية أو لأسباب سياسية. ويمكن ان ترتكب أفعال عنف التهريب من قبل فرد أو مجموعة افراد تشكل عصابة أو جمعية أو منظمة وكذلك يمكن ان تقترب من قبل دولة من الدول ايضا ويطلق على هذا الشكل "ارهاب الدولة" أو إرهاب تسانده الدولة أو ارهاب ترعاه الدولة.

كما يمكن أن يتم تعريف (الإرهاب) وفقاً لما أورده بعض القانونيين على انه ظاهرة من الظواهر التي تعكس الأفعال الناتجة عن أفعال العنف والقسوة والرعب تجاه البشر، كما اعتبر الإرهاب على انه أسلوب من أساليب الصراع الذي تقع فيه الضحايا الجرافية أو الرمزية كهدف عنف فعال..

و يقدم لنا الدكتور محمود شريف "بسيوني" رئيس المعهد الجنائي الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية (ISISC) في مدينة سيراكوزا بإيطاليا والتابع للأمم المتحدة، تعريفاً حديثاً حيث يقول: أن الإرهاب هو استراتيجية عنف محرّم دولياً تحفزها بواعث عقائدية (ايديولوجية) أو

تتوخى أحداث عنف مرعب داخل شريحة خاصة من مجتمع معين لتحقيق الوصول إلى السلطة أو للقيام برعاية لمطلب أو لمظلمة بغض النظر عما إذا كان مقترفو العنف يعملون من أجل انفسهم ونيابة عنها أم نيابة عن دولة من الدول.

ويمكن القول ان غياب الاتفاق الدولي على الحد الأدنى من الاتفاق على تعريف شامل ومتفق عليه للإرهاب، وقف حائلاً حتى الآن دون تبني تعريف مقبول لمصطلح الإرهاب من قبل المنظمات الدولية المعنية بهذا الامر، وكان هذا هو الحال فيما يتعلق بتعريف ظاهرة العدوان.

وتكمن المشكلة الرئيسية في تعريف الإرهاب بدرجة معينة من الوضوح والدقة في انه، كما يشير إلى ذلك الفقيه القانوني ليليش " كان حتى الآن "جملة من الافعال التي حرمتها القوانين الوطنية لمعظم الدول، إضافة إلى افعال معينة جرمتها.. اتفاقيات دولية على وجه التخصيص.

وهكذا، وخلافاً لما هو عليه الحال بالنسبة لعدد متزايد من القوانين الوطنية حيث يعتبر الإرهاب جريمة بحد ذاته، فان الحال ليس كذلك في القانون الدولي حيث يبدو الإرهاب مجرد تسمية أو خطة ينضوي تحتها عدد من الجرائم المعرفة تماماً.

فكما هو معروف فان اتفاقية منع ومعاينة الإرهاب لعام ١٩٣٧م، الموقعة تحت رعاية عصبة الأمم المتحدة كانت أول محاولة لتقنين الإرهاب على الساحة الدولية. لكن لم يكتب لها النجاح ولم تصبح نافذة المفعول نتيجة لعدم تصديقها إلا من قبل دولة واحدة فقط.

كما ان تلك الاتفاقية بما فيها من مزايا ومثالب، لم يتم احيائها أو المناداة بها من قبل أية دولة بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية وتأسيس الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م.

لكن بعد تأسيس هيئة الأمم المتحدة اتخذت الجمعية العامة كثيراً من القرارات المتعلقة بموضوع الإرهاب الدولي، وكذلك تم التوقيع على اتفاقيات دولية قائمة متعلقة بمختلف جوانب مشكلة الإرهاب الدولي، ومن بينها الاتفاقية المتعلقة بالجرائم وبعض الاعمال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات الموقعة في طوكيو في ١٤/ أيلول ١٩٦٣م... الخ. وجميع هذه الاتفاقيات والقرارات تشجب جميع الاعمال الإرهابية بما فيها الاعمال التي تتورط الدول في ارتكابها بشكل مباشر أو غير مباشر، والتي تشجع العنف والإرهاب، وقد تؤدي بالارواح البشرية الى الهلاك وتسبب أضراراً مادية تهدد سير العمل الطبيعي للعلاقات الدولية.

إذاً فالإرهاب هو استخدام طرق عنيفة كوسيلة، الهدف منها نشر الرعب على إتخاذ موقف معين أو الإمتناع عن موقف معين.

ومن هذا التعريف يتضح لنا أن ملامح جريمة الإرهاب قد تختلف عن غيرها من الجرائم.

ومع أن أركان الجريمة متوفرة فيها، فالركن المادي المتمثل في السلوك الإجرامي سواء بالترويج للفكر المتطرف أو الممارسة الإرهابية في حيازة الوسائل والأدوات المستعملة في ارتكاب الجرائم أو ممارسة الوسائل القسرية في إجبار وقسر الأشخاص للانضمام إلى تلك التنظيمات الإرهابية، أو من خلال ركنها المعنوي المتمثل في توجيه إرادة الفاعلين إرادتهم إلى ارتكاب تلك الأفعال الإجرامية سواء منها المحددة أو الاحتمالية، أي بقصد ارتكاب جريمة معينة أو ما يترتب عليه من جرائم أخرى.

وتوفر القصد الجنائي مهم في هذه الجرائم فيتحقق القصد الجرمي للفاعلين وتعد الجريمة الإرهابية عمديه إذا توقع الفاعلون النتائج

الإجرامية الحاصلة بنتيجة أفعالهم التي أقدموا عليها غير عابئين بالنتائج، أو متقبلين لما يحصل، وهو ما يحصل في جميع الأفعال الإجرامية التي ترتكبها المجموعات الإرهابية المتطرفة.

ونستطيع أن نتمس إرادة الجناة أو الجاني في الجرائم الإرهابية من خلال توجيه تلك الإرادة لإرتكاب ذلك النشاط الإجرامي الذي يحقق النتائج الإجرامية.

لكن الجريمة الإرهابية تتحقق في التنظيمات الإرهابية التي تعتمد الابتزاز والقسوة والاستغلال في توجيه النشاط الإجرامي، أي أن النشاط الإرهابي يتحقق بمجرد التوجه لتحقيق الأغراض الإرهابية التي تدعو إليها وتريد تحقيقها بالوسائل غير القانونية، بالإضافة إلى إنسحاب تلك الصفة على المشتركين في التنظيمات الإرهابية ومن يمد لها يد العون والمساعدة بالمال أو السلاح أو بأية كيفية كانت.

ومع أن إثبات القصد الجنائي يقع على سلطة التحقيق والى قاضي التحقيق المختص، فإن خصوصية هذه الجرائم من خلال ما أفردته القوانين العقابية لها من نصوص، بالإضافة إلى ما عززته الاتفاقيات الجنائية الدولية، وما يلزم الدول في مكافحة الإرهاب دولياً لخطورته على حياة المجتمعات.

وفي قانون العقوبات العراقي المرقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل فإن أحكام القانون تسري على جميع الجرائم التي ترتكب في العراق إذا وقع فيه فعل من الأفعال المكونة لها، أو إذا تحققت فيه نتيجتها، أو كان يراد أن تتحقق فيه، وفي جميع الأحوال يسري هذا القانون على كل من ساهم في جريمة وقعت كلها أو بعضها في العراق، ولو كانت مساهمته في الخارج سواء كان فاعلاً أو شريكاً.

ويشمل هذا الأختصاص جميع أراضي الجمهورية العراقية وكل مكان يخضع لسيادتها بما في ذلك المياه الإقليمية والفضاء الجوي الذي يعلوها، كما تخضع السفن والطائرات العراقية لإختصاص جمهورية العراق الاقليمي أينما وجدت.

وأورد الباب الثالث من القانون في باب الجريمة، ضمن أحكام الفصل الأول (الجرائم من حيث طبيعتها) تقسيم الجرائم الى عادية وسياسية، وعرفت الفقرة الأولى من المادة ٢١ الجريمة السياسية بأنها الجريمة التي ترتكب بباعث سياسي، أو تقع على الحقوق السياسية العامة أو الفردية، وفيما عدا ذلك تعتبر الجريمة عادية.

وحسماً للأمر وحتى تكون الأمور أكثر وضوحاً فقد نصت الفقرة الثانية من نفس المادة على عدم اعتبار الجرائم المدرجة أدناه من الجرائم السياسية ولو كانت قد ارتكبت بزعم أو بباعث سياسي:-

١- الجرائم التي ترتكب بباعث أناني دنيء.

٢- الجرائم الماسة بأمن الدولة الخارجي.

٣- جرائم القتل العمد والشروع فيه.

٤- جريمة الأعتداء على حياة رئيس الدولة.

٥- الجرائم الإرهابية.

٦- الجرائم المخلة بالشرف كالسرقة والأختلاس والتزوير وخيانة الأمانة والأحتيال والرشوة وهتك العرض.

وهكذا أعتبر قانون العقوبات جرائم الإرهاب من الجرائم العادية التي لا تنطبق عليها مواصفات الجريمة السياسية.

ويمكن تعريف الجريمة السياسية بشكل عام على أنها: «الفعل الذي يريد الجاني تحقيقه بشكل مباشر أو غير مباشر هادفاً إلى تغيير الوضع

السياسي للدولة أي إلى إقامة وضع على صورة تختلف عن صورته القائمة بالفعل والتي يفترض في الظاهر أن الكثرة الغالبة من المواطنين تقرها، بحيث يشكل اعتداء على النظام السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي للدولة».

فالجريمة السياسية تتميز بأن الباعث على ارتكابها والغرض من اقترافها كلاهما سياسي، وتتميز كذلك بأن الحق المعتدى عليه فيها أيضاً سياسي.

وقد اتسع مفهوم الجرائم السياسية، وانقسم الرأي فيها إلى مذهبين: المذهب الشخصي ويكتفي بشكل الباعث الذي دفع المجرم إلى ارتكاب جريمته مما يوجب أن يتم البحث عن الباعث فكلما كان الباعث سياسياً أُعتبرت الجريمة سياسية، وذلك بغض النظر عن موضوعها.

أما المذهب الموضوعي فلا يكتفي لاعتبار الجريمة سياسية بأن يكون الباعث على ارتكابها سياسياً، وإنما يعتد فوق ذلك بطبيعة موضوع الجريمة أو الحق المعتدى عليه. فالجريمة برأى هذا المذهب، تكون سياسية إذا كان موضوع الاعتداء هو أحد الحقوق السياسية أو أحد أوضاع الدولة السياسية بوصفها سلطة عامة ونظام سياسي. ويرى أنصار المذهب الموضوعي بأن الجريمة تبقى عادية حتى لو الباعث عليها سياسياً إذا كان الحق المعتدى عليه ليس له صفة سياسية، كأن يعتدى على حقوق الأفراد العادية (الملكية مثلاً) أو الاعتداء على أملاك الدولة الخاصة أو العامة بدون أن يكون لتلك الأملاك أي صفة سياسية أو ارتباط بأي وضع سياسي.

ومن الجرائم السياسية: الاعتداء على أمن الدولة، كالتآمر لتغيير نظام الحكم، أو العمل على تغيير الدستور، وجرائم المطبوعات (جرائم الرأي)

والصحافة التي تتعرض للحقوق السياسية وكجرائم الغش في الانتخابات مثلاً.

والجدير ذكره أن الرأي الغالب في الفقه الجزائي المعاصر يميل إلى إخراج الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي من طائفة الجرائم السياسية كجرائم الخيانة والتجسس والتآمر مع العدو.

إلا أن الاتجاه العالمي يعتبر أن الاعتداء على رئيس الدولة بالاغتيال أو غيره لا يمكن أن يعتبر جريمة سياسية، لأن حياة رئيس الدولة مصونة كأبي إنسان أو فرد في المجتمع، ولا يمكن القول بأن القتل أو الاغتيال يمكن أن يكون جرمًا سياسياً وإنما يندرج ضمن الجرائم العادية.

وعليه نقول، إن تصنيف الجرائم إلى سياسية وأخرى عادية، هو تصنيف يهدف إلى معاملة (المجرم السياسي) معاملة خاصة، باعتبار أنه لم يرتكب جرمه بدافع الكسب أو السرقة أو لدافع إجرامي بحت، وإنما لهدف سياسي ومن باعث سياسي أيضاً.

ولذلك، فإن الاتجاه العالمي مستقر على إستثناء عقوبة الإعدام في الجرائم السياسية أي عدم تطبيقها على المجرمين السياسيين، وكذلك عدم تعريضهم للعقوبات التي تترافق مع الأشغال الشاقة أو الحبس مع الشغل في السجون، فهم يحبسون فقط دون أن يشغلوا، كما أن المجرمين السياسيين يشملهم العفو أكثر من غيرهم (في الدول الديمقراطية طبعاً) وكذلك فإن أكثر التشريعات تمنع تسليم المجرمين السياسيين.

وحدد القانون في المادة (٤٧) منه تعريفاً محدداً للفاعل الأصلي للجريمة فعد من ارتكبها وحده أو مع غيره، أو من ساهم في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أفعال فقام عمداً أثناء ارتكابها بعمل من الأعمال المكونة لها.

ومن دفع باية وسيلة شخصا على تنفيذ الفعل المكون للجريمة، إذا كان هذا الشخص غير مسؤول جزائياً عنها لأي سبب.

وعاد القانون ليحدد ضمن نص المادة ٤٨ الشريك في الجريمة فعد كل من:

١- من حرض على ارتكابها فوقعت بناء على هذا التحريض.

٢- من إتفق مع غيره على ارتكابها فوقعت بناء على هذا الاتفاق.

٣- من أعطى الفاعل سلاحاً أو آلات أو أي شيء آخر مما أستعمل في ارتكاب الجريمة مع علمه بها أو ساعده عمدا بأي طريقة في الاعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لإرتكابها.

كما عد القانون كل شريك كان حاضرا اثناء ارتكاب الجريمة أو ارتكاب أي فعل من الافعال المكونة لها بحكم الفاعل الاصيلي للجريمة.

كما عد القانون الأتفاق الجنائي بين شخصين أو أكثر على ارتكاب جنائية أو جنحة من جنح السرقة والأحتيال والتزوير سواء كانت معينة أو غير معينة أو على الافعال المجهزة أو المسهلة لإرتكابها متى كان الإتفاق منظما ولو في مبدأ تكوينه مستمرا ولو لمدة قصيرة.

ويعد الأتفاق جنائياً سواء كان الغرض منه ارتكاب الجرائم أو إتخاذها وسيلة للوصول الى غرض مشروع.

وأورد القانون الظروف المشددة في العقوبات حيث عد ارتكاب الجريمة بباعث دنيء وإرتكاب الجريمة بانتهاز فرصة ضعف ادراك المجني عليه أو عجزه عن المقاومة أو في ظروف لاتمكن الغير من الدفاع عنه، وكذلك إستعمال طرق وحشية لإرتكاب الجريمة أو التمثيل بالمجني عليه وكذلك استغلال الجاني في ارتكاب الجريمة صفته كموظف أو اساعته استعمال سلطته أو نفوذه المستمدين من وظيفته.

ويلاحظ ان السمة الغالبة على الجرائم الإرهابية المرتكبة تتسم بالتعدد فالفعل الواحد يكون جرائم متعددة، مما يوجب أن تكون العقوبة رادعة وتتناسب مع حجم الجرائم الإرهابية المرتكبة.

كما يأخذ الإرهاب صوراً عديدة منها العنف المصحوب بالقسوة، والترويع والتخويف مادياً أو معنوياً، والتهديد بأشكاله المتعددة، إذ أن الإرهاب بدأ يستعمل أسلحة خطيرة تهدد المجتمع الإنساني، بالإضافة إلى استغلاله التكنولوجيا وما وفرته من معلومات استغلالا سيئاً وإجراميا بقصد إحداث أكبر الأذى والضرر في أكثر عدد من أعضاء المنظومة البشرية.

التعاون الدولي للقضاء على الإرهاب

إذا كان الإرهاب يعني الاستخدام المتعمد لوسائل إرتكاب الأفعال الضارة التي تعرض حياة الأفراد أياً كانت جنسياتهم للخطر، بالإضافة الى الأضرار بممتلكاتهم المادية من خلال الحرق والتفجير والأغراق وإشعال المواد الضارة وإستخدام المواد الخانقة، وإثارة الفوضى في وسائل المواصلات وإعاقة خدمات المرافق العامة، وتلويث المياه وأتلاف المحاصيل الزراعية والمنتجات الزراعية، فإن التعريف يشير بشكل واضح الى إستعمال القوة والعنف والتهديد لإثارة الخوف والذعر أو الترويع الذي يلجأ اليه الجناة لتنفيذ اتفاقهم الجنائي الفردي أو الجماعي بما يخل بالنظام العام ويعرض المجتمع للخطر الجسيم.

وتعد الافعال المجهزة أو المسهلة لإرتكاب الاتفاق الجنائي سواء كانت معينة أو غير معينة، كما يقع تحت طائلة العقوبة كل عضو في الاتفاق الجنائي ولو لم يشرع في إرتكاب الجريمة المتفق عليها وكل من سهل للأعضاء اجتماعاتهم أو أوامهم أو ساعدهم بأية صورة مع علمه بالغرض من الاتفاق الجنائي.

وللأرهاب أسبابه ووسائله وظروف إنتشاره والبيئة التي يجدها صالحة ليتغلغل فيها باعتباره جريمة مخطط لتنفيذها مع سبق الإصرار، ومن ضمن الأسباب التي تساهم بفعالية في ايجاد بيئة مناسبة لانتشار هذه الظاهرة الإرهابية التي تتعارض بصدق مع التوجهات الإنسانية للأديان السماوية والنظم الأقتصادية، وتكشف بما لايقبل الشك أن التنظيمات الإرهابية والمتطرفة تتخذ من الأديان والكتب السماوية ستاراً وبرقعاً

لتبرير أعمالها الاجرامية، مثلما تسلك السلوك المتطرف من خلال السيطرة على النفوس الطائشة أو القابلة للتطرف وخصوصاً من الشباب ضعاف الشخصية و من القابلين للأنقياد بسهولة من المتبرقعين بلبوس الدين الإسلامي، وتوظيفهم لغايات إرهابية بعد ايهامهم أنها من أسس الدين الإسلامي وموجبات الشريعة السمحاء، كما أن الفقر المدقع الذي تعج به المجتمعات التي تنتشر في أوساطها الظاهرة الإرهابية ودور المال في ايجاد الأنصار والمريدين من المحتاجين والفقراء والمعوزين، بالإضافة الى تردي الأداء و تسلط النظام السياسي العربي والهيكلة الاجتماعية غير العادل وإنتشار الفساد السياسي والأجتماعي أو الاستغلال المنحرف للدين، وظهور التطرف الديني وبروز ظاهرة التكفير والانتهاك المنتظم لحقوق الانسان والتمييز الطائفي والقومي والتهميش الاقتصادي والاستلاب الثقافي والتراجع المريع لدى المجتمعات وبقائها أسيرة القيم البالية والمتردية، يمكن أن تكون ضمن الاسباب الجذرية للإرهاب، كما أن الصراعات الاقليمية يمكن أيضاً أن تكون ذريعة للأعمال الإرهابية وعمليات المنظمات الارهابية.

وعلى هذا الأساس كانت المنطقة العربية البؤرة الصالحة والحاضنة المريحة والمناسبة لإنتشار الفكر الإرهابي والمتطرف، خصوصاً تمكن المتطرفين من إيجاد غطاء ديني للعمل بين الأوساط الأقتصادية بالنظر لتمسك المجتمع بالقيم الدينية والشرعية في هذه المنطقة، وأضاف الى تنمية وتقوية التنظيمات الإرهابية بقصد تحقيق الأحلام المتطرفة التي تجيش في عقل القيادات التي تتخذ من العمليات الإرهابية وسائل للوصول الى غايات وأحلام تراود عقول القيادات بأية وسيلة مشروعة أو غير مشروعة.

على الرغم من وجود قبول واسع بأن هناك عوامل معينة توفر بيئة مناسبة لنمو الإرهاب فإنه من المهم أيضاً أن نأخذ في الحسبان تحديد الأسباب الجذرية، هي مهمة غاية في الصعوبة وعلى ذلك فإنه بينما نقوم بتحديد العوامل الأساسية التي تؤدي إلى ظهور الإرهاب مع الأخذ في الاعتبار أن عملية التحديد هذه لا نهاية لها،، علينا أن نشخص بدقة الأسس التي تتمتع معها القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة ونضع الطرق التي توظف الجهد الإنساني من أجل حماية الناس وتحجيم دور الإرهاب وتجفيف منابعه بالتالي.

وأزاء تنامي قدرة التنظيمات الإرهابية في المنطقة تحت شتى الأسماء والأهداف، بالإضافة إلى تمكّنها من إنشاء قواعد وتنظيمات خارج المنطقة العربية أو في العديد من الدول المجاورة لها، وحتى ضمن مساحة الدول الأوربية بحكم تمكن بعض العقول المتطرفة والمتحجرة من الهجرة إلى هذه الدول والحصول على جنسياتها أو الإقامة بها بشكل مشروع أو غير مشروع، مما يستدعي ويتوجب على هذه الدول عدم منح الحماية القانونية تحت أية ذريعة لهذه النماذج لخطورتها الاجرامية على مجتمعاتها وبالتالي على المجتمعات الإنسانية.

ومن خلال قراءة موضوعية لما يدور ويحصل في عدة مناطق ساخنة تتحكم بها ظروفها في العالم، وخصوصاً العراق الذي اتفقت القوات المحتلة والتنظيمات الإرهابية أن تتخذة ساحة لحربها ومعاركها فقد أصبح الإرهاب والتطرف تهديداً مستمراً للسلم والأمن وإستقرار جميع البلدان والشعوب، ويجب ليس فقط ادانتهمما والتصدي لهما بصورة شاملة من خلال اعتماد استراتيجية شاملة فاعلة موحدة وجهد دولي منظم يركز على الحاجة إلى الدور الريادي للأمم المتحدة، وإنما ينبغي

تفعيل القدرات والإجراءات والنصوص العقابية التي يتم تطبيقها على من تتم ادانتهم من مرتكبي فعل الإرهاب، وإسناد المؤسسات التي تتولى التصدي لهذه الظاهرة لتقوم بعملها في إعادة تقويم سلوك الأفراد ممن يتم تنفيذ الأحكام بحقهم بما يكفل عودتهم بشكل طبيعي إلى المجتمع.

وبعد ان شعرت بعض قيادات الأقطار العربية بمدى فداحة الخطر الذي يجتاح منظومتها الأنسانية والسياسية والشعبية نتيجة تنامي قوة الإرهاب وتغلغله في بلدانها حتى بين القيادات الدينية نفسها، شعرت هذه الدول بحاجتها لمخطط ومؤسسات تتصدى للهجمة الشرسة والظالملة التي تشنها القوى الارهابية من اجل خراب المجتمعات، ونشر الفوضى والرعب بين الناس، وأصبح الأمر يلزم أن تتم اللقاءات والأجتماعات والمؤتمرات الفاعلة لبحث هذه الظاهرة ورصدها ومعالجتها إنسانياً وعلمياً، قانونياً وسياسياً ووفق مايفهمه علماء الإجتماع وعلماء الدين أيضاً.

وبصرف النظر عن أية ذريعة يسوقها الارهابيون تبريراً لإعمالهم فان الإرهاب لا يجد له مبرراً ولا أي مسوغ منطقي في الوجود السياسي أو الديني.

كما ان الإرهاب تحت كل الظروف وبغض النظر عن كل الدوافع المزعومة يجب أن يدان وأن يساهم الجميع في التصدي له وإجتثاثه وقلع مصادره و تجفيف منابعه دون تحفظ. لان طبيعة العنف التي يتميز بها الإرهاب تجبر المجتمع الدولي على التركيز على اتخاذ الإجراءات الكفيلة للقضاء على المنظمات الارهابية ومنع الاعمال الارهابية أن تنتشر ضمن المجتمعات الامنة.

وبنتيجة التطورات التي نتجت بفعل تنامي قدرة التنظيمات الإرهابية

في المملكة العربية السعودية على سبيل المثال، ينبغي بذل محاولات جادة لتسوية المنازعات الاقليمية والدولية سلمياً، من أجل تفويت الفرصة أمام المنظمات الارهابية لاستغلال معاناة الشعوب التي ترزح تحت وطأة ظروف غير عادلة ونشر أيديولوجيتها المضللة، وإيجاد أرضية خصبة لتجنيد الافراد وممارسة أنشطتها غير الشرعية بما يضر بالحياة الإنسانية واستقرارها، فقد سعى المؤتمر العربي لمكافحة الإرهاب المنعقد في الرياض قبل فترة الى إصدار عدد من التوصيات التي لو أتيح لها المجال الحقيقي النابع من حرص الدول التي تعهدت بالالتزام بمكافحة الإرهاب بتطبيقها لتتحول الى مساهمة جديّة وفاعلة في أجتثاث الإرهاب في المنطقة والتصحيح على مصادره ومنابعه.

فالارهاب ليس له دين معين، وهو غالباً ما يتستر بالدين أو المذهب، كما انه ليس له هوية أو جنسية أو منطقة جغرافية محددة، وفي هذا السياق ينبغي التأكيد على أن أية محاولة لربط الإرهاب بأي دين سيساعد في حقيقة الامر المجموعات الإجرامية المتخذة من الإرهاب وسيلة لعملها وغطاء وتبريراً ربما ينخدع العديد من الناس بهذه المزاعم، مادمننا نعرف أن الإرهابيين يتخذون الدين وسيلة وستار وغطاء لتبرير جرائمهم، إذ ينبغي على القيادات الدينية الحريصة حقاً على المجتمعات وبقاء الدين الإسلامي ناصعاً دون إساءة أو تحريف لمعانيه، ودون تسويق للمعاني الجليلة للدين بغرض توظيفها لتمرير إرتكاب الجرائم التي تقصد إحداث الخلل في الحياة الأتتماعية، وبث الرعب والترويع في النفس الإنسانية، وممارسة سلوك إجرامي مشين بذبح الناس وبتر أعضائهم وقتلهم على التهمة دون تحقيق أو محكمة قانونية أو شرعية أو ذنب أو جريمة، أو بناء على وشاية دون التأكد من صحتها، وبالتالي تحويل الدين

الى وسيلة من وسائل تبرير الجرائم ضد الناس الأبرياء، والتبرقع تحت غطاء الدولة الإسلامية، وأن الحكم لله وحده، وتعيين انفسهم وكلاء لله بالقوة البالغة الخطورة، واستخدام الوسائل الإرهابية في نشر أفكارهم وعقائدهم، مما يستوجب أن نتصدى بشكل جاد الى هذه الوسائل التي تتعارض مع الدين الإسلامي ومع كل الديانات والشرائع السماوية، وينبغي رفضه بشدة ومن ثم ينبغي اتخاذ التدابير للحيلولة دون تمكين هذه التنظيمات من الاستمرار بإستعمال الغطاء الديني، مما يوجب على القيادات الدينية الحقيقية أن تفضح الأعمال الأجرامية التي ترتكبها هذه التنظيمات والبعيدة عن المنهج والتطبيق الديني الإسلامي الحقيقي، والإساءة البليغة التي تلحقها بالإسلام الحنيف، وإصدار الفتاوى التي تحرم الموت إنتحاراً أو التي تساهم في خداع الشباب ودفعهم الى الموت المجاني بشكل عام، إذ يشكل السكوت عن مصادرة الدين وإتخاذه برقعاً تلتف به عناصر الإرهاب ، وأن يصار الى توعية الناس والإشارة الى التعاليم الحقيقية للديانة الإسلامية.

وإذ يقول الله تعالى في محكم كتابه المبين:

«قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً و حلالاً قل الله أذن لكم أم على الله تفترون».

وقال تعالى: «وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ»

ونقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «أجرؤكم على الفتيا أجرؤكم على النار».

يعتمد بعض من المسلمين على فتاوى فقهاء الدين التي تيسر لهم حياتهم والتزاماتهم وتساهم في حل إشكالاتهم الفقهية منها والعملية، ويلتزم منهم وفق ما ترسمه تلك الفتاوى فعلاً وقولاً، ولرجال الدين الفقهاء

الدور الأساس والمهم في تبسيط تلك الفتاوى والمسائل، من خلال الدراسات التي تبسط أمور الدين، وتبصر الناس في معاملاتهم وقضاياهم الشرعية بما ينسجم مع الإطار الإنساني العام للدين، من خلال الفتاوى والإرشادات التي ينشرها علماء الدين وشيوخه، بالنظر لما يكنه المجتمع الإسلامي من تقدير لتلك الفتاوى التي يصدرها رجال الدين، بالإضافة الى مكانتهم المهمة في بث روح الوحدة ولم الصف والدعوة للمحبة والتآخي والسلام، والإشارة الى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجاء في لسان العرب عن الفتوى: أفتاه في الأمر: أبأنه له. وأفتى الرجل في المسألة واستفتيته فيها فأفتاني إفتاءً.

وَفُتِيَ وَفُتِيَ: اسمان يوضعان موضع الإفتاء. ويقال: أفتيت فلاناً رؤياً رآها إذا عبرتها له، وأفتيته في مسأله إذا أجبتة عنها. وفي الحديث: أن قوماً تفتأوا إليه؛ معناه تحاكموا إليه وارتفعوا إليه في الفتا. يقال: أفتاه في المسألة يفتيه إذا أجابه، والاسم لفتوى، والفتيا تبين المشكل من الأحكام.

ومن يتابع مطالعة أقوال ابن الوزير وابن تيمية والهيثمي، يجد أنها تنكر أشد الإنكار، وتحذر أبلغ التحذير من تكفير الناس بذنوب أو خطأ، ويرون أن تلك الفتاوى التكفيرية لاتجد لها سنداً من الإسلام.

وأتفق جميع علماء الإسلام دون خلاف على أن الإسلام إنما يثبت بالاعتقاد بالله وبالنبي صلى الله عليه وعلى اله وسلم وعدم إنكار ضرورة من ضرورات الدين، ومن قال أشهد أن لا اله إلا الله وان محمداً رسول الله فقد حرم دمه وماله، ومن قال الشهادتين وصلى للقبلة فهو مسلم.

إن المسلمين اتفقوا بأنه من جاء بأركان الإسلام الخمسة وأركان الإيمان فأنه مسلم موحد ولذلك طبقوا قول الرسول صلى الله عليه واله

وسلم، المسلم اخو المسلم، المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه فالأصل في هذه القضية إن المسلمين اتفقوا على اطر عامة منذ فجر التاريخ الإسلامي.

وعلى هذا الأساس فأن كل من يصدر فتواه بتكفير الآخر مهما كانت فرقته او طائفته فإنما يزيد النار حطباً ويساهم في إشعال نار الفتنة والفرقة والأحقاد بين المسلمين، وهذه الفتوى لاتقرها الشريعة ولا تدعمها الوحدة ومتطلبات الحوار والتقارب بين المذاهب الإسلامية، ولاتقرها السنة والشريعة وتسهم بشكل أكيد في نشر وتثبيت معالم ثقافة الإرهاب واعتماد الوحشية والأساليب المتخلفة في حل إشكاليات الاختلاف في العقائد والأفكار.

ومن يصف المسلم بالشرك فإنما عليه الإثم ويتحمل وزر جريمته في الدنيا والآخرة وأن عذابه عند الله شديد، فإذا كان دم المسلم على المسلم حرام وماله وعرضه، فكيف يمكن تفسير تلك الفتاوى التي تبيح الذبح والقتل وتمهد الطريق للجريمة المنظمة المتطرفة لأسباب مذهبية؟

كيف يمكن إن يستباح دم الإنسان بجريرة المذهب أوالدين وتحت تحريض واضح وصريح من رجل الدين مهما كان مذهبه، مما يجعل ذلك التحريض جريمة شرعية وجنائية يعاقب عليها القانون.

وإذا كنا منصفين يستوجب الأمر أن تكون تلك الكلمات عمومية لاتخص طرفاً معيناً، مع أن الأمر يستوجب التوقف عند من يحاول أن يمتهن الإفتاء، ويتخذة وسيلة لتمرير رغباته وعقائده ونزعاته الشخصية، محاولاً إن يورط الناس في أشكال من الأفعال التي تهدم الدين الإسلامي وتهدر دم المسلم وتعرض عرضه وماله للحرام وبأيادي مسلمين آخرين.

ويقينا أن الفتاوى المذكورة بصرف النظر عن كونها تشكل تحريضا

واضحاً وصريحاً على القتل، فإن تلك الفتاوى تشكل دعماً للإرهاب الإنساني ودعماً للتهديدات التي تهدد السلام الاجتماعي العالمي، وتساهم في نشر الكراهية والحقد بين الناس.

أن الدعوات الإجرامية المتبرقة بغطاء الفتاوى الدينية هي ما ينتشر هذه الأيام وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط، حيث نمت بذور الطائفية والكراهية، مع نمو الإرهاب والفرقة بين المسلمين.

وإذا كانت تلك التنظيمات الإرهابية المتطرفة التي تتخذ من بعض رجال الدين معابر ومساند لتمرير أفعالهم باسم الدين الإسلامي وتعاليمه السمحاء من خلال فتاوى تعد براقعاً وستائر لتمرير أفعالها، وتحاول استغلال السذاجة والطيبة والأيمان العميق لدى الشباب وتحويلهم إلى أدوات إجرامية وأسلحة فتاكة خلافاً لما أمر به الله، فإن أفعال تلك الفتاوى لا تؤثر في جدران السلطات ولا أنظمة الحكام التي تزعم أنها تحاربها التي لا تتعرض لها بأي فتوى أو كلمة، مما يؤكد وجود وعاط السلطين بين تلك الدول التي يحاول رجال الدين فيها تطويع الدين الإسلامي والإنساني وتحويله إلى منظمة إرهابية معادية للسلام وإنسانية الإنسان، وهذه الحرب موجهة ضد المدنيين والأبرياء الأمنيين دون غيرهم، وبالتالي هي حرب موجهة من هذه التنظيمات المتطرفة التي توفر لها كل مستلزمات القوة والإسناد إلى الدفع والتغذية المعنويين، ويشترك بها رجل الدين الذي يحرص على القتل بالفتاوى، هذه الحرب موجهة ضد الإنسانية بشتى صورها، وأن الجرائم المرتكبة تتميز ببشاعتها وكارثيتها بحق الإنسانية بتحريض واضح وتطبيق لما يرد بتلك الفتاوى التحريضية والإرهابية.

أن وراء تلك الشبكات الإرهابية حكام دول وتنظيمات سياسية

ومؤسسات إعلامية وشخصيات لا تشعر بأدنى خجل حين تشير بشكل غير مباشر مساندةها إلى هذه التنظيمات الإرهابية بحجة الانتصار للإسلام تارة والعروبة في أحيان أخرى من خلال أيهام الناس بفتاوى تحرض وتدعو للقتل وتنادي للموت، مع أنها تمارس الشيزوفرينيا السياسية في الموقف المتناقض، حين تزعم التزامها بحقوق الإنسان ومحاربتها للإرهاب من جهة، وتغذيتها لهذه التيارات الإجرامية التي أخذت تنتشر في المنطقة العربية وتتفرع منها منتشرة مثل الوباء من جهة أخرى.

وتعاقب القوانين الجنائية كل من حرض على ارتكاب الجريمة ووقعت بناءً على تحريضه، وتلك الفتاوى التي تبيح القتل إنما هي تحريض أعمى للجريمة، كما أن دفع أي شخص بأية وسيلة ومنها الإيهام بمشروعية العمل وتطابقه مع الشرائع والأديان، يعتبر من قبيل الاشتراك الفعلي في ارتكاب تلك الجرائم، وهو في كل الأحوال يبتعد عن المقاصد الحقيقية للفتاوى، ويتعارض بشكل عام مع الإسلام والتعاليم السمحاء.

وتلك الفتاوى البعيدة عن المسؤولية الشرعية والإنسانية تكون مجرد أفعال إجرامية تصل إلى مستوى الاتفاق الجنائي على ارتكاب الجنايات باسم الدين وتحت ستار الشريعة، وتحت وهم ضمان وصول الجاني (المجرم والفاعل الأصلي) إلى الجنة، حتى أصبحت جنان الخلد يمكن أن تصلها البهائم المفخخة والانتحاريين بالجملة مادامت الفتاوى تسهل لهم الطريق، وتمنحهم بطاقات الدخول بأقصر الطرق، غير أن العقوبة الجنائية التي شرعتها القوانين تعاقب مطلقاً تلك الفتاوى أي كان موقعهم ومنصبهم، وبأي شكل من الأشكال وسواء كان يرتدي رجال الدين أو لم يكن منهم، وفي أي مذهب من المذاهب، فإن بإمكان المجتمع الدولي

والشعوب التي يلحقها الضرر الأكيد من جراء تلك الفتاوى التحريضية، وأن بالأماكن إصدار القرارات القضائية لملاحقتهم والقبض عليهم، وتضعهم تحت طائلة القوانين التشريعية وقانون الإرهاب الدولي، بالإضافة إلى العقوبة التي سيضعها الله سبحانه وتعالى في رقابهم عند الحساب.

ومن الجدير بالذكر أن عدداً من الدول اتخذت من دعمها المستتر للتنظيمات الإرهابية بقصد إحداث الضرر بخصومها مع الدول الأخرى، ومع أنها استطاعت إن تلحق نوعاً من الضرر في مجتمعات تلك الحكومات، إلا أنها اشتركت بشكل غير مباشر في دعم تلك الشبكات الإرهابية وساندها، مما يجعلها في حكم الشريك وتحت طائلة المسؤولية القانونية الدولية، حيث أن التعاون مع الإرهاب بأي شكل كان يشكل جريمة دولية لا يمكن تبريرها.

ينبغي لهيئات الأمم المتحدة المناسبة وضع الأطر وقواعد السلوك لإيجاد مشتركات بين الدول ووكالاتها لإنفاذ القانون والقرارات الدولية في مجال مكافحة الإرهاب من خلال الالتزام بالقانون الدولي بما في ذلك حقوق الإنسان.

وإذا كنا نعتبر الأمم المتحدة المرجع القانوني الدولي، وهي بمثابة المنتدى الرئيسي والساحة المناسبة لتوحيد التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب من قبل الدول، فإن جميع الأعضاء مدعوين للانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الرئيسية الـ ١٢ بشأن الإرهاب فضلاً عن المصادقة عليها دون تحفظات، وتستطيع الدول أن تستفيد حيثما يكون ذلك مناسباً من المساعدات التقنية للجنة مكافحة الإرهاب المنبثقة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومن فرع مكافحة الإرهاب.

كما يتعين على سائر البلدان أيضاً أن تدعم اللجنة ١٢٦٧ المنبثقة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فضلاً عن دعم فريق الرصد التابع لها أيضاً.

تشكل قرارات مجلس الأمن المرقمة (١٢٦٧ و ١٣٧٣ و ١٥٢٦ و ١٥٤٠ و ١٥٦٦) أساساً متيناً وشاملاً لمكافحة الإرهاب على نطاق عالمي وتقدم هذه القرارات أيضاً خطة طريق واضحة للخطوات اللازم اتخاذها ويتعين على جميع البلدان اتخاذ كافة الاجراءات الضرورية بغية الاستجابة الكاملة لأحكام قرارات مجلس الأمن الموضحة اعلاه.

يفرض القرار ١٣٧٣ على جميع الدول واجبات ملزمة، بهدف مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ويقتضي من الدول الأعضاء أموراً شتى من بينها:

- * منع جميع أشكال الدعم المالي المقدم للجماعات الإرهابية.
- * عدم توفير ملاذ آمن للإرهابيين أو دعمهم والعمل على عدم مؤازرتهم.
- * تبادل المعلومات مع الحكومات الأخرى حول أي جماعات تمارس العمليات الإرهابية أو تخطط لها.
- * التعاون مع الحكومات الأخرى في التحقيق مع الذين يشاركون في هذه الأعمال والكشف عنهم والقبض عليهم ومحاكمتهم.
- * تجريم المساعدة الصريحة والضمنية المقدمة للإرهاب في القوانين المحلية وتقديم منتهكي هذه القوانين إلى العدالة.
- * الانضمام في أقرب وقت ممكن إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة والبروتوكولات المتصلة بالإرهاب.
- * تطلب لجنة مكافحة الإرهاب من كل دولة أن تتخذ إجراءات محددة

للقيام بما يطلبه منها القرار استناداً إلى الظروف المحددة لكل بلد. وتسعى اللجنة إلى إرساء الأسس لإجراء حوار مستمر بين مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء حول أفضل الطرق التي يمكن بها زيادة القدرة الوطنية على مكافحة الإرهاب.

إن مجال القرار ١٣٧٣ مجال واسع كما تقول الأمم المتحدة - لجنة مكافحة الإرهاب، ويشمل تلك المجالات التشريعات المحلية، والآليات التنفيذية الداخلية، والتعاون الدولي. ولتمكين الدول من التركيز على إتخاذ إجراءات فعالة في المجالات ذات الأولوية بالنسبة لها، حيث حددت اللجنة ثلاث مراحل لتحليل عملها، أولاً فيما إذا كان للدولة تشريع فعال لمكافحة الإرهاب في جميع مجالات النشاط المتصل بالقرار ١٣٧٣، مع التركيز تحديداً على مكافحة تمويل الإرهاب. وتركز اللجنة على التشريعات بوصفها عنصراً رئيسياً لأنه بدون إطار تشريعي فعال لا تستطيع الدول تطوير الآلية التنفيذية لمنع الإرهاب والقضاء عليه، أو تقديم الإرهابيين ومن يدعمهم إلى العدالة. وتم وضع تمويل الإرهاب على رأس أولويات المرحلة ألف بحكم تأكيد الفقرة ١ من منطوق القرار ١٣٧٣ على هذا الجانب من دعم الإرهاب.

وللحرص على اتباع نهج منسق ومتطور، ينبغي أن يستمر التركيز على المرحلة (أ) في الاستعراض الثالث والاستعراضات الأخرى لتقارير الدول إلى حيث تفرغ اللجنة من أي تعليقات لديها على هذه المرحلة.

كما يكون للدول تشريعات تغطي جميع جوانب القرار ١٣٧٣، حتى يتاح تعريف المرحلة التالية لتنفيذ القرار بصورة واسعة على أن ثمة دولة تقوم، وفقاً لمسؤولياتها، وضمن ولايتها السيادية، بتنفيذ القرار ١٣٧٣ تنفيذاً كاملاً، كما تعزز آلياتها التنفيذية لتنفيذ التشريعات المتصلة بالقرار

المذكور. وربما تضم المرحلة (ب)، في ضوء الخبرة المكتسبة حتى الآن، نشاطاً يتماشى مع الآلية التنفيذية الفعالة والمنسقة ويغطي جميع جوانب القرار ١٣٧٣، وبصفة خاصة يمنع تجنيد الجماعات الإرهابية، وحركة الإرهابيين، وإيجاد ملاذ آمن للإرهابيين وأي شكل من الأشكال الأخرى للدعم الصريح أو الضمني للإرهابيين أو للجماعات الإرهابية. وتشمل الآلية التنفيذية الفعالة في جملة أمور ما يلي:

١- هياكل الشرطة والمخابرات للكشف عن الضالعين في الأعمال الإرهابية والذين يدعمون النشاطات الإرهابية مع مراقبتهم والقبض عليهم؛

٢- مراقبة الجمارك والهجرة والحدود لمنع تحرك الإرهابيين أو إيجاد ملاذ آمن لهم؛

٣- وضع ضوابط لمنع حصول الإرهابيين على الأسلحة.

أن الاختلافات في ظروف كل دولة في التقدم الذي يتم إحرازه لهذه الأولويات لن يكون موحداً. وتسلم اللجنة بأن لكل دولة ظروفها خاصة؛ ومع ذلك، فهي تطلب من جميع الدول أن تمضي قدماً في تنفيذ القرار ١٣٧٣ بأسرع ما تسمح به قدرتها.

وبالنسبة للمستقبل، ستحتاج اللجنة في مرحلة من المراحل إلى تدارس حوارها مع الدول التي وضعت بالفعل تشريعات ملائمة تغطي جميع جوانب القرار ١٣٧٣، بالإضافة إلى آلية تنفيذية ملائمة لتنفيذ هذه التشريعات، حيث يتضح أن هذه الدول لم تعد بحاجة إلى أولوية الاهتمام. وفي هذه الحالات، قد تتحول اللجنة إلى مراقبة المرحلة (ج) من تنفيذ القرار ١٣٧٣ على أساس المرحلتين ألف وباء، مع النظر في المجالات المتبقية من القرار ١٣٧٣.

ويجوز للجنة مكافحة الإرهاب أن تعيد النظر في الأهداف التي حددتها، بعد إكتساب مزيد من الخبرة من هذه العملية.

و تشكل المدونات والمعايير والممارسات الفضلى التي وضعت في مجال مكافحة الإرهاب أدوات حيوية لبناء القدرات وهي بالتالي ضرورية لتنفيذ الدول لقرار ١٣٧٣.

وقد أقامت لجنة مكافحة الإرهاب صلات مع عدد كبير من المنظمات الدولية التي تتمتع بالكفاءة في الميادين المتعلقة بالقرار ١٣٧٣. وفي إجتماع إستثنائي عقده لجنة مكافحة الإرهاب في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٣، تم الاتفاق على أن تتقاسم هذه المنظمات مع الدول ما لديها من معلومات حول المدونات والمعايير وأفضل الممارسات التي وضعت لمحاربة الإرهاب وأن تساعد الدول على الامتثال لها حيثما أمكن.

وتتيح المنظمات والوكالات الدولية المعلومات المتعلقة بهذه الصفحة كي تمكن الدول من الحصول من مكان واحد على أمثلة عن المدونات والمعايير وأفضل الممارسات ذات الصلة بتنفيذ القرار ١٣٧٣.

كما تشكل الصكوك الدولية الاثني عشر المودعة لدى الأمم المتحدة جزءاً لا يتجزأ من المكافحة العالمية للإرهاب. ويناشد القرار ١٣٧٣ الدول أن تصدق على هذه الاتفاقيات بأسرع ما يمكن. ولجنة مكافحة الإرهاب ملتزمة بتقديم المساعدة إلى الدول في ما تبذله من جهد في هذا المجال وهي ترحب بالدول التي لا تملك حالياً خطة للتصديق أن تتصل بفريق المساعدة التقنية. (الربط بالمعاهدات إذا أمكن).

[http://www.un.org/arabic/sc/committees/\(1373\) codes.html](http://www.un.org/arabic/sc/committees/(1373) codes.html)

تم أثناء هذا العام إحراز تقدم في محاربة المجتمع الدولي للإرهاب وفقاً للإحاطات المقدمة من رئيس لجنة مكافحة الإرهاب (اللجنة المنشأة

عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وقد أنشئت هذه اللجنة لرصد تنفيذ القرار المذكور، من خلال جملة أمور، من بينها التقارير الواردة من الدول بشأن الإجراءات التي تتخذها لهذا الغرض.

وبعد أسبوعين من الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، إعتد المجلس القرار ١٣٧٣ الذي دعا الدول الأعضاء إلى منع ووقف تمويل الأعمال الإرهابية، والامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم إلى الكيانات أو الأشخاص الضالعين في الأعمال الإرهابية وعدم توفير الملاذ الآمن لمن يمولون الأعمال الإرهابية أو يدعمونها أو يرتكبونها. وركزت أعمال اللجنة على ثلاثة مجالات رئيسية: العمل مع الدول الأعضاء لرفع قدرتها على هزيمة الإرهاب في بلدانها؛ تعزيز برامج المساعدة المقدمة لتسريع عملية بناء القدرة؛ وإنشاء شبكة عالمية للمنظمات الدولية والإقليمية.

وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، إعتد اجتماع للمجلس على المستوى الوزاري، من خلال القرار ١٤٥٦، إعلاناً يؤكد من جديد حدة خطر الإرهاب العالمي، ويدعو جميع الدول إلى اتخاذ إجراء عاجل لمنع وقمع جميع أشكال الدعم الإيجابي والدعم السلبي للإرهاب. وتكلم الأمين العام السيد كوفي عنان في هذا الاجتماع فأكد على تعاظم "الدور القانوني والمؤسسي الذي لا غنى عنه" الذي يجب أن تقوم به الأمم المتحدة في الحملة الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وحث أيضاً على اتخاذ إجراء لحل النزاعات السياسية والصراعات القائمة منذ زمن طويل والتي أسفرت عن دعم الإرهاب.

وفي ٦ آذار/مارس، اجتمع المجلس بحضور نحو ٦٠ منظمة دولية وإقليمية ودون إقليمية من أجل تشجيع إيجاد نهج منسق داخل المجتمع الدولي بشأن قضايا مكافحة الإرهاب.

وقدم رئيس لجنة مكافحة الإرهاب (المملكة المتحدة حتى ٤ نيسان/أبريل ثم إسبانيا بعد ذلك) إحاطات إعلامية إلى المجلس في ٢٠ كانون الثاني/يناير و ٢٠ شباط/فبراير و ٤ نيسان/أبريل و ٦ أيار/مايو و ٢٣ تموز/يوليه و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر.

وفي ٤ نيسان/أبريل، قال رئيس اللجنة السابق جيريمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (إن مكافحة الإرهاب أصبحت أمراً عالمياً. وأضاف أن الجهود الجماعية ستؤتي ثمارها لأنه ما من دولة تستطيع أن تمنع الإرهاب بمفردها. وقال: "لقد هن عمل إرهابي فظيع وقع على مسافة أقل من خمسة أميال من قاعة المجلس المجتمع الدولي مما دفعه إلى اعتماد معايير عالمية ملزمة قانوناً في القرار ١٣٧٣"، ولكن يمكن للذكريات أن تتلاشى وكذلك الدعوة لتحمل المسؤولية. وأضاف أن قوة أية هيئة حفازة مركزية تكمن في أنها تستطيع أن تحدث فرقا هائلا فيما يتعلق بصيانة القانون والنظام على الصعيد العالمي، وقد أصبحت اللجنة هي تلك الهيئة. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، قال رئيس اللجنة السيد إينوثثيوف. أرياس (إسبانيا) إن عمل اللجنة ينتقل حالياً من المرحلة "ألف" التي تتعلق بصورة أساسية بالتأكد من توائم التشريع مع الكفاح، إلى المرحلة "باء" التي تتناول "التنفيذ الفعلي" للتدابير. وتتعاون اللجنة بصورة متزايدة مع الدول التي تواجه صعوبات في تنفيذ أحكام القرار. وتم تقوية الروابط مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. كما إتخذت خطوات لضمان التعاون بين اللجنة ولجنة القرار ١٢٦٧ التي تقوم برصد الجزاءات ضد الطالبان والقاعدة.

وشدد المتكلمون في المناقشات عقب الإحاطات على الحاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للأسباب الجذرية للإرهاب، بما في ذلك الفقر،

والتعصب، والصراعات الإقليمية، وإنكار حقوق الإنسان. وفي الحرب ضد الإرهاب، يجب احترام القانون الوطني والدولي وحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة. واسترعي الانتباه أيضا إلى الصلات بين الإرهاب، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، والمخدرات غير المشروعة، وغسل الأموال، والاتجار بالأسلحة غير القانونية.

وتم حث الدول التي لم تفعل ذلك بعد، على التوقيع على الإتفاقيات الاثنى عشرة المتعلقة بالإرهاب والتصديق عليها. وتم الإعراب عن الأسف لأن الخلافات السياسية تؤخر وضع إتفاقية عالمية لمكافحة الإرهاب وأعمال الإرهاب النووية، كما أن وضع تعريف متفق عليه للإرهاب يشكل واحدة من العقبات. وأكد بعض المتكلمين على حق الشعوب في تقرير المصير وقال إنه لا ينبغي أن تستبعد من الاعتبار ظاهرة إرهاب الدولة.

وفي بيان رئاسي عقب المناقشة التي جرت في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، أكد المجلس من جديد أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل واحدا من التهديدات البالغة الخطورة على السلام والأمن وأن أي عمل من أعمال الإرهاب ينبغي اعتباره عملا إجراميا غير قابل للتبرير بصرف النظر عن دوافعه وحيثما ارتكب وأياً كان مرتكبه.

اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) في ١٧ كانون الثاني/يناير اعتمد المجلس القرار ١٤٥٥ لتحسين تنفيذ التدابير المتخذة ضد الطالبان وأعضاء منظمة القاعدة، من خلال تجميد أموال الطالبان وأسامة بن لادن ومساعديه، وفرض حظر على الأسلحة وإجراءات أخرى لحظر السفر. وشدد المجلس أيضا على الحاجة إلى تحسين التنسيق بين "لجنة القرار ١٢٦٧" ولجنة مكافحة الإرهاب.

القرار / ١٥٢٦ / ٢٠٠٤)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٩٠٨ المعقودة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

إن مجلس الأمن، اذ يشير الى قراراته ١٢٦٧/٢٠٠١ المؤرخ ١٩/ كانون الاول ديسمبر/ ٢٠٠٠ و ١٣٦٣ و ١٣٣٣/٢٠٠١ المؤرخ في ٢٨ ايلول/ سبتمبر/ ٢٠٠١ و ١٣٩٠ في ٣٠/ تموز يوليه ٢٠٠١ و ١٣٧٣/ ٢٠٠٢ المؤرخ في ٢٠/ كانون الاول/ ٢٠٠٢ و ١٤٥٢/ ٢٠٠٣ المؤرخ ١٧/ كانون الثاني يناير/ ٢٠٠٣.

وإذ يؤكد الالتزام الملقى على عاتق جميع الدول الأعضاء بتنفيذ القرار ١٣٧٣ / ٢٠٠١) تنفيذا كاملا، بما في ذلك فيما يتعلق بأي عضو في حركة الطالبان وتنظيم القاعدة، وأي أفراد أو جماعات أو مؤسسات أو كيانات لها صلة بحركة الطالبان وتنظيم القاعدة يكونون قد شاركوا في تمويل أعمال إرهابية أو التخطيط لها وتسهيلها والإعداد لها أو إرتكابها أو في دعم أعمال إرهابية، وكذلك التزامها بتيسير تنفيذ الالتزامات المتعلقة بمكافحة الإرهاب وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

وإذ يؤكد من جديد ضرورة مكافحة الأخطار المحدقة بالسلم والأمن الدوليين والناجمة عن الأعمال الإرهابية، وذلك باستخدام جميع الوسائل، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، (٢٠٠٢) وإذ يلاحظ ضرورة أن تراعى أحكام الفقرتين ١ و ٢ من القرار ١٤٥٢ (١٩٩١) مراعاة كاملة، عند تنفيذ التدابير الواردة في الفقرة ٤ (ب) من القرار ١٢٦٧، (٢٠٠٢) (٢٠٠٠) (والفقرتين ١ و ٢ من القرار ١٣٩٠) والفقرة ٨ (ج) (من القرار ١٣٣٣)

وإذ يكرر إدانته لشبكة القاعدة والجماعات الإرهابية الأخرى المتصلة

وقدم رئيس اللجنة المنشأة للإشراف على تنفيذ الجزاءات المفروضة على أسامة بن لادن والقاعدة والطالبان (اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) إحاطة إلى المجلس في ٢٩ تموز/يوليه. وقال هيرالدو مونيوز (شيلي) إنه على الرغم من أن المجتمع الدولي حقق بعض النجاحات ضد القاعدة، من بينها القبض على زعماء كبار، "فإن تفجيرات القنابل الأخيرة" في بلدان مختلفة قد أبرزت التحديات المقبلة في الحرب ضد الإرهاب الدولي. وأضاف أن اللجنة قد حسّنت شكل ومضمون "القائمة الموحدة للأفراد والكيانات المنتمجة إلى الطالبان والقاعدة أو المرتبطة بهما".

في ١٣ شباط/فبراير، أدان المجلس في القرار ١٤٦٥ "بأقوى العبارات" الهجوم بالقنابل الذي وقع في الأسبوع السابق في بوغوتا، كولومبيا. وفي بيان رئاسي بتاريخ ٢٠٠٠ آب/أغسطس، أدان المجلس إدانة قاطعة الهجوم الذي وقع في ١٩ آب/أغسطس على مقر الأمم المتحدة في بغداد بوصفه هجوماً ضد المجتمع الدولي ككل، وذكر أن بعثة المنظمة في العراق "لن يروعاها شيء". وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أدان المجلس في القرار ١٥١٦ الهجوم بالقنابل الذي وقع في ١٥ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر في اسطنبول، تركيا.

<http://www.un.org/arabic/sc/terrorism/2003/roundup.html>

S/ RES 2004 /1526 الأمم المتحدة

مجلس الأمن

30 January 2004

04-22667 (A)

0422667

بها لما ترتكبه من أعمال إرهابية إجرامية متواصلة ومتعددة تهدف إلى قتل المدنيين الأبرياء وغيرهم من الضحايا وتدمير الممتلكات وتقويض الاستقرار بصورة بالغة، وإذ يكرر إدانته القاطعة لجميع أشكال الإرهاب والأعمال الإرهابية، وإذ يؤكد أهمية أن تضمن جميع الدول، والهيئات الدولية والمنظمات الإقليمية الالتزام بتخصيص الموارد، بما في ذلك من خلال الشراكة الدولية من أجل مواجهة التهديد المتواصل للسلام والأمن الدوليين الذي يمثله تنظيم القاعدة وأعضاء حركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ١٥٧٥.

١ - يقرر أن يحسن، على النحو المبين في الفقرات التالية من هذا القرار، تنفيذ (الفقرة ٨) (ج) من التدابير المفروضة بموجب الفقرة ٤ (ب) من القرار (١٢٦٧ / ٢٠٠٢)، والفقرتين ١ و ٢ من القرار ١٣٩٠ القرار (١٣٣٣) بأسامة بن لادن، وأعضاء تنظيم القاعدة، وحركة الطالبان، وما يرتبط بها من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، على النحو المشار إليه في القائمة المعدة عملاً بالقرار (٢٠٠٠) (قائمة اللجنة) (وهي تحديداً: (١٩٩٩) والقرار (١٣٣٣ و ١٢٦٧))

أ- القيام دون إبطاء بتجميد الأموال، وغيرها من الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية لهذه الجماعات أو الأفراد أو المؤسسات أو الكيانات بما في ذلك الأموال المستمدة من الممتلكات التي يحوزون أو يتحكمون فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو عن طريق أشخاص يعملون لحسابهم أو بتوجيه منهم، وضمان عدم إتاحة أي من هذه الأموال، أو أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية أخرى لفائدة هؤلاء الأشخاص، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عن طريق رعاياها أو أي أشخاص داخل أراضيها.

ب- منع دخول هؤلاء الأفراد إلى أراضيها أو مرورهم العابر بها، على ألا يلزم أي شيء في هذه الفقرة أي دولة برفض دخول رعاياها إلى أراضيها أو مطالبتهم بمغادرتها، وعلى ألا تنطبق هذه الفقرة حيث يكون الدخول أو المرور العابر ضرورياً للقيام بإجراءات قضائية أو عندما تحدد اللجنة، حالة بحالة فقط، أن الدخول أو المرور العابر له ما يبرره.

ج- منع التوريد والبيع والنقل المباشر أو غير المباشر لهذه الجماعات والأفراد والمؤسسات والكيانات، من أراضيها، أو من جانب رعاياها الموجودين خارج أراضيها، أو باستخدام السفن أو الطائرات التي ترفع أعلامها، للسلاح وما يتصل به من العتاد بجميع أنواعه بما فيه الأسلحة والذخائر والمركبات والمعدات العسكرية والمعدات شبه العسكرية وقطع الغيار اللازمة لما سبق ذكره، والمشورة الفنية أو المساعدة أو توفير التدريب المتصل بالأنشطة العسكرية؛ ويذكر بوجود أن تنفذ كافة الدول هذه التدابير فيما يتعلق بالأفراد والكيانات المدرجين في القائمة.

٢ - يقرر تعزيز الولاية المنوطة باللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (اللجنة) بحيث تشمل إضافة إلى مراقبة تنفيذ الدول للتدابير المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه، دوراً مركزياً فيما يتعلق بجمع وتقييم المعلومات لفعالية تنفيذ 1575 التدابير، فضلاً عن التوصية بإدخال تحسينات على هذه التدابير؛

٣ - يقرر مواصلة تحسين التدابير المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه خلال ١٨ شهراً، أو قبل ذلك إذا لزم الأمر.

٤ - يطلب إلى جميع الدول أن تتحرك بقوة وحزم من أجل وقف تدفقات

الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى إلى الأفراد أو الكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة، وأسامة بن لادن و/أو حركة الطالبان عن طريق القيام، حسب الاقتضاء، بتنفيذ قواعد ومعايير متفق عليها دوليا لمكافحة تمويل الإرهاب، بما فيها القواعد والمعايير الموضوعية لمنع إساءة استخدام المنظمات التي لا تستهدف الربح والنظم البديلة/غير الرسمية الأخرى لتحويل الأموال.

٥ - يحث جميع الدول ويشجع المنظمات الإقليمية، حسب الاقتضاء، على وضع شروط وإجراءات إبلاغ داخلية عن حركة العملات عبر الحدود إستنادا إلى الحدود الدنيا المطبقة.

٦ - يقرر من أجل مساعدة اللجنة في الاضطلاع بولايتها، إنشاء فريق للدعم التحليلي ورصد الجزاءات لفترة ١٨ شهرا، يكون مقره نيويورك (يشار إليه أدناه باسم "فريق الرصد" يعمل تحت توجيهات اللجنة ويناط بمسؤوليات ترد في مرفق هذا القرار).

٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يعين، وفقا لقواعد وإجراءات الأمم المتحدة، وبمجرد اتخاذ هذا القرار وبعد التشاور مع اللجنة، ما لا يزيد عن ثمانية أشخاص، بمن فيهم منسق فريق الرصد، يستوفون مؤهلا أو أكثر من المؤهلات في مجالات الخبرة التالية المتصلة بأنشطة تنظيم القاعدة و/أو حركة الطالبان بما فيها: تشريعات مكافحة الإرهاب والتشريعات الأخرى ذات الصلة؛ تمويل الإرهاب والمعاملات المالية الدولية بما فيها الخبرات الفنية المصرفية، الأنظمة البديلة لتحويل الأموال، والتبرعات الخيرية واستخدام ناقلي الطرود؛ وتعزيز الحدود بما فيها أمن الموانئ، وحظر الأسلحة وضوابط التصدير؛ والاتجار بالمخدرات؛

٨ - يطلب كذلك إلى الفريق أن يقدم إلى اللجنة ثلاثة تقارير خطية شاملة بشكل مستقل، على أن يقدم التقرير الأول في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، والثاني في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، والثالث في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، بشأن تنفيذ الدول للتدابير المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه، وأن تتضمن توصيات محددة بشأن تحسين تنفيذ التدابير واستحداث تدابير ممكنة جديدة؛

٩ - يطلب إلى الأمين العام أن يوفر ما تحتاجه اللجنة من دعم فعال من حيث التكلفة، وذلك على ضوء تزايد عبء العمل المترتب على هذا القرار.

١٠ - يطلب إلى اللجنة أن تنتظر في أن يقوم رئيس اللجنة أو أعضاء اللجنة، حيثما ومتى اقتضى الأمر، بزيارة بلدان مختارة بهدف تعزيز تنفيذ التدابير المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه تنفيذًا تاما وفعالا، وذلك لتشجيع الدول على الامتثال التام لهذا القرار ١٤٥٥ والقرارات (٢٠٠٠ و ١٣٩٠) و(١٩٩٩، ١٣٣٣، ١٢٦٧)

١١ - يطلب كذلك إلى اللجنة أن تتابع، عن طريق الرسائل الشفوية و/أو الخطية مع الدول، التنفيذ الفعال لتدابير الجزاءات، وأن تتيح للدول، بطلب من اللجنة، فرصة إرسال ممثليها للالتقاء بها من أجل إجراء مناقشات أعمق بشأن المسائل ذات الصلة.

١٢ - يطلب إلى اللجنة أن تقدم إلى المجلس، عن طريق رئيسها، تقريرا شفويا مفصلا كل ١٢٠ يوما على الأقل، بشأن مجمل أعمال اللجنة والفريق، بما فيه موجز للتقدم الذي تحرزه الدول في تقديم التقارير المشار إليها في الفقرة ٦ من القرار ١٤٥٥ وأي رسائل متابعة تتم مع الدول بشأن الطلبات الإضافية للحصول على المعلومات والمساعدة.

١٣ - يطلب كذلك إلى اللجنة أن تعد، إستناداً إلى مراقبتها المتواصلة لحالة تنفيذ الدول للتدابير، وأن تعمم لاحقاً على المجلس، في غضون ١٧ شهراً من إعتقاد هذا القرار، تقييماً تحليلياً خطياً عن جوانب النجاح الذي تحققه الدول والتحديات التي تواجهها في تنفيذ التدابير المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه، بهدف تقديم توصيات بتدابير إضافية لكي ينظر فيها المجلس.

١٤ - يطلب إلى جميع الدول ويشجع المنظمات الإقليمية وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وحسب الاقتضاء، المنظمات والأطراف المهتمة الأخرى، التعاون التام مع اللجنة وفريق الرصد بما في ذلك عن طريق تقديم المعلومات التي قد تلتبسها اللجنة عملاً، عملاً بالقرار (٢٠٠٢، ٢٠٠٢) و ١٣٩٠ / ١٩٩٩ و ١٣٣٣ وبالقرارات ١٢٦٧ / ٢٠٠٣ و ١٤٥٥ و ١٤٥٢ قدر الامكان.

٥١ - يكرر تأكيد أهمية التنسيق الوثيق والتبادل الملموس للمعلومات بين اللجنة واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ لجنة مكافحة الإرهاب.

١٦ - يكرر تأكيد أهمية أن تقدم جميع الدول الأعضاء إلى اللجنة أسماء أعضاء تنظيم القاعدة وحركة الطالبان أو المرتبطين بأسامة بن لادن والأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات التي ترتبط بهم وذلك من أجل إدراجها في قائمة اللجنة، ما لم يمس ذلك بالتحقيقات أو بإجراءات الإنفاذ؛

١٧ - يدعو جميع الدول عند u1578 تقديم أسماء جديدة لإدراجها في قائمة اللجنة، أن تضمنها أكبر قدر ممكن من المعلومات التعريفية والأساسية التي تُظهر ارتباط الفرد (الأفراد) و/أو الكيان (الكيانات) بين لادن أو بأعضاء تنظيم القاعدة و/أو بحركة الطالبان، وذلك وفقاً للمبادئ التوجيهية للجنة؛

١٨ - يشجع بقوة جميع الدول على أن تطلع، قدر الإمكان، الأفراد والكيانات المدرجين في قائمة اللجنة والموجودين داخل أراضيها بالتدابير المفروضة عليهم وبالمبادئ التوجيهية للجنة والقرار ٢٥٤١ / ٢٠٠٠

١٩ - يطلب إلى الأمانة العامة أن ترسل إلى الدول الأعضاء قائمة اللجنة على الأقل مرة كل ثلاثة أشهر، وأن تيسر تنفيذ الدول للتدابير المتعلقة بالدخول والسفر المفروضة، ويطلب كذلك أن تقوم الأمانة العامة بموجب (الفقرة ٢) (ب) من القرار ١٣٩٠ تلقائياً بإرسال قائمة اللجنة كلما عدلت، إلى جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية من أجل تضمينها قدر الإمكان، الأسماء المدرجة في قواعد بياناتها الإلكترونية وأنظمتها الأخرى ذات الصلة بنظم الإنفاذ الحدودي وتتبع حركة الدخول/الخروج على الحدود.

٢٠ - يكرر تأكيد أهمية إمتثال جميع الدول التزاماتها الحالية بخصوص تنفيذ التدابير المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه، وضمان أن تكون تشريعاتها المحلية أو تدابيرها الإدارية، حسب الاقتضاء، على نحو يتيح التنفيذ الفوري لهذه التدابير، فيما يتعلق برعاياها أو بالأفراد والكيانات الموجودين أو العاملين في أراضيها، وفيما يتعلق بالأموال أو الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية الأخرى التي تكون خاضعة لولايتها القانونية، وأن تخطر اللجنة باعتماد مثل هذه التدابير، ويدعو الدول إلى إبلاغ اللجنة بنتائج جميع التحقيقات وإجراءات الإنفاذ ذات الصلة، ما لم يكن من شأن ذلك أن يعرض للخطر التحقيقات أو إجراءات الإنفاذ.

٢١ - يطلب إلى اللجنة أن تلتزم من الدول، حسب مقتضى الحال،

تقارير حالة عن تنفيذ التدابير المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه بشأن الأفراد والكيانات، وخاصة فيما يتعلق بالمبالغ الإجمالية للأصول والمدة التي تخص ما تتضمنه القائمة من أفراد وكيانات؛

٢٢ - يطلب إلى جميع الدول التي لم تقدم بعد تقاريرها المستوفاة إلى اللجنة عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣)، أن تفعل ذلك بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، وأن تحرص على أن تتبع بأكبر قدر من الدقة وثيقة التوجيهات التي قدمتها اللجنة من قبل؛ ويطلب كذلك إلى جميع الدول التي لم تقدم هذه التقارير بعد أن تقدم إلى اللجنة خطياً بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤ تفسيراً لعدم تقديمها لهذه التقارير؛

٢٣ - يطلب إلى اللجنة أن تعمم قائمة بالدول التي لم تقدم تقاريرها بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤ عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) بما في ذلك تقديم موجز تحليلي للأسباب التي قدمتها الدول لتعليل عدم تقديم التقارير؛

٢٤ - يحث جميع الدول ويشجع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة على المشاركة مباشرة بقدر أكبر في جهود بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية في المجالات التي تحددها اللجنة، بالتشاور في ذلك مع لجنة مكافحة الإرهاب؛

٢٥ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

مرفق القرار ٦-٢٥١ / ٢٠٠٤

وفقاً للفقرة ٦ من هذا القرار، يعمل فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات في ظل توجيهات اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، وتناط به المسؤوليات التالية:

- القيام قدر الإمكان بتجميع وتقييم ورصد ورفع تقارير وتقديم

توصيات بشأن تنفيذ التدابير؛ وإجراء دراسات إفرادية، حسب الاقتضاء؛ وإجراء بحث متعمق لأي مسائل أخرى ذات صلة حسبما توجهه إلى ذلك اللجنة؛ - تقديم برنامج عمل شامل إلى اللجنة من أجل الموافقة عليه واستعراضه، حسب الاقتضاء، يقوم في سياقه فريق الرصد بتفصيل الأنشطة المتوخاة بغية تنفيذ مسؤولياته، بما فيها السفر المقترح وأي ردود خطية)

- تحليل التقارير المقدمة عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) أخرى تقدمها الدول الأعضاء لاحقاً إلى اللجنة؛ - العمل عن كثب مع خبراء لجنة مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات معهم من أجل تحديد مجالات التقارب بين اللجنتين وتسهيل قيام التنسيق الملموس بينهما.

- التشاور المسبق مع الدول قبل السفر إلى الدول المختارة استناداً إلى برنامج عمل تقره اللجنة؛

- التشاور مع الدول بطرق منها إجراء حوار منتظم مع ممثليها الموجودين في نيويورك، وذلك مع مراعاة التعليقات التي ترد من الدول، ولا سيما المتعلقة بالقضايا التي قد تحتويها تقارير فريق الرصد المشار إليها في الفقرة ٨ من هذا القرار.

- إطلاع اللجنة بصفة منتظمة أو عندما تطلب اللجنة ذلك، على عمل فريق الرصد بما في ذلك زيارته للدول وأنشطته، وذلك من خلال إحاطات شفوية و/أو خطية؛

- مساعدة اللجنة في إعداد التقييمات الشفوية والخطية التي ترفعها إلى الس، ولا سيما الموجزات التحليلية المشار إليها في الفقرتين ١٥ و ١٦٣٣) و ٣١ من هذا القرار؛

- الاضطلاع بأي مسؤوليات أخرى تحددها اللجنة.

<http://daccessdds.un.org/doc/undoc/gen/67/226/no4/pdf/OpenElement?pdf.NO422667>

والفرق بين مقاومة الأحتلال وبين العمليات الإرهابية واضح، فلكل منهما فلسفته الخاصة وأسسها التي يستند عليها وقوانينه وأحكامه التي استقر عليها القانون الدولي وفقهاء القانون.

يقول الدكتور أحمد محمد رفعت في الصفحة ٥١٠-٥١١ من كتابه الفوارق القانونية بين الكفاح المسلح وبين الإرهاب الدولي، حيث يقول:

مقاومة الاحتلال حق مشروع يتعلق بالدفاع عن النفس والحفاظ على السيادة للدولة عندما تنتهك، والحقوق للشعب عندما تتعرض للاغتصاب، ومع ذلك في المرحلة الاستعمارية وجد من يبرر ويتغاضى عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، وفي سلبها هذا الحق، وقهر ارادتها بحجج عديدة.

لكن الصراع بين هؤلاء وبين الشعوب لم يتوقف يوماً، بل استمر يكتسب في كل مرحلة شرعية واقعية، وقد بدأ هذا الحق يشق طريقه الى نصوص الشرعية الدولية الصادرة عن الامم المتحدة. ويرى بعض فقهاء القانون بان الدول لا توصف بالارهاب، فالارهاب هو صفة للأفراد والمنظمات، لكنها - أي الدول - توصف بالعدوان، والعدوان هو جريمة تقع من قبل دولة ضد اراضي دولة اخرى، أي ان اطراف العدوان هي دول، ويجمع الفقهاء على ان العدوان هو اشد خطراً من الارهاب. وقد توصلت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٤ الى تعريف العدوان بانه "استخدام القوة المسلحة من جانب دولة ضد سلامة ووحدة الاراضي الاقليمية أو الاستقلال السياسي لدولة اخرى، أو بأي طريقة لا تتماشى مع ميثاق الامم المتحدة كما هو محدد في هذا التعريف"(٩).

وكانت الولايات المتحدة مركزاً لمحاولات عديدة استهدفت وضع تحديدات لظواهرات العنف السياسي، والتمييز بين الارهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال، وكان اول قرار صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن معالجة الارهاب (القرار رقم ٣٠٣٤- تاريخ ١٨/١٢/١٩٧٢) واضحا لجهة تأكيد قانونية النضال من اجل التحرر الوطني والتمييز بين هذا النضال ومشكلة الارهاب الدولي. وقد نص هذا القرار الذي ايدته ٧٦ دولة وعارضته ٣٥ دولة اخرى وامتنعت ١٧ دولة عن التصويت على: "ان الجمعية العامة اذ تشعر بقلق عميق من اعمال الارهاب الدولي المتكرر بصورة متزايدة، والتي تذهب ضحيتها ارواح بشرية بريئة، واذ تدرك اهمية التعاون الدولي في استنباط اجراءات فعالة لمنع وقوعها، وفي دراسة اسبابها الاساسية من اجل ايجاد حلول عادلة وسليمة بأسرع ما يمكن، واذ ذكر باعلان مبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الامم المتحدة:

- ١- تعرب عن قلقها العميق من تزايد اعمال العنف التي تهدد وتقضي على ارواح بشرية بريئة، أو تعرض للخطر الحريات الاساسية.
- ٢- تحث الدول على تكريس عنايتها الفورية لإيجاد حلول عادلة سلمية للأسباب الاساسية التي تؤدي الى أعمال العنف.
- ٣- تعيد تأكيد الحق الثابت في تقرير المصير والاستقلال لجميع الشعوب الواقعة تحت الاستعمار وانظمة التمييز العنصري وانواع السيطرة الاجنبية الاخرى، وتدعم شرعية نضالها، خصوصاً نضال الحركات التحررية، وذلك وفقاً لأغراض ومبادئ ميثاق الامم المتحدة وسواه من قرارات اجهزتها ذات الصلة بالموضوع.
- ٤- تدين استمرار أعمال القمع والارهاب التي تقدم عليها الانظمة

الإرهابية والعنصرية في إنكار حق الشعوب الشرعي في تقرير المصير والاستقلال وغيرها من حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

٥- تدعو الدول إلى الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية القائمة المتعلقة بمختلف أوجه مشكلة الإرهاب الدولي.

٦- تدعو الدول إلى اتخاذ كل الإجراءات الملائمة على المستوى الوطني من أجل إزالة المشكلة بصورة سريعة ونهائية ووضعة نصب عينها نصوص الفقرة ٣ الواردة أعلاه". وحين يتم الالتفات إلى ما يحدث من أفعال إرهابية في العراق نجد أنها بعيدة عن المزاعم التي تدعيها في مقاومتها الأحتلال وتوجهها ضد القوات الأجنبية، لأن مجمل عملياتها الإرهابية موجهة ضد العراقيين من المدنيين الأبرياء، كما طورت أهدافها في رصدها بقتل المتطوعين للشرطة وهو من الأجهزة التي لا تخلص منها دولة من الدول، كما أنها تستهدف أفراد الشرطة في العراق.

ويشكل النداء الذي أصدره عدد من الليبراليين العرب في دعوة الأمم المتحدة لتفعيل القرار الدولي لمكافحة الإرهاب نداءً مهماً وأشار إلى قضية حساسة تهم الأمن وحياة الإنسان، من خلال معاناة الناس من سطوة التطرف والإرهاب في بلدانها، ففي تشرين الأول عام ٢٠٠٤ أصدر مجلس الأمن بالإجماع قراره رقم ١٥٦٦ بشأن التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليين نتيجة للإرهاب، مؤكداً حتمية التصدي للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وبكل الوسائل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. وأبدى القرار في ديباجته قلقه إزاء تزايد عدد ضحايا الأعمال الإرهابية، بمن فيهم الأطفال، بدافع التعصب أو التطرف في شتى أنحاء العالم.

إن المادة التاسعة من القرار المشار إليه نصت على تشكيل فريق عمل من جميع أعضاء مجلس الأمن لوضع توصيات وتقديمها للمجلس فيما يتعلق بالتدابير العملية التي ستُفرض على الأفراد والجماعات والكيانات الضالعة في الأنشطة الإرهابية أو المرتبطين بها، بما في ذلك إجراءات فعالة لتقديمهم للعدالة عن طريق المقاضاة أو التسليم، وتجميد أرصدهم المالية، ومنع تحركاتهم عبر أقطار الدول الأعضاء، ومنع تزويدهم بجميع أنواع الأسلحة والعتاد.

جاء القرار ١٥٦٦ مكملاً لسلسلة من قرارات سبق أن أصدرها مجلس الأمن منذ عام ١٩٩٩ وبشكل خاص القرارات: رقم ١٢٦٧ في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، والقرار ١٣٧٣ في ٢٨ أيلول ٢٠٠١، والقرار ١٥٤٠ في ٢٨ نيسان ٢٠٠٤.

وشكل النداء صرخة إنسانية نابعة من مطالبة أوسع الجماهير التي تعاني من سطوة الإرهاب في بلدانها تحت شتى الظروف التي سبق أن تم سردها، أطلقتها مجموعة من المثقفين العرب تطالب الأمم المتحدة بأجتثاث الإرهاب وتجفيف منابع المعروفة والمشخصة في المنطقة بالإضافة إلى ضرورة تشكيل محكمة دولية لمكافحة الإرهاب.

علماً أن جميع الإجراءات المتخذة بصدد تجفيف منابع الإرهاب لم ترق إلى المستوى الذي يتناسب مع الخطورة الإجرامية والتهديد الخطير التي تشكله التنظيمات الإرهابية والمتطرفة والتي تنتشر وتتسلل وسط مجتمعاتنا تحت شتى الذرائع والحجج والأسباب.

المهمة التي تتمثل في إنشاء أداة قانونية عالمية لم تستكمل بعد وبالنسبة للمناقشات التي جرت في الأمم المتحدة بشأن اتفاقية شاملة حول الإرهاب فهي لم تحرز تقدماً بسبب الخلافات حول تعريف الإرهاب.

مما سيتعين على سائر الدول ان تبذل المزيد من الجهود من اجل إبرام هذه الإتفاقية.

يتعين أيضاً إيلاء عناية خاصة للتدابير الرامية إلى منع الارهابيين من امتلاك اسلحة الدمار الشامل وحياسة وسائل نقلها ان القيام(في اقرب وقت ممكن) باعتماد مشروع الاتفاقية الدولية المبرمة برعاية الامم المتحدة والمتعلقة بمنع اعمال الإرهاب النووي سيشكل خطوة حاسمة لتحقيق هذه الغاية.

ان الفكرة التي تقدمت بها المملكة العربية السعودية من أجل إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب يتعين دراستها ودعمها على نحو ايجابي، بقصد إيجاد منطق يقضي بالتصدي والقضاء على الإرهاب وإجتثاثه من منابعه الحقيقية، ومحاسبة المحرضين ومن يستمد منهم الإرهابيون الدعم اللوجستي والأدبي، بالإضافة الى كشف الحقائق عن دور بعض الممولين لفضائيات توفر الدعم الاعلامي الكامل للشبكات الإرهابية الدولية وتوظف قابليتها الإعلامية وقدراتها المالية لخدمة التنظيمات الإرهابية بقصد إيجاد خيوط تواصل حسب الزعم بين التنظيمات الإرهابية وبين الولايات المتحدة الأمريكية خدمة للأمن الاستراتيجي الأمريكي.

ولهذا ينبغي (النص) على ان تكون النصوص العقابية التي اوردها القرارات الدولية، وحددتها القوانين الدولية ضمن النصوص العقابية الوطنية في اي بلد عضو في الامم المتحدة، هذا من جانب ومن جانب اخر ان تضمها نصوص القانون الجنائي ضمن الاختصاص الشامل للقوانين الوطنية، وإعتبارها اعمال إجرامية وتخل في حياة المجتمعات وأمنهم وتطلعهم نحو المستقبل.

وعلى هذا الأساس تنهج التنظيمات المتطرفة والإرهابية نفس الاسلوب

ونفس المخطط ونفس الخسة الهادفة الى سلب الانسان حياته، وبث الرعب والخوف في نفوس الباقين من الناس، وهو الأسلوب والوسيلة البدائية الاجرامية التي تنتهجها منظمات الإرهاب بسبق إصرار، بل الوسيلة الوحيدة التي تجيدها في التعامل ضد الفكر الأنساني المنتور والتطلع نحو المستقبل الانساني والنزوع نحو الديمقراطية.

وتجد تلك التنظيمات في عمليات قتل المسؤولين وسيلة بشعة لنشر إرهابها وبشاعتها بين الناس، وعلى سبيل المثال تم قتل رئيس وزراء لبنان السابق السيد رفيق الحريري بطريقة بشعة وتدل على همجية القتل ووحشية الجريمة بطريقة تفجير شاحنة مفخخة أنفجرت حال مروره بالقرب منها، تم اسكات صوت وطني ومدني يتجه نحو البناء والحرية.

هذا النهج المتخلف في عمليات اسكات الصوت الاخر تدل بما لايقبل الشك على عدم قدرة الارهابي بالأقتناع على التعايش الانساني والاندماج مع المجتمعات التي تبني حاضرها ومستقبلها بغض النظر عن أديانها وقومياتها وأجناسها وعنصريتها، كما تدل على عدم إنسجام عقلية المتطرف مع النضوج الأنساني والتعايش السلمي والمجتمع المدني وحقوق الأنسان، فالحياة في عرف وفهم الإرهابي والمتطرف وفق مايفهمه ومايريده من صورة لهذه الحياة وإن كانت بأسفة أو بشعة، لكن المهم هو مايريدها بالشكل الأسود القاتم الذي يرسمه في مخيلته ويوهم نفسه أن الأمر دينيا وشرعياً دون جدل أو مناقشة، والمتابع لعمليات القتل والتفجيرات والتفخيخ وسوق البهائم المفخخة من المتمنطقين بالأحزمة الناسفة في العراق، ممن يفجرون انفسهم وسط حشود البشر دون أي اعتبار إنساني، والمتابع للنتائج الاجرامية التي تنتهي معها ارواح الابرياء من ابناء العراق أو في الأماكن الأخرى من العالم التي تتخذها

التنظيمات الإرهابية مكاناً لعملياتها وتعبيراً عن فهمها القاصر، ومع جريان الدماء التي تسيل على أرض العراق يومياً بفعل الأعمال الإرهابية المتمثلة بالتفخيخ وتفجير السيارات والقتل العشوائي، يدرك جيداً أن الهدف الاعمى للإرهاب لم يزل مستمراً لم يتوقف ولا يتعدى التلبس بالتطرف والتلذذ بالقتل والموت ونشر الرعب بين الناس والتغني بعذابات الآخرين واستعمال المتفجرات التي يتم شراؤها بملايين الدولارات من جهات خارج المنطقة لترويع العزل من الناس وقتل الأبرياء والأنتصار على المسحوقين من شعب العراق، والإساءة إلى الدين الإسلامي العظيم الذي اتخذته التنظيمات الإرهابية ستاراً وغطاءً لعملياتها بقصد الأستحواذ على عواطف السذج والبهايم من الشباب لتوظيف اجسادهم في عمليات الأنتحار حيث تتحول عظامهم إلى شظايا تقتل الآخرين.

نفس الأسلوب الذي يتم اعتماده في العراق ولبنان تم اعتماده في المملكة العربية السعودية والكويت ومصر، وسيتم اعتماده في دول عربية منها من ترعى الإرهاب بشكل غير مباشر إذ أنها تزعم محاربته ومعاداة رموزه خشية من الأجماع الدولي في إدانتها، وإذا كانت بعض الدول الراحية للأرهاب اعلامياً فإنها تشارك في تقوية شوكة الإرهاب على حساب دماء البشر، وتشارك هذه التنظيمات في الجرائم المرتكبة أو التي يتم إيقاف فعلها قبل حصولها، وتساهم في نشر إرهابه وتقوية شكيمة وإيصال رسالته الممتلئة بدماء العراقيين.

الإرهاب مثل الجرائم، ينتشر في الهواء وفي الماء، وهذا الانتشار لن تعيقه الحدود ولا الحواجز، والإرهاب أيضاً يهادن السلطات الظالمة والدكتاتوريات التي ترعاه، فلم نسمع أن منظمات الإرهاب قتلت مجرماً من مجرمي سلطة صدام أو تعرضت للسلطات الدكتاتورية التي تنتشر في

المنطقة العربية أو غيرها، ولم نقرأ أن تنظيمات الإرهاب قامت بعمل ضد سلطة من السلطات القائمة للجماهير أو المعادية لحقوق الأتسان، إنما تنسجم معها أنفاً على أن حقوق الأتسان بدعة أوربية وأن الديمقراطية نهجاً كافراً ودخيلاً، وبذلك تجد أن جميع الأفعال الأجرامية متوجهة نحو الشعوب وخصوصاً شريحة الفقراء منها، فيتم استهداف العمال والأطفال والنساء وعابري السبيل من المسافرين في حافلات النقل العام والقطارات والمطارات ومن المتسوقين في الأماكن العامة، والتعرض لهذه النماذج وأن كان يجعل العالم يشعر بالألم والحزن، إلا أنه يزيد من مشاعر الأحتقار والخزي والأستنكار للمجموعة البشرية أزاء مواقف التطرف والإرهاب، ومما يجدر الإشارة إليه أن يتم استغلال الحرية والرعاية الأتسانية التي تؤسس الدول الأوربية حياتها عليها في التزامها أحترام حرية الأتسان وكرامته ويتم إستغلال طيبة الناس وسماحتهم ومحبتهم للأتسان لتتمكن التنظيمات الإرهابية والمتطرفة أن تنشر سمومها وقنابلها وسط تلك المجتمعات، وذلك الأمر يعبر ليس فقط عن خسة الفاعلين والمجرمين وإنما يوضح مستوى التردي الأخلاقي والسلوكي الذي تمارسه تلك التنظيمات التي تزعم أنها تريد حياة أفضل للأتسان، وكما تعتمد على استغلال التعاطف مع الأغيار ليتم نشر الموت والرعب بينهم بتلذذ غريب لا يمكن في الضمير الأتساني الصحيح ولا يعقل في الحالة الصحية للأتسان تحت أي تأثير سوى الأتحراف عن السلوك البشري السوي.

الإرهاب واحد في كل مكان ولن يتم القضاء عليه بمؤتمرات أو لقاءات صحفية أو استنكار أو وعود أو خطابات أو تبادل الأسى والحزن وتبادل المشاعر، وإنما يتم بأجتثاث اصوله، والتوصل إلى منظره والداعين له والمعرضين له سواء كدول أو كفضائيات أو صحف أو اشخاص تافهون

يتم توظيفهم للدعوة الى القتل والتحريض على القتل تحت شتى الظروف والأسباب.

رفيق الحريري رئيس الوزراء اللبناني السابق ضحية من ضحايا الارهاب مثله مثل اي مواطن عراقي راح ضحية من ضحايا العمليات الاجرامية التي يتم ارتكابها باسم الدين في العراق.

والإرهاب ليس فقط مقتصراً على تنظيمات متطرفة، وانما صار يخرج من بين أصابع أجهزة المخابرات العربية التي أخذت تتبارى في ترويع الناس، وصارت الشعوب لها مسرحاً في الانتقام من بعضها البعض، وأجهزة المخابرات العربية سلطات منفصلة عن السلطات التي تحميها، ولها قوانينها وقيمتها وتقاليدها وأساليبها، وهي دولة قائمة داخل الدولة الكبيرة غير أنها تشترك في مسألة واحدة، وهي انها ضعيفة الأداء تجاه الأعداء، لكنها قوية الشكيمة والفعل تجاه أبناء الشعوب التي تحكمها.

أساليب تفنن العرب في تصديرها الى العالم تكمن في تفجير البهيمية البشرية نفسه ليقتل اكبر عدد ممكن من البشر إعتقاداً منه أن هذا الطريق الوحيد المضمون الى الجنة، وهكذا قيل له وحلفوا له أغلظ الأيمان فصدقّ البليد ان هذا هو الطريق فقتل نفسه ليقتل الغير.

كذلك في دس المتفجرات خلصة وغيلة وغدراً في اماكن يتجمع فيها الناس بشكل كثيف عادة، وجلهم من الناس الذين لاتربطهم بالسياسة أو بالحكومة أي رابط.

أساليب جبانة وخسيسية تكمن في تفخيخ السيارات وزرع العبوات الناسفة في طرق الناس الآمنة، وفي دروب الأطفال والمساكين الساعين الى لقمة الخبز، وصارت علامة مسجلة يسجلها العرب أسفاً بأمتيان، من انهم الوحيديين على أنتاج هذه البهائم التي يفخخها الغير ويدفعها للموت.

و إذا كان رفيق الحريري يجسد الأستقرار اللبناني والتوحد اللبناني والبناء اللبناني، فهم كانوا يستهدفون الحياة اللبنانية، والأستقرار اللبناني في إغتياله، مثمناً يستهدفون اعاقا البناء اللبناني ووحدة الناس وتناسيهم للحرب والموت والقتل.

ورفيق الحريري أحد بناء لبنان الجديد ومن الداعين الى تخلص لبنان من التبعية ورحيل القوات السورية عنه، ورفيق الحريري كان يحلم بأن يتمكن اهل العراق الأنتصار على الإرهاب ، وان يبدأوا ببناء العراق الديمقراطي الجديد، ورفيق الحريري يجد أن لبنان يبدأ من جديد دون إرهاب، وإن طالته يد الإرهاب وتمكنت منه العقول المتوحشة، فانها بالتأكيد لن تستطيع أن توقف مسيرة البناء اللبناني أو العراقي أو السعودي أو الجزائري والكويتي أو المصري.

الإرهاب ينسق مع الطغاة ويحتمي بسلطتهم ويتعاون مع أجهزة مخابراتهم وأمنهم ويبرر لهم قمع شعوبهم، والإرهاب لايتعرض لتلك السلطات ولاينتصر لحقوق شعوبها، ولكنه يقف أمام التطور والتقدم والخير ويعلن كما أعلن الإرهاب ي الزرقاوي وأبن لادن أنهم ضد الديمقراطية، وضد تطور الأنسان نحو الحرية.

ولهذا يعلن المقبور الزرقاوي في آخر خطاباته قبل أن يلقي حتفه انه يحارب الحكام العرب الذين ارتضوا لأنفسهم أن يكونوا أنصارا للباطل، لكنه في الحقيقة لايتعرض لحاكم ولا لسلطة، إنما كان يستهدف الفقراء والمدنيين الأبرياء بأموال وسلاح الأثرياء الذين سخروه لقتلهم، وبذلك أثبت عن دجله وكذب خطاباته، ورحل معه كل آثامه وجرائمه التي ارتكبها مع حجم تلك الدماء التي ذهبته تشكوه وسيده إلى الله.

الإرهاب من قتل الحريري، والإرهاب من قتل العراقيين والكويتيين

والسعوديين والمصريين والجزائريين والأجانب، والإرهاب من سيتمكن أن يقتل آخرين في المنطقة، وسينقلب على السلطات التي ترعاه أو تحميه أو تساعد بشتى الوسائل، وسينقلب على الحكام الذين يقفون خلف جرائمه، «وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون».

أنعقد في المملكة العربية السعودية مؤتمراً لمكافحة الإرهاب ورد في بعض من توصيات ونتائج التداولات القانونية بين المؤتمرين وعند اختتام أعمال مؤتمر الرياض بتبني إقامة مركز دولي لمكافحة الإرهاب وافق مسؤولون بالامن والمخابرات من نحو ٥٠ بلداً شاركوا في المؤتمر على خطة سعودية لإنشاء مركز دولي لمكافحة الارهاب.

وقال مسؤول اوروبي في هذا الخصوص أن الشيء الرئيسي هو ان السعودية التي اعتبرت منذ احداث الحادي عشر من سبتمبر موطناً لنوع محدد من الارهاب لا تقتصر على اتخاذ اجراءات لمحاربة الارهاب داخل البلاد بل تضطلع بدور مهم على المستوى الدولي في محاربته.

والمملكة العربية السعودية التي هي مسقط رأس اسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة منشغلة ومنذ مشاركة ١٥ سعودياً في تنفيذ هجمات الحادي عشر من ايلول/ سبتمبر، في مسائل امن البلاد.

وقد اكد مسؤولون امريكيون واوروبيون وروس ان السعودية جادة باجرائاتها على صعيد وقف اساءة استغلال المؤسسات الخيرية في تمويل الارهاب الدولي.

هذا وجاء في البيان الختامي للمؤتمر انه تم تشكيل قوة عمل لبلورة الفكرة الخاصة بالمركز الدولي لمكافحة الارهاب مقترحين ان يكون هذا المركز معهداً للابحاث والتدريب وتبادل الخبرات.

وأضاف البيان أن الإرهاب ليس له دين أو اصل عرقي أو قومي أو نطاق جغرافي محدد.

وشدد البيان على ان أي محاولة لربط الارهاب بأي دين من الاديان انما تخدم مصالح الارهابيين في واقع الأمر.

تعددت مظاهر وأشكال الإرهاب في الفترة الأخيرة، مما يستوجب مراعاة تلك التطورات السلبية في أشكال المواجهة الدولية للإرهاب، ويبدو أن الخلاف الدولي في عدم الحسم والاستقرار على تعريف محدد للإرهاب يمنح التنظيمات الإرهابية الفرصة والفترة التي يمكن أن يتم استغلالها في ارتكاب جرائم عديدة في أكثر من مكان.

ومن المفيد أن يتم الالتفات إلى التفريق بين النشاط المسلح بقصد مقاومة الاحتلال لأي بلد يقع دون إرادته تحت الاحتلال الغاشم باعتبارها حقاً مشروعاً وسبق أن تم إقراره والاتفاق عليه من قبل المجتمع الدولي، وبين النشاط الإرهابي، ووضع القواعد والمعايير التي تفرق بينهما، حتى يمكن أن تؤسس العقوبات والأساليب المتخذة بحق الأفعال الإجرامية الإرهابية بما ينسجم مع الإرادة الدولية وباتفاق الدول.

العراق في مواجهة الإرهاب

يخطيء من يظن أن الأعمال الإرهابية والعمليات الجبانة ضد أمن وأستقرار شعب العراق ستنتهي برحيل القوات المتعددة الجنسية، أو بأقرار الدستور وأنتخاب مجلس النواب وقيام الحكومة الشرعية المنتخبة.

أن ما يحدث في العراق هو نتاج الحقن الاجتماعي المدمر لشرذمة الحياة والذي خططت له السلطة البائدة طيلة الزمن التي تسلطت به على العراق، إذ كانت الدولة تمارس الإرهاب ضد الإنسان في العراق، وسلطت عليه العديد من الأجهزة الأمنية والمخابراتية بقصد بث الرعب في كل تفاصيل ودقائق حياته، وأستطاعت أن تخرب جزء كبير من المنظومة العرفية والاجتماعية وعمدت على أحلال محلها قيم بذيئة وخسيسة بقصد تخريب المجتمع وبذر قيم الشخصية المتناقضة والمريضة بين أوساط المجتمع، الذي رزح تحت نير الطغيان والطائفية والجور بصمت قاتل، كذلك الأمر يبين حجم التنسيق بين القوى المتطرفة والإرهابية وبين عناصر الأمن والمخابرات التابعة للنظام البائد.

كما أستطاعت السلطة أن تنشر الإرهاب والرعب في المفاصل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتدخلت في أدق تفاصيل حياة الناس وحياتهم ولقمة عيشهم، ودمرت منظومة القيم الأخلاقية، وهربت بإقدامها ليس ما قررت له لوائح حقوق الإنسان، وإنما حتى النصوص الدستورية التي وضعتها في دستورها المؤقت.

أن ما حدث هو النتيجة الطبيعية للتصادم الحضاري بين قوى الخير والشر، وبين تطلع الناس الى مستقبلهم وبين الحثالة الفكرية والرواسب

والشوائب التي ترسبت نتيجة الزمن غير القصير الذي حكمت به سلطة مثل سلطة صدام للعراق، و التي تمثلها عقلية سلطة بعقلية إجرامية ومنحرفة والتي بثها وحققها في عقول البعض من الناس، وزرعها في قلوبهم ووظفها على هذا الأساس، وزرعها نفسياً وفق مخططات مخابراتية أعتمدت دراسات وخبرة لعلماء نفسانيين وعلم الاجتماع وخبرات مخابراتية أجنبية بقصد وضع لمسات التخريب الجمعي للمجتمع العراقي.

خمسة وثلاثون عاماً وصدام يوظف أجهزة الأمن العام والمخابرات والأستخبارات والأمن الخاص والأجهزة الخاصة وأجهزة الحزب لصالح قضية إرهاب المواطن العراقي وإذلاله وتطويعه وإدمانه على هذا الإذلال وإقراره كونه صار جزءاً منه، بحيث يوصله الى مرحلة لايمكنه الحياة دون أن يجد من يذله أو يقسو عليه أو يرهبه على الأقل، فيجد فيه جزء من شخصيته وحياته التي أعتادها، ويمعن أولاً وقبل كل شيء في سبيل أذلال منتسبي هذه الأجهزة مهما كانت منزلتهم ودرجة اهميتهم، فكل عنصر من عناصر هذه الأجهزة مهان وذليل أمام سلطة صدام وعائلة صدام، وهذا العنصر المهان يعكس إذلاله وإهانتته على الناس بموافقة السلطة وبمعرفتها وربما بأوامرها.

يستطيع أي عنصر من هذه العناصر أن يستدعي من يشاء من الناس دون قضية، ويستطيع أيضاً أن يقتاد من يشاء دون أمر، لابل يستطيع أن يوقف ويحجز من يشاء دون تهمة ودون قرار من قاضي، ويستطيع أن يقوم بتعذيب أي مواطن حتى دون تهمة أو حتى شبهة، كما يستطيع مصادرة الأموال والأرواح دون أن يتدخل أي مرجع قضائي أو حكومي مهما بلغت أهميته.

فالمواطن العراقي مرعوب من أسم الجهاز الأمني ويمتلاً عقله بأرهاب تتعدم معه الثقة من عمل تلك الأجهزة وثقته بضياح الحقيقة في دهاليزها، مثلما يبقى المواطن العراقي مرعوب من كل شخص يعمل ضمن هذه الأجهزة، أو حتى كونه مخبراً أو صديقاً لهذه الأجهزة، مجرد حالة الرعب تثير الأطمئنان والرضا في عقل صدام وسلطته، العنصر الذي يعمل في الأجهزة الأمنية فوق القانون، ولا يخضع لمساءلة القانون وهو مصان غير مسؤول، مع أن صدام لا يمكن أن يطمئن قطعاً لعناصر هذه الأجهزة مطلقاً، وهو يريد نشر الرعب داخل الأجهزة الأمنية وداخل المجتمع العراقي سوياً، وهذا الانتشار يحقق له غاية نفسية من الأطمئنان في عملية الترويع المتبادل، بالإضافة الى أحساسه في أكمال رغبة عارمة ودفينة داخل نفسه الشريرة والمتناقضة، وتشفياً وأرتواءً روحي طالما كان يحلم به لمرض خطير يسيطر على عقله وكوامنه الداخلية، ولم تستطع كل الأحداث التي جرت في العراق أن تشبع جزء ولو يسيراً منه.

ثمة حقن كثيرة يتم أدخالها في عقول القائمين على هذه الأجهزة وعلى العناصر العاملة فيها، منها أن المواطن العراقي مرعوب لحد الخرافة من هذه الأجهزة وهو بالتالي يكتفي شرها ويحاول الأبتعاد عن كل ماثيرها أو يستفزها أو يضعه تحت مسؤوليتها، ويحسب لها ألف حساب حين يتعلق الأمر بقضية أو معلومة أو إشارة منها تجاه هذا المواطن أو عائلته، وبالرغم من كون هذه الأجهزة يفترض ان تجسد اسمها في حماية أمن المواطن الا انها تمكنت من بث الرعب والإرهاب في روحه الممتلئة رعباً وخوفاً منها ومن السلطة.

كنا نشاهد ونلمس الغطرسة والغرور والعنجهية التي تطفى على عقول منتسبي هذه الأجهزة في التعامل اليومي مع المواطن العراقي أو مع

الأجهزة الحكومية نفسها، ولكن ثمة حقيقة يتم التستر عليها وهي أن منتسبي هذه الأجهزة كانوا منخورين من الداخل ومجوفين وتم وضعهم في قالب ضمن آلية معدة سلفاً ضمن مفاهيم إجتماعية وأمنية وسياسية وعلى ضوء دراسات وأبحاث أعتمدها الطاغية في سبيل ذلك الأمر، وكانوا بنفس الوقت تتلبسهم أفكار الخوف والرعب من السلطة ذاتها فأنهم أيضاً مرعوبين من تفرغ الجماهير العراقية والألتفات نحوهم والأقتصاص منهم مثلما كان احدهم يخاف من الآخر ويخشاه ويراقبه.

داخل هذه الأجهزة ثمة تقاليد وضوابط تنخر جسدها الهش ويعيش افرادها القلق الدائم وهاجس الحصول على رضا السلطة وقبولها طريقة التعامل التي يقوم بها العنصر، يتم التعمد بالاساءة للناس والتنتكيل بهم والبطش بمن تتم السيطرة عليه لشتى الأسباب، كما يتم استعمال القسوة في الأساليب المعتمدة في التحقيق سواء منها النفسي أو الجسدي ولهذا فأن العديد من الحالات التحقيقية ينتهي بها المواطن المنتهم موتاً قبل أن تنتهي قضيته وقبل التوصل الى الحقيقة.

داخل المجتمع العراقي يتم زرع معلومات تفيد أن لكل عنصر من هذه العناصر سطوة وقوة وصلاحيية وإمكانية تمكنه من خرق القانون ودون مساءلة من أية جهة كانت، ولهذا فأن معلومة الخوف والترويع كانت فاعلة ضمن المجتمع، سيما وأن المجتمع العراقي من المجتمعات الفاعلة والمتفاعلة سياسياً وأجتماعياً ومن المجتمعات التي رزخت تحت نير الظلم فترات طويلة، بالإضافة الى تمكين الأجهزة الأمنية من أيجاد مساحات واسعة لنشر الأشاعات والأخبار التي تريد نشرها خلال وقت زمني قصير بوسائل غير تقليدية وتعتمد على الدراسات والخبرات العلمية في هذا المجال، وأن الاكثرية من الناس وعوائلهم ممن لهم رؤى وأفكار

سياسية أن لم تكن مناهضة لفكر البعث وأفكار سلطة صدام، فانها في كل الأحوال لا تتلائم مع توجهات السلطة وسياستها، ولهذا فإن كل مواطن عراقي وكل عائلة عراقية هما مشروع إتهام مفتوح أمام هذه الأجهزة التي تعتمد الأخبارية والهمس والتقرير السري والتلصص والتنصت ومعلومات الوكلاء والوشايات والمراقبة والملاحقة لكل مواطن.

ولهذا فقد اعتمدت هذه الأجهزة فتح ملف لكل مواطن عراقي، كما قامت بأعداد عملية تقسيم المدن الى قطاعات ومن ثم تقسيم القطاعات الى محلات وبعدها الى بلوكات وشوارع، ولكل واحدة من هذه مسؤول عن حركة الناس وولادتهم وموتهم ومواقفهم السياسية وشهاداتهم العلمية وعملهم من خلال تقارير تؤدي بمقدمها في حالة الأخبار الخاطيء أو الكاذب الى الموت.

ومن خلال ذلك جندت السلطة جيش من الرجال والنساء ممن أرتبطوا ذهنياً وشخصياً بألية العمل الأمني وأصبحوا تحت السيطرة النفسية لهذه الألية الأمنية، فهي التي تتحكم بسلوكهم وشخصياتهم، وهم بغير هذه الألية والأجهزة لا يمكن أن يجدوا أنفسهم، ان ليس لهم أية قيمة في المجتمع دونها، فهم لا يؤثرون ولا يتأثرون وهم اشبه بالمنقطع عن مجتمعه أو بالقطيع التائه الذي ليس هناك من يقوده، وليس لهم من المواهب السياسية أو الثقافية أو الاجتماعية ما يؤهلهم للاندماج داخل مجتمعهم مرة أخرى بعد حالة الفصام الاجتماعي الذي صاروا اليه.

ودون معالجة حالتهم كحالة خاصة جديدة بالانتباه والإهتمام سيكون رد الفعل مستمرا في العمل التخريبي وإرباك الحياة العراقية مستقبلاً. إن الظروف المتوفرة لهذه العناصر من المال والسلاح والخطوط السرية الممدودة والشبكات العالمية للأرهاب والحقن المستمر والاندفاع

الكامن في نفوسهم، كل هذا يؤهلهم للأستمرار في العمل على أحداث التخريب وزرع الموت في أوساط العراقيين حتى بعد رحيل القوات الأجنبية وقيام الدستور والبرلمان والحكومة.

أن مخططات العمل المعدة لهذه المجاميع العراقية التي يتم توظيفها بالتعاون والأنسجام مع التنظيمات الارهابية والمتطرفة والأجرامية التي تم اطلاق سراحها من أحكامها الثقيلة داخل الساحة العراقية سيريك الحياة العراقية حتماً مستقبلاً، كما أن الحياة السياسية ستفقد بعض العناصر والرموز الوطنية نتيجة أفعال الغدر والخسة التي لا تتورع هذه العناصر عن الأقدام عليها في عمليات الأغتياالات والتفجيرات وإستغلال الوضع العراقي الفتى والقوة العراقية الجديدة التي تحترم الأنسان كقيمة عليا وتحترم حقوقه لما توفرت لها من فرصة الانتقام العشوائي ونشر الرعب والإرهاب بين الناس.

ويمكن العودة الى جذور الظاهرة الأمنية في العراق المجسدة للفعل الإرهابي (إرهاب السلطة)، فهذه العناصر لا ينكر عراقيتها ولكن حصرها داخل مناطق معينة من العراق، جعلها تشعر بالتكتل المناطقي والطائفي والعشائري، كما جعلها تشعر بالخوف من إكتساح الجماهير لها، وجعلها كذلك تشعر بالقلق الدائم على حياتها وحياتة اهلها من جراء تردي سمعتها الوطنية على مدى زمن ليس بالقصير كانت تشكل الأدوات القمعية للسلطات القمعية بشكل واضح ومكشوف للناس، ولذا فقد عادت لتلتقي من جديد مستغلة تجمعها وقربها وأرتباطها مع توفر مستلزمات العمل المضاد لحركة المجتمع العراقي كما قلنا آنفاً.

كما ساهم بذلك عدم ألتفات القوات المحتلة أو الحاكم المدني أو السلطات العراقية المؤقتة الى ضرورة عزل العناصر المبتلية بالجرائم

والمطلوبة قانوناً عن غيرها ضمن الفترة التي تحدد حركتها ونشاطها، وإمكان تحييد هذه العناصر واستغلالها إن لم تكن قد ارتكبت الجرائم، مما جعلها تتكاتف لصالح أية جهة تؤمّن لها ديمومة الحياة وتدفق المال ومنح القوة والسلاح مهما كانت النتائج ولو على حساب شعب العراق.

لم يكن للأجهزة المذكورة أدنى شعور بالمسؤولية الوطنية والحرص على مستقبل العراق، وليس لها مايشير الى حرصها الى وحدة الوطن والشعب، وإحساسها بانتمائها الى هذا الشعب، ولاتقديرها للأناسن في أدنى حالاته، انما كانت تنسلخ عن كل هذا في عملية الأنصهار والأخلاص للسلطة والجهاز الأمني ضمن المسح الفكري والعقلي والوطني الذي تمت ممارسته عليها، وكمثال على ذلك أن هذه الأجهزة لم تلد أعداد من العراقيين يساهمون مساهمة سياسية مضادة للسلطة أو يقفون موقفاً معارضاً لأي شكل من أشكال المعارضة فقد تخلى كوادر تلك المؤسسات من القيم والأخلاق العراقية وحدث بينهم وبين الناس شروخاً كبيرة في المفاهيم والسلوك وباتوا يعرفون تلك الفوارق والعزلة.

كما لم تشر الأحزاب السياسية العراقية الى وجود عناصر من هذه الأجهزة ضمن مسيرتها السياسية خلال الفترة الكالحة التي عاشتها هذه الأحزاب في العراق، مما يدل على أن عناصر هذه الأجهزة كانت تنسلخ عن ذاتها وتلبس لباس السلطة بالرغم من الرعب والخوف الذي يتلبسها من السلطة ذاتها وتحاول أن تعكسه على الناس.

ثمة تصور أن هذه العناصر التي تستغلها جهات لاتريد الخير لشعب العراق ولا لمستقبله ستبقى وحتى بعد انتهاء الحجة التي تبرقع بها اعمالها وهي الوجود الأجنبي والأحتلال للعراق، حيث سيتغير لباسها الى حجة وجود أحزاب وشخصيات تعاملت مع الأجنبي في أسقاط صدام

وحجة المعارضة المشروعة وهي كلمة حق يراد بها باطل، كما ستضع العديد من الحجج والتبريرات التي تريد بها إن تغطي افعالها الإرهابية.

بقيت هذه العناصر سائبة دون ملاحقة أو متابعة، وأستغلت الفسحة التي توفرت لها في عدم ملاحقتها وأنضوت تحت عباءة الإرهاب وساهمت مرة أخرى في إحداث أكبر الضرر في الشعب العراقي، لم تزل يربعها إستقرار الحال والوضع لكونها مطلوبة وسينالها التحقيق وخصوصاً من يشك في نفسه من خلال مساهمته بأرتكاب الجرائم بحق العراقيين، كما أن هيئة أجتثاث البعث لم تتل منهم ولم تلاحقهم أو تحدد حركتهم وخاصة العناصر الخطيرة منهم والمبتلية بجرائم وجنایات عديدة، بل أن الهيئة نفسها تم تسييسها بحيث قامت بدور معرقل لعملية التشخيص الدقيق فلاحقت البسطاء والضعفاء والمتعاونين مع الوضع الجديد، في حين تركت العديد من تلك الرؤوس دون اية ملاحقة أو موقف أو إشارة، ولعل السلطة والبرلمان أدرك هذا المنحى ما دفعه لتعديل القانون والإجراءات والخطوات التي اتخذتها الهيئة.

إن احتواء قسم من هذه العناصر والإستفادة منها في التشخيص والتخطيط لإجهاض وتحديد العمليات الإرهابية بالقدر الممكن بشرط أن تكون أيادي هذه العناصر غير ملوثة بدماء العراقيين أو المتهمين بالجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم الإبادة، ومن التي يمكن أن يتم أصلحها وأندماجها في المجتمع، ومن الممكن إن يتم استنهاضها لعودة الروح العراقية والحرص على حياة الشعب وكرامة الوطن، والتمعن في المستقبل العراقي ومصصلحة أهلهم وأطفالهم لإيقاف بث الرعب بين الناس، والعمل على شطب الأمتداد الأمني لتلك الحقبة السوداء من تاريخ العراق، والسعي لإيقاف دائرة الاتهام التي بقيت تدور خلال فترة السنوات الأربع بعد سقوط صدام، والعمل على مسح تلك الجرائم من

الذاكرة العراقية ولو بالوقت الحاضر للتفرغ لإعادة الإعمار والبناء الجديد وترميم الخراب العراقي، ومحاولة الالتفاف وتطوير بقية العناصر بأيقافها والتحقيق معها واحالة من تجد المحاكم أن الأدلة كافية علي للأحالة الى المحاكم المختصة، ومن ثم محاكمته محاكمة عادلة وفق القوانين، وبهذا نستطيع أن نلم مانستطيع ممن نقدر على إعادتهم الى شعبهم ووطنهم بالاندماج، وتقبيد حركة الآخرين وإكتفاء شهرهم وتحديد فعلهم الشرير ضد الأمنين، والبدء بصفحة عراقية جديدة تليق بالعراق. ثمة ظواهر جديدة في الساحة العراقية قد لا نغالي اذا قلنا أنها دخيلة على العراق والعراقيين، وهي ظاهرة الإنتحار بتفجير الجسد لقتل الناس بزعم محاربة الأحتلال وإيذاء الأجانب، والحقيقة أن هذه الظاهرة التي لاتمثل مطلقاً الإلتزام الإنساني بالدين الحنيف، ولاتقترب من سماحته وتكريمه للإنسان، وهذه الظاهرة المتطرفة والتي تدفع بالإنسان الى الموت منتحراً تجد لها من يقتنع بها لأسباب عدة لامجال لتحليلها والتطرق لها في هذا المجال، غير أن الإشارة موجبة لمثل هذا الاتجاه.

قال الله تعالى في محكم كتابه المبين «وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا» ولقوله صلى الله عليه وسلم:

(من قتل نفسه بحديدة فحديده في يده يتوجأ بها في بطنه في نار جهنم خالدا مخلدا فيها أبداً و من شرب سما فقتل نفسه فهو يتحساه في نار جهنم خالدا مخلدا فيها أبداً و من تردى من جبل فقتل نفسه فهو يتردى في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً).

المشكلة لاتكمن في إختلاط المواقف في تقييم عمليات الأنتحار التي يقدم عليها بعض (البهائم المفخخة) في العراق، فالأمر لايعدو الا إرباك في الفهم أو الإعتقاد الخاطيء وعدم التبصر في عقل المنتحر القاصر، الذي اقتنع أن انتحاره ورحيله عن الدنيا (الفانية) سيكون معبراً للوصول

الى جنان الخلد، وكلا الحالتين جدير بالإنتباه، الإنتحار أو السبب.

وأذا سلّمنا بأن الإنتحار محرم شرعاً وممنوع قانوناً، فلم يحث الدين ليس فقط الأسلام وإنما جميع الأديان على أن يدفع أحداً الى الأنتحار، كما ان السبب الذي يتذرع به المنتحر أو التنظيمات التي تدفعه غريب وواهي ولا يجد من وسائل الأفتناع والمنطق الأنساني سنداً.

ربما بسبب شخصي مثلما أفاد به الشارع بالإنتحار السعودي الذي القي القبض عليه في مدينة السماوة (جنوب بغداد) حين أفاد انه أدمن على المخدرات ولم يجد منفذاً لأنقاذه وعلاجه، ونصحته شيوخه بأنه ميت لامحال، فلماذا لايمت بعملية إنتحارية في العراق ويترك باب الجنة، ولهذا لم يجد خياراً أسهل من هذا الطريق، وحين تقلب الزعم الذي أوردته المذكور تجد أن بعض من رجال الدين يحاول أن يستغل الأحباط النفسي والأنكسار الذي يحيط بحياة العنصر لقيادته الى قدره، أو لربما أقتنع عن طريق تسلسل مفاهيم شريرة تحت أغطية وأحاديث دينية لغايات تكمن في نفس يعقوب، أستطاع بعض شيوخ الدين أن يغرسوها داخل روحه المستجيبة بسذاجة لهذا الغرس المتنامي يومياً والمنتشر بين أوساط الشباب العربي.

وحين ندخل في محاولة إيجاد الوسائل والهدف والطرق التي تكون سبباً في إقدام المنتحر على الموت في العراق، تاركاً اهله تحت رغبات المرض الذي صور له العمل الانتحاري طقساً دينياً ومهمة انسانية نبيلة وخالص نديوي الى حياة خالدة، وهذا المرض اذا كان ناقص الادراك أو الارادة يعد الامر ظرفاً مشدداً في العقوبة الجنائية، ويعد مرتكبها مثل مرتكب جريمة القتل العمد حسب الاحوال.

فكرة الإنتحار.. هي فكرة الهروب من المواجهة..

عندما ينتحر الإنسان فإنه لا ينتحر بجسده فقط.. فالجسد مصيره الزوال، والحقيقة أن الإنسان حين يقدم على الإنتحار بطريقة تفجير الجسد، فإنه يقدم على إفناء جسده بقصد إيذاء الآخرين، أو على الأقل أن يقرر إنهاء حياته بإرادة منفردة، بالإضافة الى كونه يقوم بنحر كافة أفكاره ومعتقداته وإبادة عقله ومعتقداته بأخضاعها لموت يقرره بوازع شرير يمتلك به عقله لأيداء الآخر بإرادة منفردة تتعدى على الإرادة الالهية التي منحت الحياة للإنسان والهمت نفسه الشرور والتقوى وأوعزت للنفس أن تلتزم جانب المحبة والخير والسلام وأن تنتظر قدرها وأجلها يوم تقرر الإرادة الالهية ذلك.. لكن النماذج المنتحرة ليس بقصد انها حياتها ووضع حد للشرور والآثام والأفعال التي تمارسها، انما بقصد افناء الجسد الإنساني وأيداء الآخرين من خلال ما يولده تطاير الشظايا لهذا الجسد في حياة الآخرين فينحر أكرم نعمه منّ به الله عز وجل على بني البشر، ولهذا عد علماء علم النفس أن الأنتحار وسيلة من وسائل إنهاء الحياة يقدم عليها الشخص المتردد واليأس والجبان والمرتبك نفسياً، هذا مانعرفه عن المنتحرين اليأسين أو من الذين يريدون ان يضعوا حداً لحياتهم الشخصية، لكن الأمر يختلف فيمن يعتقد انه بموته يجعل الضرر اكبر حجماً على الآخرين، وغالباً ممن لا يعرفهم وليس له معهم أية علاقة سببية مباشرة أو غير مباشرة.

ويبدو ان تطويع النصوص المقدسة والأحاديث النبوية الشريفة من قبل بعض رجال الدين وجعلها وسائل إعلامية مضلّة للعقيدة الإسلامية

وتشكيل مفاهيم نازعة لتأسيس دين جديد لايمت للدين الإسلامي بصلة، ويتعارض معه جوهرياً وشرعياً، وأفكار نازعة لنشر الإرهاب والرعب بين الناس، بات اليوم واضحاً وضوحاً كبيراً بعد تبلور الفكر المتطرف في اماكن عديدة في العالم.

وإذ تعج المناطق المتخلفة في العالم بالأفكار التكفيرية، مثلما تعج المنطقة العربية بوجود اعداد جاهزة ويأسية وقابلة للانسجام مع هذا المفهوم الديني الجديد لأسباب إجتماعية وسياسية عديدة، فقد تبلورت ظاهرة التطرف والنزوع نحو خلاص النفس من محيطها وواقعها العربي المزري بجنوح المنتحر الى توظيف جسده كوسيلة من وسائل الموت دون أن يتعرف على هويات أو أسماء الضحايا، سواء بواسطة ايها المنتحر بحياة في الجنة أو بوعود يطرحها رعاة للأعمال الإرهابية أو بخلاص لحيات بشرية انغلقت امامها سبل الحياة التافهة سوى طريق الموت الذي يرسمه له المنظرين كوسيلة من وسائل رضا الله زيفاً وبهتاناً ايهاماً للمنتحر.

ولهذا انتشرت الظاهرة الإرهابية في المملكة العربية السعودية والكويت ومصر والجزائر ومناطق الخليج قبل أن تستفحل في المملكة الأردنية وفلسطين والمغرب العربي والعراق.

ولم يعان العراق من الظاهرة الإرهابية والتطرف الديني حتى قامت سلطة صدام باستخدام التطرف ومجموعات التنظيمات الإرهابية لصالح سبل توطيد اركان السلطة الصدامية، بقصد اخضاع الذهنية المتطرفة لصالح المؤسسة الأمنية، وبقصد خلق مواجهة دينية بين التطرف والعقل الجمعي العراقي.

فقد وظفت سلطة صدام هذه الظاهرة في حريها مع الشعب الكوردي

في العراق حين منحت تنظيمات متطرفة تزعم انها إسلامية مدداً وعوناً ومساندة للوصول الى مناطق في كردستان العراق لنشر الجرائم والقتل والموت بين الناس، وكذلك في تخطيطها إعتقاداً للجوامع ورجال الدين من بين عناصر المخابرات التابعة لها.

بالأضافة الى محاولتها نشر طوائف ومذاهب موالية لها ضمن مناطق سكانية لاتعتقد بها ولاتتعاون معها في مناطق عديدة من العراق.

ومن أهم المفاهيم الفكرية التي اعتمد عليها قادة الفكر التكفيرى في المملكة العربية السعودية للترويج لأفكارهم وأرائهم وتوجهاتهم ومنهم الشيخ علي الخضير والشيخ ناصر الفهد والشيخ أحمد الخالدي بدأ بنشيد رده أفراد الفئة الضالة هذا نصه:

(فجروهم فجروهم حيث كانوا وانحروهم.. ابشروا يا عباد الله وأثبتوا إن تحرير فلسطين هو من هنا وتحرير أرض الجزيرة هو من هنا وإعادة بلاد الإسلام إلى مظلة الإسلام وإلى حكم الشريعة هو من هنا نحن إرهابيون والإرهاب طريقنا القتال ليعلم أننا إرهابيون وإنما مرعبون).

أن ظهور الفكر المنحرف بهذا الشكل يدلل بما لايقبل الشك محاولة الصاق تهمة الانحراف والتشوية في كوامن هذا الفكر في محاولة لتحريف الشريعة والدين الإسلامي بكل قيمه الإنسانية وبكل تعاليمه السماوية النازعة للخير والمحبة والتسامح والسلام.

لتحل محلها قيم الغدر والإرهاب والنحر والقتال والتفجيرات وقتل الأبرياء وغدر النساء والأستقواء على الأسير وقتله وأرعاب الأطفال وخطفهم، كميزة من مميزات الفعل الإرهابي.

غير أن بعض من رجال الدين الذين تصدوا لهذه الظاهرة الإرهابية المنتقشة بين رجال الدين حيث وظفوا قدراتهم ونفوذهم النفسي والروحي

بين نموذج من نماذج الشباب العربي المسلم وتحريضه ودفعه للموت، سمو الأشياء بمسمياتها وشخصوا الخلل.

يقول الشيخ عايض القرني / أنا لاحظت في قراءة هذا الفكر وفي مراجعه وفي كتبه والاتصال بأربابه أنهم سموا مسميات بغير أسمائها الشرعية فهم يسمون قتلهم المنتحر في هذه العمليات شهيدا وهم مجاهدون ومن قتلوه إلى النار كافر ومن تترس فهو تبع من قتلوه أيضا والأموال غير معصومة وإنما مستباحة /.

وعلق الشيخ أحمد محمد بافضل على الفتاوى التي أصدرها قادة الفكر التكفيرى قائلا «سبق أن صدر عن البعض فتاوى من عند أنفسهم مع الأسف لا يسندهم فيها كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس حرموا فيها ما أحل الإسلام وأحلوا ما حرمه ونتج عن هذه الفتاوى تضليل لبعض الشباب فقاموا بأعمال مخالفة للدين من قتل وترويع للآمنين».

ودعا الشيخ بافضل في هذا الخصوص علماء الأمة الناصحين المرشدين إلى إيضاح الحق وتبينه للشباب وقال إنهم أمانة في أعناقكم وستسألون عن هذه الأمانة، شباب لا يزالون في حيرة من أمرهم حول هذا الفكر الذي نتج عنه تشويه للإسلام وطمس لحقائقه الناصعة الهادئة.

وعد الشيخ بافضل تراجع قادة الفكر التكفيرى في المملكة وهم الشيخ علي الخضير والشيخ ناصر الفهد والشيخ أحمد الخالدي بأنه ليس حالة شاذة أو غريبة بل جاء بعد سنوات قليلة من تراجع قادة الجماعة الإسلامية في مصر عن نفس الفكر الذي يتبناه هؤلاء بعدهم وقال لقد اعترفوا وتراجعوا ونشر هذا في مطبوعات متعددة ومن سعادة المرء وتوفيق الله له أن يعرف خطأه فيرجع إلى الصواب الذي يحبه الله قال جل شأنه «ولكن الله حبيب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان أولئك هم الراشدون».

وأضاف قائلا/ مما تقدم يتضح أن تراجعات هؤلاء الثلاثة ليست إلا عودة وتوبة ومعرفة للحق ورجوع إليه بعد أن سقطوا في انحراف فكري تجنى على الإسلام والمسلمين وبعيد عن صحيح العقيدة الصافية فهنيئاً لهم هذا التوفيق وندعو من بقي إلى التوبة إلى الله وإلى الرجوع إلى الحق قال الله تعالى «فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقاً حرجاً كأنما يصعد في السماء كذلك يجعل الله الرجس على الذين لا يؤمنون».

وقال الدكتور عبدالله نصيف الأمين العام الأسبق لرابطة العالم الإسلامي في معرض تعليقه على الفتاوى المنحرفة/ فكانت هذه الفتاوى الفردية التي صورت لهم وأيضا كتب ألفت من أجل تسويق الحرب بين المسلمين واستخدام البغي والعدوان والظلم في سبيل ما يدعون أنه تنقية بلاد الإسلام من أثر الاستعمار أو ما إلى ذلك من أقوال وهي بلوى من الفتوى الفردية والزعامات الموهومة والزعامات التي ليس لها قاعدة شرعية ولا علم ولا حكمة ولا بعد نظر.

وأعرب الشيخ عكرمة صبري مفتي القدس في تعليقه على الفتاوى المضللة عن قناعته بأن كل من أصدر فتاوى فردية سيتراجع عنها لما ترتب عليها من سلبيات كثيرة جدا وقال ممكن أن الذي كان يعطي فتاوى تكفيرية ما كان يتوقع خطورة هذه الفتاوى إلا بعد أن حصلت المآسي.

وأوضح الشيخ عكرمة صبري أن هناك ثمة خلط كبير ما بين الإنسان المسلم حين يقاوم محتلا كافرا وبين أن تدمر وتقتل أبرياء في ديار الإسلام فرق كبير جدا وقال نحن نقول لإخواننا العلماء الذين انحرفوا عن الطريق ينبغي عليهم أن يعودوا إلى جادة الصواب وأن يتراجعوا كما حصل مع بعضهم.

وانتبه بعض رجال الدين ممن كانوا يحرضون الشباب على الأنتحار والموت المجاني، وانتبهت بعض العقول التي كانت تسخر قدراتها وطاقاتها في دفع البهائم المفخخة للموت بحجج مختلفة، راجعت نفسها وأعلنت توبتها.

فيقول احد المراجع التي افنت بلزوم ترك القتل والإرهاب / أعلم أن هناك آخرة وأن هناك موتا وأن هناك يوما سوف تسأل فيه عن الدماء التي تزهق بغير حق وعن الأموال التي تزهق وعن الترويع للآمنين الذي يحصل من ذلك ولم يستفد من ذلك شيئا فأنا أقول بإخلاص وصدق وأتمنى ذلك من قلبي أن يتقي الله سبحانه وتعالى وأن يخشى الله في نفسه وفي مجتمعه وفي أهله ويترك هذه الأعمال ويلقي السلاح كفى من هذه الأعمال التي حصلت والتي ينفطر منها القلب وتنفطر منها النفوس المؤمنة.

وهذه الصحوه وان بدت متأخرة الا أنها اعتراف صريح بالجريمة التي سيقترفها المنتحر حين يقدم على قتل نفسه وغيره من الأبرياء.

ووجه الشيخ ناصر الفهد رسالتين للفئة الضالة قال فيهما (الرسالة الأولى أقول لهم أن يتقوا الله في المسلمين وقد رأينا حقيقة النتائج يعني قتلت نفوسا مسلمة معصومة هدمت بيوتا على ساكنيها روع الناس وحصلت أمور ما كنا نعتقد أن نصل إلى ما وصلت إليه فالرسالة الأولى أقول لهم أن يتقوا الله في الناس ويتركوا سفك الدماء والرسالة الثانية أن يتقوا الله في أنفسهم وأن يتوبوا مما عملوا والله سبحانه وتعالى يقول) ومن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله يتوب عليه إن الله غفور رحيم).

أن تسطيح سمة وميزة من المميزات التي يمنحها الإسلام الى من يقدم

نفسه دفاعاً عن عرضه أو ماله أو دينه على انه جود من اقصى انواع الإيثار والجود، وعده في منزلة الشهادة التي لايمكن ان تطلق على المنتحر والبهيمة المفخخة.

وقد نعجب ان اعرابا تقيم ماتما لبهيمة مفخخة أقدمت على قتل نفسها وسط حشد من أبرياء العراق وفقراء المدينة، وقد نعجب أن أعراباً هزجوا لمسيل دم عراقي وأقاموا ماتما لبهيمة مفخخة قتلت عراقيين كانوا يقيمون عزاء لميت أو تجمعاً لتشجيع متوفى في مدينة الموصل اوغيرها من مدن العراق.

قد نعجب لأن اعراباً تلقوا التهاني من اعراب آخرين يبادلونهم المشاعر المتطرفة نفسها، فلاوجود لكلمات الله بينهم، وقد غابت كل قيم الإسلام بينهم فأسقطوا ضمائرهم ووجدانهم، وصيروا القاتل بطلاً، وصيروا البهيمة شهيداً، وصار الذي يمارس اللواط في بيت الله مرجعاً دينياً يتم تقليده والإقتداء به، وقد نعجب أن اعراباً يقطعون كل تلك المسافات ويعبرون الحدود ويتركون بيوتهم ليقدموا على قتل العراقيين الذين سيموتون بأرادة الله حتما فليس بينهم من يؤيد الحياة، وقد نعجب لأعراب يتركون بيوتهم وأعراضهم ومالهم وأهلهم ومسؤولياتهم الشرعية وأوطانهم المحتلة والمتخلفة ويتوجهون الى العراق ليقتلوا حلاقه وخبازيه ومعدميه من الفقراء والباحثين عن العمل والخبز ويذبحون افراد شرطته تحت ضغط الفتاوى والتوصيات التي يطلقها الشيخ الذي احل لهم الذبح والنحر بالسكاكين واللواط في بيوت الله، فإن الله غفور رحيم مثلما أن الإسلام يجب ماقبله.

ولكن الضحايا من المسلمين والمسيحيين والأيزيديين والصابئة المندائيين من اهل العراق الذين سكنوه منذ سالف العصر وكلهم يقولون
لا إله إلا الله!!!!

ولكن الضحايا عراقيين عاشوا تحت نير الظلم الدكتاتوري والطغيان الصدامي وأجهزتهم القمعية ألتى أعدمت أولادهم لتمسكهم بالصلاة والصوم وخربوا بيوتهم بسبب تمسكهم بتعاليم الإسلام التي تتعارض مع تعاليم القائد الضرورة!!

انهم عراقيون بانتظار فتوى من رجال الدين تحدد لهم هل أن انتحار البهيمة المفخخة واجب شرعي ويحث عليه الدين الإسلامي؟

انهم عراقيون بانتظار الفتوى التي تحدد لهم كون المنتحر من الإرهابين يستطيع أن ينفذ الصك الذي سلمه اياه شيخه بدخول الجنة؟؟

انهم عراقيون بانتظار فتوى من علماء الدين أزاء مايحصل من الحق والباطل، والساكت عن الحق شيطان أخرس، ومن رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الأيمان، فهل نحن نعيش حالة أضعف الأيمان في العالم الإسلامي. الحرب التي تشنها التنظيمات الإرهابية المتطرفة التي تتخذ من الدين الإسلامي وتعاليمه السمحاء برقعاً وستاراً لتمير أفعالها، لا تؤثر في جدران السلطات ولا الإنظمة الغربية التي تزعم انها تحاربها، وهذه الحرب موجهة ضد المدنيين والأبرياء الأمنين دون غيرهم، وبالتالي هي حرب موجهة من هذه التنظيمات المتطرفة التي توفرت لها كل مستلزمات القوة والأسناد الى الدفع والتغذية المعنويين، هذه الحرب موجهة ضد الإنسانية بشتى صورها، وأن الجرائم المرتكبة رغم بشاعتها وكارثيتها بحق الإنسانية لم تغير المسارات السياسية للدول ولم تستطع أن تجعلها تعيد النظر في إقتصادها أو في مسارات أنظمتها السياسية، كما لم تستطع أن تقنع أحداً بأنها موجهة ضد السلطات والحكام دون الجماهير المدنية.

غير أن مايلفت النظر أن وراء تلك الشبكات الإرهابية حكام دول وتنظيمات سياسية وشخصيات لاتشعر بأدنى خجل حين تشير بشكل غير مباشر مساندتها الى هذه التنظيمات الإرهابية بحجة الانتصار الى الأسلام والعروبة، مع انها تمارس الشيزوفرينيا السياسية في الموقف المتناقض، حين تزعم التزامها بحقوق الأنسان ومحاربتها للأرهاب من جهة، وتغذيتها لهذه التيارات الأجرامية التي أخذت تنتشر في المنطقة العربية وتتفرع منها منتشرة مثل الوباء من جهة أخرى. هذه التنظيمات تجد لها من يساندها من الصحافيين والفضائيات العربية المتكئة على مساند أجنبية، وتستقوي بالديمقراطية الأوربية، وتحتمي بالقوانين الأوربية، وتدعو الى تمجيد قتل الأبرياء، وتشيد بالقتلة وبالمجرمين تحت زعم تمجيدها للأسلام والمسلمين، وهذا السلوك المنحرف يعبر عن مدى الانحراف في الممارسة السياسية، بالأضافة الى كونها تعبر عن أزمة نفسية وأخلاقية في اعتمادها اساليب غاية في الجبن والخسة حين تلجأ الى الخديعة والمخاتلة وإستغلال إنسانية الاخر في المواجهة، كما انها لم تزل تتخذ من عدة شعارات براقة غير أن ليس لها حقيقة حين تتخذ من غطاء مطالبتها برحيل الإحتلال ما يدفعها لتقديم الضحايا من الأبرياء سواء من المدنيين من اهل تلك البلدان ومن شتى الأديان، أو من البهائم العربية المخدوعة التي يتم إرسالها الى الموت كأى بهيمة تموت وتقتل غيرها، مع أنها تعرف علم اليقين انها تستطيع ان تصطف مع القوى التي تطالب برحيل القوات الأجنبية وفق القوانين الدولية ومايمليه المجتمع الدولي في هذا الخصوص.

صحيفة عربية صفراء منبوذة من العرب قبل الأجانب تشيد بالقتلة وتمجد بالأرهاب وتتباكى على المجرمين الذين تدعو لهم بالثواب والمزيد

من القتل والخراب والموت والتفجيرات، صحف عربية تصدر بلغة عربية وبتمويل من دول عربية وأجنبية وتطبع في مكائن طباعة أجنبية وصنعت بأيد اجنبية ولها مقرات في هذه الدول التي تدعو لقتل ابنائها، هذه الصحف تمجد الدكتاتوريات وتجمع كل الأقلام التي تعودت على منح الطغاة القاب رفيعة، وتجمع كل حثالات الناس بقصد تنظيف وجه الطاغية وتمجيد الزمن الدكتاتوري، فأى خلق وقيم تجسدها هذه الصحف وعقلية القائمين عليها، وتقوم فضائيات عربية تستمد ديمومتها من الغرب وتحتمي بأعلام غربية تحتل جزء من أراضيها وتستظل بفيها وتؤدي لها التحية كل يوم، وتزعم انها تدعو لحرية الفكر والديمقراطية وتجعل من مساحتها التي وفرتها الدول الغربية بساطاً للتنظيمات الإرهابية ووجهاً قبيحاً لتجميل صورتها في المنطقة المتخلفة من عالنا العربي، لتساهم في أعماء العقل العربي وتحرض على تمجيد المنحرفين من عقليات أرهابية، وتمجد المجرمين الذين يمارسون القتل والتخريب وقتل الأبرياء وتبيح لنفسها نشر غسيلهم وبياناتهم وأفلامهم التي تخصصت بالقتل ذبحاً أو بالرصاص لتعبر بذلك عن لغة يتم اعتمادها أبداً في هذه البلدان التي أنتشرت فيها دعوات الموت بأرخص الأثمان كمكسب تحققه هذه التنظيمات التي تنشر السلاح والمتفجرات بين الناس مثلما تنتشر الأشجار والأنهار في أوربا.

وأكيد أن ممارسة الأفعال الإرهابية المتمثلة في تفجير عربات السكك الحديدية وعربات المترو الأنفاق أو تفجير البنائات، سيولد عدداً من القتلى لايحصى وسيولد الحزن والمرارة في العديد من العوائل التي ستفقد اولادها وأحببتها، وبالتأكيد أن من بين هؤلاء العديد من الضحايا ممن كان يساند قضايا إنسانية، هذه العمليات الإجرامية ستولد الكراهية

والمقت لدى الناس، وستنتشر كراهية الناس لهذه التنظيمات وتنسحب على الدين الإسلام مادامت هذه التنظيمات الإرهابية تتخذ منه شعاراً وستاراً وغطاءً لتمويه جرائمها.

وإذ تلجأ هذه التنظيمات الى أساليب يأبى الأنسان السوي ان يلجأ اليها، كما يخجل الأنسان أن ينحرف اليها في إعتقاد الغدر واستغلال الحماية وماتوفره القوانين في البلاد الأوربية لتطبع في ذاكرة الناس، أن بلداننا تلجأ الى الأساليب الخسيصة في المنازلة، وأن الإرهابي مجرد شخص مخادع وجبان بالرغم من عدم تحديد قوميته أو دينه أو أنتسابه لمجتمع مثل باقي البشر، يعاني من نقص في التربية وسوء في التعليم، وجنوح نحو الجريمة تجذر في روحه الضائعة، فيلجأ الى هذا الأسلوب للخلاص من دنياه، وهذا اللجوء المخادع وأستغلال الآخر لأيقاع اكبر الأذى به غيلة وغدراً صار منهجاً من مناهج العمل بين هذه التنظيمات، كما صارت مسلمة تؤكدها وتكررها اكثر من مرة في عملياتها وجرائمها التي تتفاخر بها.

وأكد أن النتائج المروعة لتلك الأفعال ستولد رد فعل وكراهية شديدة ضد المجتمعات التي جاء منها الإرهابيين والقنلة، وسيولد رد الفعل الذي سينتضر منه بالتأكد أربياء آخرين وعوائل عربية أو مسلمة تتخذ لها من الدول الأوربية ملاذاً ووطناً، بعد ان عز عليها الوطن وتقطعت بها السبل، وستلقى هذه العوائل من التطرف ورد الفعل ما يحيل حياتها الهائلة والوادعة الى جحيم لايطاق وحياة قلقة وترقب مستمر، وهي على العموم من المجتمعات العربية التي ابتلاها الله ليس بالتخلف والجهل والفقير، وانما بأنظمة شمولية وحكام مستبدون وكبت للرأي والرأي الآخر بالأضافة الى تنظيمات متطرفة تعبر عن نمط من الرغبات الحيوانية لدى

بعض من تعرف على قشور الإسلام ليوظفها لترجمة رغباته هذه الى أفعال من خلال إستغلال السذاجة والغباء وتردي الثقافة والفهم وقصور الإدراك لدى بعض الشباب الذين يتم أستغلالهم أبشع استغلال.

وكدليل على السادية والانحراف الذي تجذر في عقول قيادات هذه التنظيمات تلذها بألم الناس، وفرحها بما يحصل من موت للأبرياء، وأحسب أن من تجتاحهم تلك الفرحة وهم يحتمون في دول الغرب من غضب الناس، انما يمارسون قمة الانحراف العقلي والنفسي والسياسي، وبالتالي فهم أكثر خطراً على أنفسهم من غيرهم، وتلك العقول بحاجة الى تقييد ومعالجة، ودون تلك الأجراءات ستبقى سائبة تعاود التحريض وممارسة القتل بيسر وبتلذذ وسهولة.

وكتب الأستاذ الجامعي والباحث السيكلوجي الدكتور أسعد الأمانة عن الإرهاب الإسلامي وقيم العنف:

يقول علماء النفس أن العدوان هو سلوك يبرز اتجاهات ومشاعر العداء نحو الآخرين ويهدف الى الهجوم عليهم وإيذائهم وإظهار القوة نحوهم، هذا السلوك هو السلوك العدواني، يمارسه من يحمل قيم خاصة به كفرد أو مجموعة أو طائفة أو أقلية أو شعب ما. كما هو الحال عند بعض الشعوب الإفريقية التي اعتادت أكل لحوم البشر أو ممارسة طقوس العنف كسلوك ديني ينبع من تعاليم وثنياتهم، وهو بحد ذاته يعد سلوك مقبول بين هذه أو تلك الجماعة في إفريقيا، ولكن لا يعد مقبولاً في دين سماوي واضح التعاليم يدعو أتباعه الى المحبة والتآلف والأخاء والاعتراف بحقوق الآخرين بحق العيش في هذه الحياة، وقد سن الخالق منهج متكامل لكل أمور الحياة وواكب هذا الدين في رؤيته تطور الحضارة الإنسانية والتكنولوجيا وطالب أتباعه بملاحقة التطورات

الجديدة في ميادين العلم واكتسابها مع مقارنتها بقيم السماء التي لا تتناقض مع التطور العلمي.

أما القيم فيراها علماء النفس تؤثر في سلوك الفرد وتؤدي به الى اختيار بديل دون آخر، فهي تعد كدوافع، ويتم التعامل معها على انها مرادفة أو مكافئة للدوافع لذا فإن القيم كما تعرف علمياً بأنها بناء مرابط يتضمن الوجدان، والموقف الحالي الذي يوجد فيه الفرد، وإنها تتكون مما يراه الفرد حسناً أو سيئاً، إيجاباً أو سلباً.

ترى الاتجاهات المعرفية Cognitive ان الدوافع لدى الأفراد تدعم الأنشطة التي يمارسونها في مواقف معينة وتكون مختارة حسب رغبتهم لما هو مفضل أو غير مفضل ايجابياً كان أو سلبياً من وجهة نظرهم. وحديثنا عن الإرهاب بكل أشكاله، إنما هو يعني بوصفه مشكلة من مشاكل النفس الإنسانية وتؤدي الى تدهور الصحة العقلية في عالمنا المعاصر، تؤرق البشرية وتقض مضاجع الحضارة الجديدة، وبعبارة أخرى هو ممارسة العنف تجاه الآخر، الآخر المغاير في الفكر والمعتقد والرأي والاتجاهات، اذ وصل الامر الى ان هذه الجماعات الأحادية بالتفكير والرأي لاتقبل الآخر المغاير لها، وهي تحاول اليوم ان تقوض الحضارة الجديدة وتحاول تقويض وحدة المجتمعات الإنسانية، وهذا يؤدي بدوره الى اضطراب القيم الدينية بين الاديان والقيم الاجتماعية بين الشعوب وتزيح المعايير القائمة بين الناس مهما اختلفت أجناسهم وأعراقهم، أنهم يفسدون تماسك المجتمع الواحد بأفكارهم المتطرفة، وتماسك الشعوب بقيمها ويهددون الكيان الإنساني بأسره، وسؤالنا:

هل قيم الدين الإسلامي تدعو الى التطرف؟

هل قيم الدين الإسلامي تدعو الى الإرهاب وممارسة العنف؟

لا اعتقد ان صحيح الدين الإسلامي ينهج منهج العنف أو يدعو الى قطع رؤوس الأبرياء أو قطع اللسان أو التمثيل في جثث الموتى، ربما كان هناك من يرى في الدين الإسلامي اتجاهاً يدعو الى التطرف والتعصب والغلو رغم ان النبي محمد(ص) نهى عن ذلك بقوله: إياكم والغلو في الدين!! وهذا يتناقض كلياً مع سلوك الجماعات الإسلامية الإرهابية التي تحفز المصلين الى الانتحار وتفجير انفسهم وإيقاع الأذى بالأطفال الذين يلعبون في ساحات المدارس أو المرضى المراجعين للمراكز الصحية أو المستشفيات، أو الموظفين المتوجهات الى عملهم في مطار بغداد أو اماكن أخرى أو قطع رأس الدبلوماسي المصري الذي يمثل إحدى وسائل التطور الحضاري في التواصل الإنساني بين الشعوب والأمم والأقوام وتوطيد أواصر المحبة بين الشعوب، ولنا وقائع عديدة يقوم بها التطرف الإسلامي المناهض لجميع التوجهات الإنسانية والحضارية والتقارب بين الشعوب والذي تعارضه الاديان السماوية جميعها. هذا السلوك العدواني الصادر من الدين المتعصب الذي يدعو الى مزج الدين بالسياسة، والسياسة كما هو معروف تفرغ الدين من محتواه ويتحول رجل الدين الى منافق، كذاب، يبرر لإنتمائهِ السياسي بغطاء الدين وإزاء ذلك هنا تتداخل القيم بالمعتقدات وتدعم احدهما الأخرى على أساس ان القيم تشير الى الحسن-مقابل القبح، والمعتقدات تشير الى الحقيقة مقابل الزيف، فإذا كان الدين الإسلامي حقيقة، فإن ممارسة العنف وقتل الأطفال وتشريد الأسر وذبح الأبرياء ما هو الا تزييف للدين الإسلامي كমেعتقد يؤمن بالقيم اللإنسانية التي لم يؤمن بها أي دين من الاديان السماوية أو غير السماوية، وهذا ما يدعو له الإخوة ذوي الاتجاهات التعصبية المتطرفة ويمارسون الإرهاب كسلوك.

ان الإرهاب الإسلامي يفرض قيمه الجديدة تحت غطاء أو مسمى الدين الإسلامي ويدعو الى نشر تعاليم الاسلام الجديد الذي لا يمت بصلة للإسلام الحقيقي الذي عرفته الحضارات والأديان السماوية الأخرى. ان دعوة الإرهاب الإسلامي الى مواكبة التطور بأسلوب العنف وقيم التطرف والتعصب وقتل الابرياء في محطات القطارات والمدارس والمستشفيات ومحاولات اغتيال الدبلوماسيين وقطع الروابط والصلات الإنسانية بين الشعوب والمجتمعات هي محاولات ذات بواعث نفسية بحتة ربما تغيب عن الناس في تفسيراتهم ولكن يرصدها علماء النفس بشكل دقيق ومجرد وبموضوعية عالية.

إن الإرهاب الإسلامي المتطرف المتمثل في المقاومة في بلاد الرافدين وفي بلدان الغرب وفي بلاد الشام، ضرب الأمنين من الأبرياء في العراق والمملكة العربية السعودية وقطر ومديد ولندن وبلاد الشام والأردن، هو ذو منهج واحد وفكر واحد وقيم واحدة، تستقي افعالها العدوانية من الاسلام المتطرف _ المتعصب وقد اثبتت الدراسات النفسية ان الضغوط الاجتماعية والعوامل النفسية الداخلية والشعور بعقدة الذنب بعدم الوفاء بتعهداته تجاه الخالق، هنا تكونت عوامل ذاتية مشجعة أدت الى العدوان وزيادة الأعمال العدوانية في الحياة الواقعية، فبين غريزة القتل والعنف لدى هؤلاء الإسلاميين المتطرفين وبين محترفي الإجرام من النظام السابق في العراق وبين أفراد العصابات القدامى الذين انتسبوا الى المقاومة الإسلامية والعراقية لأجل الكسب المادي وتحقيق أهداف دينية بممارسة القسوة، تكسب هذه الجماعات الإسلامية الإرهابية هبة وإحتراماً وتقديراً ذاتياً لأفرادها حتى راح البعض يتبجح بأنه شارك في الذبح والقتل أو الإغتصاب، هذه الجماعات الاسلامية الارهابية قامت بتوريث الشباب في

المشاركة في أفعالها وممارسات العنف والسلوك العدواني على كل ما له صلة بالحضارة أو التحضر أو الرقي الاجتماعي أو السلوك الإنساني الذي يتسم بالمسالمة، أنهم يمارسون ذلك ضد الآخرين بدوافع دينية بحتة متطرفة، يواجهون الآخرين العزل الذين لم يحملوا السلاح بالقسوة والقتل والعنف المنظم، بينما الابرياء يؤدون اعمالهم اليومية ويلقون التحية على المارة وتتسم وجوههم بالبشاشة والتعبيرات الإنسانية، أما رجال الاسلام الارهابي المتطرف المتمثل في رجال المقاومة العراقية في بلاد الرافدين أو في بلاد الغرب أو من رجال العصابات المتخصصة بالسرقة أو أعضاء رجال النظام الدكتاتوري السابق، فأنهم يتسمون بالوجوه التي تغلوا سمات المسحة الاكتئابية وعقدة الشعور بالذنب الدائم والخوف من سلطان الدين المتطرف (الامير -الذباح) أو قائد المجموعة الانتحارية، لا تبدو البشاشة والتعبيرات الإنسانية على ملامحهم، ولا تبدو سمة تقبل الآخر في سلوكهم، أنهم رجال تخفي وجوههم لحي كثة واسملة قصيرة لا تبدو عليها سمات الاحترام في الملابس والعمود التي آلف رسول الله (ص) ان تعبق من بدنه الطاهر وهو يلقي صحبه أو عامة الناس ويبادروهم بالقاء التحية قبل الزائر القادم، انه سلوك المسالمة في الاسلام وقبول الآخر. لا نجد هذه السمات في الاسلام المتعصب الارهابي فهو لا يعترف بوجود الشئ وضده حيث يجتمعان في مسلك واحد في الحياة، ونسى هؤلاء الرجال من ذوي الاتجاهات الاسلامية التعصبية والذين يمارسون الإرهاب كسلوك ضد الآخرين، ان الحياة وحدها قائمة على التناقض وأوله الليل يعقبه النهار والموت مقابل الميلاد والأسود مقابل الأبيض والولادة مقابل الرحيل وقول (د.محمد شعلان) ان الإنعدام التام للصراع والتوقف يساوي حالة من السكينة التامة التي لا يتولد عنها صراع أو حركة وهي تتنافى مع وجود الإنسان على قيد الحياة يسعى دائماً الى التفاعل

أن ديمومة الأسباب التي تتوفر للتنظيمات الإرهابية سبباً من أسباب تكرار الكوارث الأنسانية والهجمات الإرهابية التي تشنها التنظيمات الإرهابية، بالإضافة الى وجود عوامل المساندة من العقول المريضة والمنحرفة، التي تمجد القتل وتدعو لمزيد من القتل، وتمارس الإغماء في الذهن العربي لتزيدة تخلفاً وإفقاراً وإنحطاطاً، حين يتم توظيف الجسد البشري وتحويله الى كتلة من الموت الذي يقتل الآخرين دون تمييز، الأنسان الذي كرمه الله تعالى بالحياة وحباه وجعله متميزاً بقوله «ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً».

والتعبير والحركة ولهذا فأن هناك جانباً لهذه الخبرة وهو القدرة على الإحساس بالإنسجام مع الواقع ومع الآخر المختلف،فتقبل الآخر هو خفض التوتر،والاعتراف به،يعطي النفس الطمأنينة،فلم تكن الحياة يوماً ما ليلاً بلا نهار أو نهاراً فقط بل تكتمل الحياة في تناقضاتها،ولكن يبدو ان الامر مختلف عند تلك الجماعات التي أمنت بالإرهاب،انها ترى بالسيطرة وإخضاع الآخر وقمعه هي الوسيلة الصحيحة لسيادة المعتقد مهما كان معوجاً وبالتالي فهي تتصارع مع الكل،وترى في الكل خطأً وتمارس في خبرتها بالعنف والقتل والتفجير وابرار القسوة رغبة في التغيير في عالمنا الأرضي،وهم يعتقدون(الاسلام المتطرف)ان الواقع ملئ بالتناقضات،وواجبهم الشرعي هو إلغاء الآخر،إلا من أمن بخط العنف والارهاب تحت راية الاسلام المتطرف-المتعصب،لا ندري ان هؤلاء الإرهابيين لديهم خبرة كبيرة اكبر من الأنبياء والصالحين الذين رأوا الجنة بصورة أو أخرى ولكنهم عادوا منها مختارين لكي يعيدوا ممارسة الحياة على الارض بكل ما فيها من صراع،ودعوا الناس جميعاً الى المحبة والتآلف والايمان الصادق بالمعتقد،وهذا ينطبق على كل الاديان التي تتفق في نبذ الكره والبغضاء والقتال والتعذيب وقطع الرؤوس ومعاقبة النساء بالاعتصاب وتفجير الناس الأمنين بالسيارات المفخخة،إلا عند هذه الشريحة التي أمنت بالإسلام المتعصب والإرهاب كسلوك،فالجديد إذن في مفهوم الإرهاب الاسلامي لم يعد مجرد السعي وراء ترسيخ قيم الدين الاسلامي الصحيحة أو أي دين آخر،بل التغلب على تطور الحضارة والتقدم الإنساني في مناحي الحياة والحصول على الطريق الأقصر الى الجنة،وهي استحالة في تحقيق هذا الهدف عند الناس الأسوياء.

<http://www.annabaa.org/nbanews>

نتائج الأعمال الإرهابية

لا بد لكل حدث من دورة ينتهي بها وظروف تنهي إستمراره، ونتيجة يتحقق معها كلياً أو جزئياً، مثل دورة الزمن وهذا الحال ينطبق على الأعمال التي أقدمت عليها المجموعات الإرهابية أو المتطرفة أو التي تعتمد الغلو في تفكيرها الديني أو السياسي أو التكفيري، فثمة نتائج لا بد لها أن تتكون نتيجة تراكم الأعمال الاجرامية التي اقدمت عليها وارتكبتها هذه المجموعات.

فلا يعقل أن تعمل هذه المجموعات دون هدف ونتيجة!! ولا يعقل أنها لم تكن تتوقع النتائج، وقد عملت جاهدة بالتعاون مع أجهزة أستخبارية دولية على تنمية حالها وتقوية عودها والدخول ضمن اللعبة الدولية كعامل مساعد. فقد تنامت القدرات العسكرية والفنية لدى هذه التنظيمات برعاية أمريكية لأستخدامها كمخز في عين العدو البلشفي الذي كان يتمدد بين أراضي الأتحاد السوفياتي باتجاه الصين والهند وأفغانستان، وتصل ذراعه الى دول الشرق الأوسط بيسر، مما حدا بالمارد الأمريكي أن يستعمل مخازن وسكاكين لأعاقبة هذا المارد من التمدد، ولم يجد غير غطاء الدين وأشاعة الروح الأندفاعية للمحافظة على شريعة الله من الكفرة والملحدين. وعملت هذه التنظيمات بأشراف مباشر ودقيق من وكالة المخابرات المركزية، وجندت الأعضاء وكسبت الأنصار لصالح هذه الغاية المشتركة.

فقد وجد الغلاة في النظرة والفهم العقائدي الديني ما يشركهم مع من يعادي الأتحاد السوفيني قائد الشيوعية العالمية، مع ما يسندهم ويدعمهم

ويسهل لهم الأمر سياسياً وإعلامياً وعسكرياً ومادياً، وصيرها مطايا لأهدافه الاستراتيجية. وبقيت هذه التنظيمات تعمل وفق آلية العامل المساعد حتى انتهت مهمتها المناطة بها.

وأستمرت قيادة التنظيم لعبة القيادة والزعامة والشهرة الإعلامية، ولم تكن نفس هذه القيادات أن تكتسب الشهرة والظهور في الفضائيات والصحف لو وظفت قدراتها المالية والدينية لصالح الفقراء المسلمين مثلاً، أو الى أشباع جياح أفريقيا، أو الى إصلاح بلدان فقيرة ومساعدة التعليم ومكافحة المرض للناس فيها، أو على الأقل دعم المؤسسات الدينية الإسلامية في بلدان عديدة.

لكنها أختارت طريق الشهرة الأكثر سعة والأوسع المأً، وهو طريق إرتكاب الأفعال الجرمية والتخريب وتشكيل مجموعات متسلحة بالمال والتكنولوجيا تشكل خيوط من عصابات مافيا دولية تتخذ من الإسلام برقعاً وأسماءً تلوذ تحته وتتبرقع به وصولاً لتحقيق اهدافها وغاياتها، وتتخذ من شعارات الإسلام وآيات كتاب الله ذرائع وتبريرات لأفعالها التي ترتكبها في العالم بزعم انها تطبق ماتنص عليه الايات القرآنية بشكل لا يمت للحقيقة بصلة.

وحقاً نالت رؤوس هذه القيادات الشهرة وأستطاعت أن تستقطب الأعلام العربي والغربي، وأن يصير قاداتها مشهورين أكثر من رؤساء بعض الدول وأكثر متابعة من ممثلي هوليد أو السينما المصرية.

نالوا من الشهرة ما ارادوا وأظهرتهم قنوات الأعلام العوراء شيوخاً ومتعبدين زاهدين وصبغت وجوه القتلة بطلاء يجعلها شفافة ومحاولة ان تظهر قباحتهم ووجوههم المشوهة بغير حقيقتها، وصيروا أقذر القتلة شهداء وملائكة.

حققوا ما أرادوا في جعل العالم يربط كل قضية أهابية بالإسلام.
حققوا ما أرادوا حين بدأت موجة رفض الحجاب تتحقق في كل دول
الغرب.

حققوا ما أرادوا حين جعلوا المسلم متهماً في كل مطارات وحدود
العالم.

حققوا ما أرادوا حين اهانوا قيمة المسلم في اوربا، وأظهروا الوجه
البشع وغير الحقيقي حين صوروا للدنيا أننا أمة ودين يعشقان الشر
والتعذيب والقتل والذبح دون تحقيق ودون محاكمة بل ودون سبب.

حققوا ما أرادوا في أن يكثر أستياء المسلمين من بعضهم ويزداد
انقسامهم وتكثر شروخهم.

حققوا ما أرادوا في خلق أجواء معادية للإسلام في كل أوربا وأنحسار
موجة التبشير برسالة الأسلام.

حققوا ما أرادوا حين أظهروا المسلم وهو يقاد كأي بهيمة الى الموت
فيفجر نفسه ويقتلها ليقتل غيره من الناس.

حققوا ما أرادوا حين ظنوا انهم بقتل انفسهم وبقتل الأبرياء يغيظون
الدول الكبرى والساسة الكبار.

حققوا ما أرادوا حين اظهروا آيات الله والشعارات الإسلامية خلف
الخاطفين ومجموعات الأبتزاز المادي الرخيص.

حققوا ما أرادوا حين تمكنوا من عرض عمليات جز الرؤوس البشرية
بسهولة ويسر وفرح وتعليقها كعلامة تفرد بها العرب والمسلمين في
التاريخ الحديث.

حققوا ما أرادوا حين أظهروا ظلاميتهم وأنغلاقهم الفكري والعقائدي
وتطرفهم وحقدهم لكل ما هو خير وجميل وطيب في الدنيا.

حققوا ما أرادوا وأثبتوا نزعاتهم الحيوانية حين جعلوا الرؤوس
المقطوعة في ثلاثيات البيوت، يتعايشون معها بشكل لا يخلو من شذوذ
وإنحراف في السلوك.

حققوا ما أرادوا حين حولوا الدين الى مسالخ وتعذيب وخطف ورعب
وهو غير ذاك.

انهم حققوا ما أرادوا حين ظهروا على فضائياتهم ملثمين مقنعين
لاتعرفهم ان كانوا مشوهين أو مجذومين منخورين أو مطلوبين، لاتعرف
ان كانت لهم ملامح البشر أو البهائم المفخخة أو التي في طور التفخيخ،
وجوه ممسوحة الملامح شوهاها الله في الدنيا قبل الاخرة فلجأت الى
اللثام، يرفعون المصاحف زوراً وبهتاناً كما رفعها جيش معاوية في
معارك صفين، يقولون كلمة الحق ويريدون بها الباطل الذي يعبدون
ويعتقدون.

حققوا ما أرادوا حين طوعوا فضائيات تبث لهم رسائلهم وأصواتهم
وبياناتهم وتستقبل روائح فمهم الكريهة وأشكالهم المرعبة ترعب أجيالنا
وأطفالنا وتسيء الى أيامنا وأعمارنا وتخدش انظارنا وأسماعنا وتمنع
عنا أصواتنا وأفكارنا وأرائنا وتحجب عنا تعارضنا وسخطنا ورفضنا
لكل مايسيء لشعبنا وللإسلام وللحياة في العراق.

حققوا ما أرادوا حين قتلوا أطفالنا وسمموا مياهنا وقتلوا شبابنا
المنخرطين في الشرطة الوطنية، وقتلوا الأكراد والعرب والتركمان والشبك
والآشوريين والكلدان، وقتلوا الصابئة المندائية والأيزيدية والمسيحية
والمسلمين.

أنهم يستهدفون الأنسان في العراق فهل سيحققوا خرافتهم واحابيلهم
في القضاء على الأنسان والحياة في العراق؟

وأخيراً أما أن لنا أن نحصي عدد الشهداء من الأطفال والنساء الذين تطشرت اجسادها في تقاطع شوارع المدن العراقية؟

أما أن لنا أن نحصي شهدائنا من الشباب الذين تطوعوا ليحرسوا حياة وممتلكات أهلهم وأخوتهم في سلك الشرطة الوطنية؟

أما أن لنا أن نتعرف على عمليات التخريب التي قصدت تخريب مجمعات الماء الصالح للشرب، وتخريب شبكات الكهرباء؟

أما أن لنا أن نحصي عمليات تخريب أنابيب النفط الخام والغاز السائل بين المدن؟

أما أن لنا أن نحصي عدد الذين أغتالهم الرصاص دون أن نتعرف على وجه القتلة، ودون أن نعرف أسباب قتلهم؟

أما أن لنا أن نتعرف على عدد السيارات التي انفجرت في أسواقنا الشعبية وفي تجمعات الناس والشوارع التي تكتظ بالماراة؟

أما أن لنا أن نتعرف على عدد العبوات الناسفة المزروعة في طريق الناس والتي تقتل أرواح الأبرياء؟

أما أن لنا أن نتعرف على عدد البهائم التي انفجرت في أخوتنا واهلنا؟ وماذا يريد البهيمة أن يحقق من موت العراقيين؟

أما أن لنا أن نحصي عدد الذين قتلهم أخوتهم على الظن والشبهة؟ عدد الذين تم قتلهم غدرًا وعدواناً بأمر القرضاوي والزرقاوي وابو انس الشامي؟

أما أن لنا أن نحصي المغدورين والذين احترقت جثثهم والذين قطعت اوصالهم بسكاكين الغدر وحراب الحقد ورصاص التدليس؟

أما أن لنا أن نتعرف على كمية الدماء الطاهرة التي صبغت ارض العراق من اجساد الأبرياء الذين سقوا ارض وطنهم بدمائهم الزكية؟

أما أن لنا ان نحصي عمليات الخطف وترويع الناس والتي لم تك موجودة في اعرافنا العراقية ولا مارسها اخس المجرمين ولا التزم بها الانذال؟

أما أن لنا ان نحصي الخراب الذي صار في المدن العراقية وفي البنية التحتية وفي بيوت الناس وممتلكاتهم ومصادر رزقهم، وفي صور التخريب والتهديم الذي عم الشوارع؟

أما أن لنا ان نعرف اسباب الرعب المزروع في قلوب الناس وخشيتهم على حياتهم وخوفهم على اطفالهم؟

أما أن لنا ان نعرف اسباب الأعتداء على بيوت الله من المساجد والكنائس والتي يكن لها العراقي كل الاحترام والتبجيل؟

أما أن لنا ان نعرف اسباب الظاهرة الطائفية التي استفحلت في العراق؟

أما أن لنا ان نعرف ابعاد المثلثات والمربعات والمحاور التي يريدونها للعراق؟

أما أن لنا ان نعرف مصدر المتفجرات والأفخاخ والصواريخ والالغام والعبوات الناسفة التي لم تتوقف الى العراق؟

أما أن لنا ان نتعرف على المبالغ الخيالية بالدولار التي تدفعها شبكات الارهاب من اجل ايقاع اكبر الخسائر بين ابناء العراق؟

أما أن لنا ان نتعرف عن اسباب توظيف الفضائيات العربية والصحف العربية والمؤتمرات العربية والشعارات العربية لخدمة الإرهاب المشروط بقتل اهل العراق؟

أما أن لنا أن نعرف لماذا يتلثمون ويخفون وجوههم؟

أما أن لنا أن نعرف لماذا لا يريدون الانتخابات؟

أما أن لنا أن نعرف لماذا يتهمون كل من لا يقف في صف الإرهاب بالعمالة والخيانة والموت؟

أما أن لنا أن نعرف مصادر تمويلهم وخزائنها التي لاتنضب؟

أما أن لنا أن نعرف الدول الأوربية والعربية التي تدعمهم وتسخر قياداتها لخدمتهم وأغراضهم وتسهل لهم عقد مؤتمراتهم وتدفع لهم ويحضون برعايتها وحمايتها؟

أما أن لنا أن نعرف عن أسباب التباكي عليهم والحنن على من يفتس منهم وأطلاق شارة القائد الضرورة عليه بالشهادة والجنة التي تنتظره؟

أما أن لنا أن نتعرف على حقيقتهم ومعدنهم وغرضهم وهدفهم الذي يسعون اليه؟

أما أن لنا أن نعرف أنهم يستهدفون العراق؟

وأما أن لنا أن نعرف لماذا يصطف معهم من يريد السوء بأهل العراق، ومن يتحرق شوقاً لمنظر الدماء العراقية؟

وأما أن لنا أن نعرف أسباب فرحة المذيع في القناة العربية ومراسلها ومقدم البرنامج فيها ومديرها وهو يصرخ ولعوا الدنيا بأهل العراق؟

أما أن لنا أن نعرف أسباب صرخاتهم المبحوحة في الدعوة لقتل العراقيين وتخريب حياتهم وتسميم ايامهم؟

أما أن لنا أن نعرف عن أسباب أستهداف الأطفال والفرح والضحكة العراقية والحلم العراقي والخبزة العراقية الممزوجة بالعرق؟

أما أن لنا أن نحصي أسماء شهداء المقابر الجماعية التي صموا أذانهم عنها وأغلقوا ضمائرهم عنها وتناسوا الحديث عنها؟

أما أن لنا أن نعرف أسباب وحدتهم وتوحدهم ووقفاتهم الواحدة حين يتفق يسارهم ويمينهم وشمالهم وجنوبهم لقتل العراق؟ أما أن لنا أن

نتعرف على هدفهم ونيتهم ومخططهم؟

أما أن لنا أن نفهم أنهم لايفرزون بين الأديان والمذاهب والقوميات فالكل مشروع للقتل والذبح والأختطاف؟

أما أن لنا أن نتعرف على ملامحهم المخفية وأشكالهم المستترة وأن ننزع عنهم الاقنعة والستائر وأن نفضحهم ونعرضهم على الدنيا ليتعرفوا عليهم كأسوأ نماذج منحطة عرفتتها البشرية؟

أما أن لنا أن نعرف انهم يأكلون طعامنا ويشربون زحيراً من مياهنا وينامون تحت أسقف بيوتنا وينشرون سمومهم ونياتهم المريضة في قتلنا والرغبة في ذبحنا؟

بلى أنهم يستهدفون أهل العراق، كلهم دون أستثناء، قومياً ودينياً ومذهبياً!!

وفي مناطق تشهد التآخي والأنسجام الديني الاسلامي والمسيحي والأيزيدي والمندائي لايمكن أن يعكر صفوها مجرمين يريدون إشاعة الجريمة، أو مغرضين ينفذون مخططاً مشبوهاً وقمياً يريدون به السوء في العراق.

الدفاع عن النفس ليس بالقتل المقابل أو القوة الغاشمة ورد الفعل، انما بالتوحد والتآلف، انما بأتقاء الافعال الجرمية وأيقاف أثرها، انما بأيقاف القتل اليومي والأقتصاص من القتلة وفق القوانين والشرائع، انما بترجمة التحالفات والمكافآت مع الأخوة في القرى القريبة، أنما بأن تبقى العيون متفتحة وأن يحرس الجميع قرأهم ومدنهم من دنس المجرمين الظالميين منغلقي العقول والضمائر.

ولم يكن الإرهاب ليعمل ضمن الساحة العراقية فقط، بل يحاول أن يتمدد كلما سنحت له الفرصة، ويجد في مساندة بعض من أتخذ الدين

الأسلامي برقعاً من الشيوخ الذين ابتلاهم الله بالتطرف والغلو الذي وصل الى حد تحريضهم على ارتكاب الكبائر وسلوك طريق الأجرام ليزينوه للغافلين من البشر على انه طريق الدين الحنيف، فقد ظهر في عدة أماكن في المنطقة.

حاولت قوى الإرهاب المتطرف أن تتخذ من المملكة العربية السعودية ساحة لممارسة أفعالها وتطرفها وهوايتها في تقديم نماذج يشار لها بالبهايم المخفة، بالنظر لتلبس بعض العقول بين رجال الدين من الذين فهموا الرسالة السماوية سيوفاً وقطع رقاب ودماء وقتل وبترو أعضاء، للدلالة على أن هذه الأمة لم تزل تفرخ وتتوالد نماذج تواقاة للموت أكثر من الحياة، وكذلك في سذاجتها المتمثلة بقدرتها على الغاء حياة الانسان ودوره الذي يختلف بالتأكد عن دور الحيوانات، فتصدت لها قوات الأمن السعودي التي حاولت ان تعيدها عن غيها وأستطاعت تحجيم دورها والأنقضاض عليها قبل أن تستفحل وتشيع الخراب والموت بين الناس.

ولم تجد هذه التنظيمات المتطرفة غير لبوس الدين تتبرقع بها وتضعها قناعاً لحماية نفسها ووسيلة تسيطر بواسطتها بأساليبها الخبيثة لتسيطر على السذج من الشباب أو من وجد منهم ان الحياة انغلقت نوافذها عليه لأسباب شتى، فتطوع ليكون آلة طيعة بيد الجماعات الإرهابية ، والتي لولا لبوس الدين لما تمكنت من أقناع بهيمة واحدة بأفكارها المتشججة والمتطرفة والبعيدة عن الفهم الإنساني.

وبالرغم من التنافر الواضح بين الديانات السماوية ورسالاتها السمحاء وبين افكار هذه التنظيمات، وبالرغم من التعارض الخلفي والفكري والنظري بين الإسلام وبين الأفعال الإجرامية التي يعاقب عليها قانون السماء قبل الأرض، فأن هذه المجموعات المريضة استطاعت استغلال الزمن الذي تشعر به الأمة انها منهزمة وخاوية، وأن سلطاتها

القمعية لاتجعل للإنسان كرامة ولاقيمة، وأن سلطاتها وزعاماتها التي تتفرد بالسلطة وتحجرت في كراسي الحكم ساهمت بشكل أساسي وواضح في حالة اليأس والقنوط التي تدفع بالشباب العربي الى الانتحار وبيع الروح بأي ثمن للخلاص من الحياة والفشل المستمر في تأمين مستقبلهم ضمن واقع يليق بالإنسان.

الشباب العربي التواق للتغيير وتحقيق الأمنيات ضمن هذا التغيير، وأشعار النفس بأنها ذات شأن في الحياة العامة، وليس غريباً تلك الأعداد من الشباب العربي التي انخرطت في صفوف المقاومة الفلسطينية بشتى تنظيماتها، فقد كان الأندفاع عفويماً ليس له علاقة بالفكر الثوري ولا بالتنظيرات السياسية بقدر ماشكل الأخرط في التنظيمات المسلحة الفلسطينية في الأردن أو سورية أو لبنان خلاصاً من الواقع المرير الذي يعيشه الشباب العربي داخل بلدانهم وتعبيراً عن رفضهم لتلك الأنظمة، بالإضافة الى محاولة للتعبير عن مشاعرهم ومكنوناتهم في الانتصار الى جانب الضعيف المظلوم ولكن دون تطرف وغلو مع اهاليهم، فقد كانت هذه المشاعر تعبر عن المساندة العفوية لحركة المقاومة الفلسطينية بالرغم من السلبيات والمآخذ الذي تم تسجيلها على المقاومة بكل أطيافها، على ان لا نلغي القلة من المناضلين الذين ساهموا بجهدهم الفكري والعملية داخل صفوف المقاومة الفلسطينية.

وحيث اتخذت هذه التنظيمات المتطرفة والمتبرقة باسم الدين عملها بالتنسيق مع وكالة المخابرات المركزية والقوى الدولية (المؤمنة)، كان هدفها تحرير الأراضي التي احتلتها الأتحاد السوفيتي (الشيوعي الكافر) في أفغانستان، وقد نشطت هذه القيادات وبالتعاون المثمر مع المخابرات الأمريكية والأسرائيلية في تجنيد الشباب العربي تحت تلك الياقطة لغرض المساهمة في القتال داخل أفغانستان.

وأمتدت اصابع المخابرات الأمريكية داخل جسد التنظيمات المتطرفة والتي أختارت الدين الإسلامي (شعاراً وغطاءاً) في عملها، واشتبكت خيوط عديدة لم تبان مفاصلها وابعادها الواضحة حتى الان، غير أن انعطافاً غريباً حصل حين تمت مهمة تبادل الأدوار بعد أسحاب السوفيات من أفغانستان وسقوط النظام الماركسي فيها، فقد بقيت هذه التنظيمات تريد تشكيل نظام وفق ماتريده تحت واجهة النظام الإسلامي.

وبعد الخراب والحرب المدمرة التي طحنت أفغانستان، وكانت تدور بين فصائل أفغانية غير أن ممولها من الأجانب، استقر الحال الى تمزيق البلاد الى كتل وأجزاء وأقسام ومدن، وبقاء جزء كبير من أفغانستان تحت سلطة بن لادن وفي الواجهة الملا عمر الافغاني.

ولكم أن تفكروا في شكل الحياة التي رسمها بن لادن للشعب الأفغاني المنكوب، ولكم أن تستذكروا مرارة الحياة وأنعدامها وتخلفها مع الصورة التي ارادها بن لادن لهذا الشعب المنكوب والمبتلى بالتخلف والفقر، والتي تعمدت صحيفة عربية صفراء تصدر بمساعدة ودعم صهيوني أن تسميه (بالشيخ) وتمجد افعاله، في عملية مقصودة للحط من قيمة الإسلام وشيوخه ودرجاتهم الفقهية والدينية.

وبعيداً عن الغور في أبعاد اللعبة الدولية والدور الجديد لأبن لادن في الإساءة بشكل كبير لم تستطع عليه الصهيونية العالمية ولا الموساد الدولي الإساءة للإسلام والمسلمين بقدر ما أساء بن لادن والتنظيمات المتطرفة، فقد أرتكب بن لادن من الجرائم والأفعال مايندى له الجبين الأنساني، ومايجعل المرء يربط بين الإسلام والتطرف أو الإسلام والإرهاب في كل العالم.

والمتابع الفطن يشعر أن العراق لم يكن ضمن اهتمام تنظيمات

الإرهاب والتطرف طيلة حكم صدام، ولم تلتفت هذه التنظيمات الى محنة العراقيين والحصار الذي فرض عليهم من قبل الامم المتحدة، ولم تساهم هذه التنظيمات في كسر شوكة الحصار ومد يد العون للعراقيين في حصارهم القاتل، ولم تستنكر هذه التنظيمات والتجمعات الإرهابية ماحل بالعراقيين من مآسي وطغيان وتسلط ودكتاتورية طيلة الزمن الصدامي البغيض بالرغم من امكانياتها المادية وبالرغم من كون اغلبية العراقيين من المسلمين.

لم تهتز شعره من المشاعر ولاهتز ضمير بن لادن والتنظيمات المتطرفة طيلة الحكم الصدامي وطيلة الحروب التي اكلت الأخضر واليابس في العراق، فلم تكثرث لعمليات الأنفال في إبادة الشعب الكردي، ولافي جريمة حلبجة وضرب البشر بالاسلح الكيماوي، ولافي المجازر الجماعية ومقابرها التي جرت على العراقيين في الجنوب والفرات الأوسط، ولا في ضحايا الأمن والمخابرات وحملات تنظيف السجون، كل هذا لم يهز ضمير بن لادن ولا الظاهري المتحجر.

ومع الأخذ بعين الاعتبار التهديدات التي أطلقها الطاغية حينما شعر أن سلطته ستتهار من أنه سيجعل العراق ارضاً دون بشر، بمعنى أنه سيجرك قوى شريرة لتخريب الحياة العراقية من بعده وهو ما يحصل حقا على أرض الواقع العراقية.

وفجأة توفرت كل السبل التي تدعو هذه التنظيمات للتواجد ضمن العراق الساحة المفتوحة على مصراعيها، فقد جعلت قوات الأحتلال العراق دون حماية ودون قوات مسلحة تحميه خارجياً، ودون شرطة تحميه داخلياً، ودون قوات حدود تمنع التسلل والدخول، ودون غطاء يمنع تواجد الأجانب والمخربين والأرهابيين، ودون أن تكون هناك الية تمنع فيها حيازة الأسلحة الثقيلة والهاونات والقاذفات ومستلزمات التفجير.

وجدت هذه التنظيمات الساحته ملائمة لنقل العمليات الى العراق بسهولة ويسر، ونقلت السيارات وقوالب المتفجرات والأسلحة وأستطاعت أن تجد سوقاً رائجاً للبهائم بقصد ايجاد طرق جديدة للقتل والتخريب.

أشيع أن هذه التنظيمات المتطرفة التي تتخذ من أسماء اسلامية وممثلة بالخشوع تريد محاربة الأحتلال، وتريد العراق متحرراً كي يعيش العراقي بسعادة وحرية دون أن تكون وصية عليه لخلق نظام شبيه بنظام طالبان الأفغاني.

أشيع أن هذه التنظيمات تتعاون مع قوات الأمن والمخابرات وبقايا سلطة صدام وفي حال محاربة المحتل تتوحد الجهود مالم يستعيد العراق سيادته وحرية.

وخلال تلك العمليات التي كانت موجهة بالأساس لإثارة الحرب الطائفية ونشر الموت والخراب، وبقصد قتل العراقيين الأبرياء وأستهداف رموزهم السياسية والرسمية، أستطاعت هذه التنظيمات أن تسفك من الدم العراقي البريء الكثير، وأستطاعت هذه التنظيمات بما توفر لها من الفرص والمكان المناسب أن تغتال العديد من العراقيين وأن تغدر بالعديد من الأبرياء، وتوجهت عمليات البهائم المفخخة بقصد النيل من الأبرياء الفقراء بالتحديد، سواء منهم من كان قاصداً عمله لكسب رزقه ومصدر قوت عياله أو ممن كان يبحث عن هذه اللقمة في الزمن الصعب.

وتواصلت الأيادي الأثمة في بث الرعب والقتل حتى بعد أن أستعاد العراقيون سيادتهم نسبياً وأنحسر دور القوات الأجنبية متعددة الجنسية في مساعدة العراقيين لأستكمال قدرتهم على التأسيس الديمقراطي وأنبثاق البرلمان والحكومة العراقية ووجود قوات مسلحة متمكنة من حماية العراق وقوات أمن داخلي تحمي المواطن وتطبق القانون.

وبغية القاء شيء من الضوء على بعض الحقائق التي تحاول التنظيمات الإرهابية أن لاتجعلها ضمن الدوائر الضوئية التي تكشف عن عوراتها وأساليبها الخبيثة لابد أن نتسائل عن سر أختفاء السيد آغا حسن عابدي هذا الأسم الذي سيبقى في الذاكرة لما له علاقة بأسرار التسليح وتداول المخدرات لصالح التنظيمات الإرهابية الدولية.

ثمة أسرار لابد من متابعتها والتمعن في تفاصيلها ونتائجها، ومن بين القضايا المثيرة التي لم تزل لها تأثيرها في المنطقة قضية الإرهاب و المخدرات والافيون.

ولعل أفغانستان من بين عدد من الدول المشهورة بغزارة أنتاجها من الأفيون وتداوله وتعاطيه من قبل اهلها وتصديره الى الدول المجاورة، بالإضافة الى تمركز مجموعات أرهابية دولية عديدة فيها.

أن افغانستان تقع بين شبه القارة الهندية والصين وايران وعلى حدود منطقة القوقاز والجمهوريات الطاجيكية والأوزبكستانية، وتنتشر زراعة الأفيون التي يقوم بها زعماء العشائر بشكل كبير في أفغانستان حيث تنتشر مساحات الزراعة في المنطقة المحاذية لهذه الجمهوريات لأسباب سياسية وأمنية حتمتها ظروف الحرب الباردة ومحاولة نخر الجسد السوفيتي من قبل المخابرات الأمريكية قبل ان ينتهي الى قطع وأجزاء ضعيفة وخاوية، كما يكثر تعاطي المخدرات وتناول الأفيون بكثرة بين أبناء المجتمعات الفقيرة والمتخلفة ومن بينها المجتمع الأفغاني الذي يتشكل من أعراق وقبائل مختلفة تشكل المجتمع الأفغاني لعل الهزارا والبشتون من أهم هذه القبائل ضمن هذا المجتمع بالإضافة الى الأعراق الوافدة من الأراضي الروسية والجمهوريات المحاذية لأفغانستان.

ولاعتبارات أمنية ستراتيجية وضرورات عسكرية وعقائدية تم اختيار

أفغانستان لتكون الأرض التي يتم تطبيق ابعاد اللعبة الدولية عليها، وخاصة بعد أن سيطرت مجموعة من الضباط الثوريين على السلطة في أفغانستان وأعلان الحكم الشيوعي فيها.

بادرت المخابرات المركزية الى تبني عمليات المعارضة والتخطيط لأسقاط السلطة والأعتماد على مجموعة الجهاد الإسلامي المتطرفة وعدد من التنظيمات التي تتخذ من التطرف في الإسلام سلوكاً ووسيلة والزعم بضرورة تطهير البلاد من الفكر الشيوعي الملحد والوافد والمعادي للإسلام!!

ولما كانت العلاقة المباشرة بين المخابرات المركزية وبين التنظيمات الدينية المتطرفة غير ممكنة أو مستحبة في الإعلان على الملأ فقد أوكل الأمر الى السيد (أغا حسن عابدي) وهو باكستاني الجنسية والرجل خبير في أعمال البنوك وله خبرة في القضايا الاقتصادية والمالية، وبعد أن درس مشروعه والساحة المناسبة للعمل حصل على ترخيص تأسيس بنك بأسم (بنك الأعتماذ والتجارة الدولي) وقام بتأسيس البنك في دولة الإمارات العربية المتحدة ويكون له مقراً رئيسياً في لندن.

البنك كان المشروع الذي التصق بأسم (أغا حسن عابدي) الذي بدأ أسمه ينتشر بين الأوساط السياسية قبل المالية والأقتصادية وأصبح أسم السيد عابدي معروفاً ومحترماً في الأوساط المالية والشركات والأعمال وفي قضايا الألتئمان والودائع المالية والأستثمارات وتعدى ذلك ليكون أحد الشخصيات المعروفة عالمياً ولهذا حاول السيد عابدي أن يستغل تلك السمعة وأن يطرح نفسه خارج سياق الأعمال التجارية كأسم لشخصية يمكن الأعتماذ عليها والأطمئنان لها في عملية الصراع في المنطقة، السيد عابدي لم يكن فقط مؤسس البنك وإنما رئيس مجلس أدارته، والمسيطر القدير على كل مفاصل هذه المؤسسة المالية الكبيرة، والذي كان

يتصف بالمرونة والتعامل المالي وفق طرق تتناسب مع التطورات السياسية وحاجة البلدان الذي حل فيها البنك وفروعه.

ولعل أسماء الشركاء والمساهمين في تأسيس البنك زاد من الأهمية السياسية والمالية ومكانة البنك، حيث يكون أسم السيد مسؤول في المخابرات السعودية من بين أبرز الأسماء الداعمة للمسيرة المالية والسياسية للبنك.

وفي ساحة أبو ظبي بالأضافة الى كونها عاصمة الإمارات العربية المتحدة فأنها تتمتع بمكانة تجارية عالمية معروفة، ومن خلال تلك الساحة التي تعج بالبنوك والشركات والمكاتب التجارية، تمكن البنك المذكور من تبوء ساحة واسعة فيها ومن ثم يمتد نشاطه الى ساحة الشرق الأوسط ليصبح واحداً من أبرز وأكثر البنوك في المنطقة قدرة ونشاطاً وحيوية وحركة بل ومن بين أقدر البنوك في الأسواق المالية، غير أن هذا الأمر لم يمنع البنك المذكور من ألقاء صفقات مالية مشبوهة والقيام بعمليات غسل أموال وترتيب صفقات بيع وشراء الأفيون المنتج في أفغانستان.

كان البنك المذكور القاعدة المالية والرصيد القوي لمنظمة الجهاد الإسلامية المنغمس في العمليات العسكرية ضد الأحتلال السوفيتي لأفغانستان وضد السيطرة الشيوعية بزعم أنها ضد الأديان وتمثل الألائد العالمي وأن قتالها واجب شرعي تنفيذاً لفتاوى شرعية.

أعتمدت الجهاد وبمعرفة بنك الأعتماذ و التجارة الدولي على عمليات مالية نتيجة بيع وتصدير الأفيون، أذ شكلت تجارة الأفيون المدعومة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بسبب كون منظمة الجهاد الإسلامي تعمل لصالحها أولاً، كما أن زعماء القبائل والعشائر الأفغانية يعتاشون من هذه التجارة ويعتمدون على مردوداتها المالية ثالثاً، وقد جرى تشجيع

تمويل الجانب السوفيتي والأيراني من مادة الأفيون بالنظر لما تسببه من مشاكل الأدمان والأعتياد والتعامل بالبيع والمضاربة وأنشغال المجتمع بقضية الأفيون التي تصب في صالحها.

عمل البنك المذكور بجد ونشاط ملموس طيلة سيطرة الشيوعيين على السلطة في أفغانستان وطيلة فترة الغزو السوفيتي للبلاد، وكان يعتمد الساحة الباكستانية كقاعدة في إدارة أعماله الخاصة بأفغانستان.

وأستمر التعامل مع السلطة الجديدة التي اطاحت بسلطة الشيوعيين وأبدى البنك المذكور تعاملاً خاصاً مع مجموعة طالبان، بأعتبار أن المساعدات والدعم المالي الذي كان يقدمه المليونير السعودي من أصل يماني (أسامة بن لادن) ملموساً ويفي بالموجبات التي تتطلبها المعاملات والدعم ورصانة الأرصدة.

وبعد أن سيطرت طالبان على الجزء الكبير من أفغانستان وبدأت المعارك تشتد بين الفصائل الأفغانية المتحاربة، وتوضحت بوادر الحرب الأهلية والتمزق والتشردم الذي أصاب الحركات المسلحة في أفغانستان طبقاً للمكونات الجغرافية الأفغانية والولاء الطائفي والديني والعشائري الذي كان يطبق على عنق المجتمع الأفغاني، حيث تشكل مدينة مزار شريف عاصمة للشمال في حين تكون مدينة (هيرات) عاصمة للوسط، اما (قندهار) فهي العاصمة الجنوبية وهو نتيجة حتمية مرسومة لجزء من اللعبة الدولية التي ترسمها الولايات المتحدة كونها اللاعب الكبير المهيمن في العالم.

في هذا الوقت بالذات أنتهت المهمة المناطة ببنك الاعتماد و التجارة الدولي، كما أن عمليات تجارة الأفيون لم تعد منظمة كالسابق ولم تكن جميعها تتم بمعرفة البنك المذكور ولا بمعرفة الولايات المتحدة الأمريكية،

وبالرغم من أستمرار نجاح عمل البنك في الأوساط المالية والتجارية الا أن الولايات المتحدة الأمريكية أوعزت الى (آغا حسن عابدي) بألغاء دعمه وتعامله مع منظمة القاعدة والجهاد لأسباب مجهولة.

وفجأة وعلى حين غرة أنتقل السيد عابدي الى باكستان بلده الأصلي، وظهرت قضايا لم تكن في البال ولا في حساب المحللين الأقتصاديين أتضح فيها أن البنك كان يعمل فوق سطح قلق غير ثابت وأنه كان وهماً مبنياً على أساس من الرمال، فقد تبين أن أموالاً بأرقام ضخمة كان يتم تحويلها الى منظمة الجهاد في أفغانستان لأستثمارها في العمل ضد السلطات الأفغانية الشيوعية وضد الأحتلال السوفيتي الذي كان يشكل الخطر الأكبر على الوجود الأمريكي في منطقة الشرق أذا ما أخذنا بالحساب الوجود السوفيتي (قبل الأنهيار) والصين الشعبية وإيران وأفغانستان موضوعة العمل المركزي للولايات المتحدة الأمريكية.

وحيث بدأت التحقيقات والمحاكمات بشأن إعلان البنك المذكور أفلاسه، وردت أسماء عديدة من بين المساهمين الفاعلين في تمويل العمل العسكري وتوظيف المشاعر الدينية وعمليات التدريب وتهريب السلاح والأنفاق على المعلومات من أسماء معروفة، مع أن التحقيق طال العديد من الكوادر المالية التي كانت تعمل في البنك المذكور بحسن نية.

ومن المفارقات الطريفة الجديرة بالأهتمام أن الكاتب الأميركي (جون كولي) أورد في الصفحة ٣٢ - الفصل الثاني من كتابه «حروب غير مقدسة» أن أسرائيل عرضت على وكالة المخابرات المركزية كمية من السلاح السوفيتي ذكرت انها أستولت على تلك الكميات من خلال حروبها مع الجيوش العربية التي تركت تلك الأسلحة كغنائم بيد القوات الأسرائيلية، وقام الوسطاء في وكالة المخابرات المركزية بتمرير صفقات الأسلحة المذكورة مقابل الثمن الذي دفعته منظمة الجهاد الى أسرائيل

بعلمها أو ربما دون علمها عن طريق الصندوق المالي المشترك لدعم الجهاد الإسلامي في أفغانستان والذي تموله المملكة العربية السعودية ودول خليجية أخرى ومهما كان الأمر فقد أنفقت الجهاد والمخابرات الأسرائيلية والمخابرات المركزية على هدف واحد.

أن المخالفات المالية التي تم كشفها وأجراء التحقيق بموجبها أرقام تتناسب مع حجم الأنفاق وموجباته حيث أشارت بعض المصادر أن المبلغ بين ١٢ - ١٤ مليار دولار أمريكي بينما تشير مصادر أخرى من بينها عميد الصحافة الباكستانية السيد احمد رشيد أنها ٤٥ مليار دولار تم تمريرها من خلال بنك الاعتماد والتجارة، بينما تشير بعض الدراسات الى أن خسائر البنك الدولي المذكور تصل الى ٩ مليارات دولار.

أخفى السيد (آغا حسن عابدي) بالرغم من ان الأسماء التي طالها التحقيق وتمت تسويات مالية من أبرزها مع مسؤول سعودي قام بدفع مبلغ ٨٠ مليون دولار لتخليص ذمته كعضو في مجلس إدارة البنك المذكور.

غير أن السيد عابدي الذي كان مؤسساً ورئيساً لمجلس إدارة البنك المذكور لم يدفع مبلغاً من المال ولم تتم التسوية معه بعد أن أنتقل من الباكستان الى الولايات المتحدة الأمريكية دون أن يكون مشمولاً بمنع السفر أو تسديد ما تبقى بزمته كرئيس لمجلس الإدارة لبنك الاعتماد والتجارة الدولي بالنظر لكون ثروته المالية تصل الى ٢٠ مليار دولار يعمل بها من داخل بيته في الولايات المتحدة والذي أعده قبل أن ينهار البنك المذكور وتصل الأمور الى تصفيته وأعلان أفلاسه وترميم واقع الحال ليشمل العديد من المساهمين والعاملين الأبرياء في المؤسسة المالية الكبيرة المذكورة.

وبقيت مسألة تجاوز أسمه من بين الأسماء التي طالها التدقيق والتحقيق وأنسحابه من الوسط المالي والتجاري والشركات والسياسي لغزاً لم يجد له حلاً من المحللين ولا تطرق له كاتب أو صحفي سواء في الباكستان بلده الأول أو في دول الخليج العربي ساحة العمل التي بدأ بها مشاريعه أو في الولايات المتحدة الأمريكية بلده الأخير حيث يقيم كما يشاع.

والسيد عابدي جزء من اللعبة الدولية التي بدأت في أفغانستان وأنتهت في العراق، ربما تتوفر عنده المعلومات التي تكشف جانب صغير من أسرار العلاقة بين الولايات المتحدة وأسامه بن لادن ومنظّمته الإرهابية والصناعة الأمريكية (القاعدة)، أو لبقية التنظيمات الدينية المتطرفة التي لم تزل تعمل في الساحة العالمية والتي بدأت تحصد ثمار افعالها في الحاقها الإساءة البليغة والكبيرة بالأسلام والمسلمين حين يصير الفعل الإرهابي والدعوة للقتل صفة من صفات الأسلام وهو منها براء.

بقيت علاقة آغا حسن عابدي وتنظيم القاعدة محاط بالسرية والغموض.

وبقيت علاقة آغا حسن عابدي بالولايات المتحدة الأمريكية محاطة بالسرية والغموض.

وبقيت علاقة آغا حسن عابدي بإسرائيل محاطة بالسرية والغموض. وفي كل الأحوال سيزيح المستقبل القريب علاقة عابدي بالقاعدة وبأمريكا وبإسرائيل.

وعودة للحديث عن الأفعال المتطرفة التي تمارسها تنظيمات الأرهاب في العراق فلن تكون عملية بعقوبة (شمال شرق بغداد) في قتل أكثر من ٦٨ مواطن عراقي بريء آخر العمليات الإرهابية ، ولكنها دلالة عميقة على

الحرب غير المعلنة التي تشنها التنظيمات الإرهابية والمتطرفة على عموم شعب العراق، ليس عملية بعقوبة هي آخر العمليات فستلحقها عمليات أخرى داخل المدن العراقية تستهدف المواطن العراقي بشكل مباشر والذي تستهدفه عقول الإرهاب والتطرف والتي توفرت لديها بهائم تفتخر بها وتدلل دلالة عميقة على قدرة الأمة العربية أن تنتج مثل هذه البهائم التي تتفرد بها أمام أمم العالم.

وستبقى هذه التنظيمات الإرهابية المتطرفة تحارب بكل قوتها وبأصرار من يريد أن يخرب الحياة ويوقفها في العراق حتى بعد رحيل آخر جندي أجنبي، وحتى بعد أن يستطيع العراقي أن يطلب من القوات متعددة الجنسية الرحيل، فالحرب الدائرة الآن بين الشعب العراقي الأعزل والمليء بطعنات العرب والفضائيات وما خلفه الطاغية وأجهزته الخسيسة من جراح بالإضافة إلى ما ولده الأحتلال البغيض من أخطاء ومآسي وإرباك في مسيرة الحياة العراقية، وما يقدر على فعله أزام صدام وقوتهم وأمكانياتهم مع الدعم الذي يلقونه من دول مجاورة توظف قناتها الفضائية وتجمع فلول البعثيين لأيداء العراقيين، وكل هذا يدور تحت سارية العلم الأمريكي الذي يرفرف فوق قواعد قريبة من العراق.

اللافت للنظر أن التنظيمات الإرهابية لم تواجه التنظيمات السياسية في العراق، ولا قامت بمواجهة خاصة مع القوات المسلحة العراقية الجديدة، ولا قاتلت قوى الأمن الداخلي، إنما وظفت كل قوتها وأمكانياتها بقصد قتل الأبرياء من أبناء العراق، الفقراء الذين أذاقهم صدام حسين الويل والثبور وسمم حياتهم وعذبهم، وتزيد هذه التنظيمات من عذابهم ومحتهم فوق محنة المقابر الجماعية وتهجيرهم القسري حيث تم دفنهم وقتلهم في مقابر جماعية لم يتم حصرها لحد اليوم، وهجرة لم يسبق أن سجلها التاريخ على شعب من الشعوب.

وحيث لاتوجد ضوابط أخلاقية وضميرية يمكن أن تحدد أعمال الإرهاب أو تردعه، فلا مقدس لدى الإرهابيين، ولاضوابط تستطيع أن توقف أو تحدد أعمالهم وطالما اعتبر الإسلام بيوت الله أماكن للعبادة و جعلها مدارس لتطوير الثقافة الأنسانية بكل فروعها المعرفية، وطالما اعطى المسلمين شيئاً من القدسية والتبجيل والأحترام لبيوت الله ولأضرحة الأولياء والأئمة، حتى كان الدخيل إلى حرمة هذه الجوامع والحسينيات والأضرحة يجد الأمان من عدم وقوعه في قبضة السلطات أو المطاردين، كما أنه يشعر بالأمن والأمان في حرم الجامع أو الضريح.

ويتحتم على الداخل زيادة في التقديس والأحترام أن يخلع نعليه قبل الدخول، ويضع سلاحه وكل ما من شأنه أن يخدش أحترام أو قدسية المكان أو يخل بتقاليد المهيبة.

وقرأنا في التاريخ العراقي كيف كان المتظاهرين في العهد الملكي البائد يلوذون بأضرحة الأئمة والجوامع والتكيا فلاتطالبهم السلطات التي تطاردهم حين تقف على الأبواب فيفلتوا من العقاب، ولم يتجرأ أحد أو سلطة من السلطات القامعة التي مرت على العراق أن تخرق هذه الاعراف والتقاليد والقيم التي كان العراقي يلتزم بها مع ان التظاهر ضد السلطات انتهى مع نهاية العهد الملكي وبداية العهد الجمهوري.

وحين حل علينا زمن الوباء الصدامي كانت كل الأضرحة والجوامع وبيوت الله مستباحة، فلا شيء محرم أمام السلطات، ولا شيء أمامها غير ممكن حتى أن الطاغية العراقية كان يمعن في دخوله الأضرحة والجوامع بحذائه والقيام بتمثيلية الصلاة دون وضوء وهو يرتدي الحذاء ويحمل مسدسه على خاصرته، وهو ما يشير إلى بدعة لم تحدث في الإسلام من قبل ولكن الجديد الذي يؤمن به صدام كان يختلف عن الإسلام والأديان السماوية الأخرى.

كما كانت كتائب الحماية التي ظننا تحميه من غضبة الشعب تحمل اسلحتها وتدوس الجوامع والأماكن التي يسجد عليها عباد الله بالأحذية. وكان رجال الأمن يدخلون الجوامع والحسينيات يلقون القبض على الشباب المتهمين بالانتماء الى الأحزاب الدينية أو من كان يكثر من العبادة وقراءة القرآن كتهمة من التهم التي توصل الأنسان الى حبل المشنقة في زمن الحملة الأيمانية الصدامية.

وحين قامت إنتفاضة آذار ١٩٩١ في العراق وألتجأ بعض الناس الى الجوامع والأضرحة أعتقداً منهم أنها ستحميهم مؤقتاً لما تعنيه من قداسة، فقد قام الجيش الصدامي ليس فقط بقصفها بالمدفعية والصواريخ، انما قام الجيش بدخولها وأستباحتها وتهديم العديد منها وقتل الناس بداخلها.

وبعد أن تخلص العراق من الطاغية البائد، ظهرت حالات مستهجنة بأن تتخذ بعض الحركات من بنايات الجوامع والحسينيات مقرات سياسية وشخصية لها، استباحة لقدسيتها المكان وتجاوزاً على حرمان الله، فتم تحويل الأماكن المقدسة في العراق لتخزين الأسلحة والمتفجرات والمواد التي تعمل على قتل الناس، وكمثال ما تم العثور عليه في جامع أم الطبول في بغداد حين تحول قبو المسجد الى مخابيء للأسلحة الإرهاب والقتل.

كما قامت بعض الجماعات المتطرفة بأخذ الأضرحة المقدسة أماكن لتجمعها وممارسة الرقص وطقوس الفرحة وهي ترفع السلاح وسط الضريح المقدس، وقد ظهرت صور عديدة تشير الى هذه الحالات مما يعني أن قيم جديدة وأعراف دخلت عملياً الى العراق تبيح الأماكن المقدسة ولاتضع لأضرحة الأئمة الكبار أية قيمة أو احترام حين تتحول

أماكن رفاتهم الى مقرات عسكرية وتجمعات متطرفة يتم فيها تخزين الأسلحة والمقاتلين.

الأنسب أن نتذكر أن لبيوت الله قدسية ومكانة مبدجة في قلوب المسلمين، ومن الأجدر أن نظهر هذا التبجيل والأحترام في ترك بيوت الله لله، وأن لاتتجاوز عليها بأية وسيلة كانت ولأبي سبب كان.

والأنسب أن نحترم القيمة الدينية والتاريخية لهذه الرموز الكبيرة، وأن نجسد أحرمانا في عدم تحويل المكان الى وحدة عسكرية أو ثكنة.

ومن العار ان نتخذ من الاضرحة واماكن العبادة ملاذا لنا وحماية من التقابل مع الرجال، وحين نتخذها متاريس وسواتر نتوقع ان المقابل سيصيبها ويدمرها وذلك الفعل بسبب غير مباشر منا.

لذا ينبغي على رجال الدين الدعوة والأفتاء بعدم جواز أذخال الأسلحة والمسلحين الى الجوامع والأضرحة والروضات المطهرة، وعلى رجال الدين الأفتاء بتحريم تدنيس هذه الأماكن وأتخاذها متاريس في القتال مهما كانت أسبابه ودوافعه، وعلى رجال الدين أن تطلب القبض والتصدي لكل من يريد أن يدنس هذه الحرمات، وحتى تبقى هذه الأماكن تليق بعبادة الله والصلاة وتليق بالكبار من الأئمة المدفونين فيها يجب أن نجعلها خالية من مظاهر الإرهاب والموت والقتل وأشكال الإرهاب والسلاح والرصاص، وان نحترم ارادة الناس في ترك اماكن العبادة للصلاة والثقافة العلمية والدينية، فقد بدأ البعض بأسم الدين يسيء للدين، وبأسم الدين يحقق نوازعه ورغباته الشخصية وبأسم الدين يسيء لله ولكل قيم الإسلام والمسلمين.

أن هذه الأماكن التي يرفع فيها أسم الله ويؤذن فيها للصلاة ليست مباحة لأستعمالها مقرات للأحزاب والمليشيات والتجمعات العسكرية

المتطرفة والإرهابية ، ومن العار أن يتخذها أحد ستاراً وحاجزاً يحميه عند القتال فمن لا يحترم بيوت الله لن يجد سوى نهاية البائسين.

ولكن هل الصحوه المطلوبة من رجال الدين في معالجة قضية الإرهاب وفصله عن التلبس بلبوس الدين وتشويه أسسه، تقتصر على صحوه رجال الدين الذين ساندوا العمليات الإرهابية وصوروها أنتصاراً للدين؟ أم انه يشمل المختصين من علماء الأمة ورجال الدين الاخرين؟

لزم غير قصير أستمرت التنظيمات الإرهابية والعصابات ترتكب جرائم خسيصة ويندى لها الجبين بحق الأبرياء من اهل العراق بأسم الدين والأسلام زوراً وبهتاناً، حتى تحولت هذه الظاهرة الى عصابات تعيث في الارض فساداً فنقتل المسلم وتهدر دمه دون تحقيق أو محاكمة أو تهمة وتحل ماله وعرضه أستباحة، وصار حال الناس في بعض المناطق التي سيطرت عليها عصابات الشر والأرهاب لفترة من الزمن لتنتشر الخراب وتتسبب في تدمير ممتلكاتهم تحت سيف الإرهاب والرعب، ويصبح مصير الناس في ايادي بعض العابثين من باعة الضمير الذين يتقاسمون المغانم ليلاً وينفقونها في ملاذهم وموبقاتهم تحصيل عملياتهم الأجرامية كما اعترف بعضهم جهاراً على شاشات التلفاز وهم يتبرقعون بستائر الدين ومزاعم المقاومة.

تبيّن للناس الذين عرفوا قسم من هذه النماذج التافهة مقدار انحطاطها الاجتماعي وخستها وأشتهاها بسوء الخلق وأبتعادها عن أسس الدين الحنيف، امام صمت مريب من علماء الدين الذين يوجب عليهم الدين الحق ان يتصدوا لهذه الظاهرة ويفتوا بحرمه دم المسلم، وأن لا يتم قتله على تهمة الأنتماء لطائفة أو مذهب من المذاهب الأسلامية، وأن جريمة القتل لا يمكن ان تتم من قبل القاتل الذي ينصب حاله محققا وقاضيا ومفتيا وجزارا، وان حرمة دماء الناس في أعناق علماء دينهم

الى يوم القيامة، وأن رسول الله (ص) قال: «كل المسلم على المسلم حرام، دمه وماله وعرضه»، بالأضافة الى أن دماء الناس مهما تكن أديانهم وشرائعهم لا يمكن استباحتها بأسم الأسلام من قبل حفنة من المهووسين والمتمرسين على ارتكاب الجرائم وقطع الأعناق مقابل مبالغ بخسة، ونشر الرعب والخوف والإرهاب في عمليات الخطف والسلب والنهب والأغتصاب.

كما أن استباحة دماء الأخوة المسيحيين والأيزيديين والصابئة المندائية لا يمكن تبريرها سوى بالهوس الذي يسيطر على عقول المجرمين وقصور تفكيرهم، والإساءة الى الإسلام تحت شتى الحجج والذرائع، وأن ممارسة الفعل الإرهابي والأجرامي من قبل هؤلاء يدل بما لا يقبل الشك على الأنحطاط الأجرامي الذي وصلته عقلية المنخرط في التنظيمات الإرهابية وأستغلال قصور عقلة ابشع استغلال، فالرصاص ليس الوسيلة التي تهدم الفكر والدين والعقيدة، ولا الذبح يستطيع ان يثبت أركان المافيا التي تتبرقع تحت ستار الدين والوطنية، وان شراء الذمم والضمانات سمة من سمات هذا العصر، حين يتحول الضائع الى مجاهد والمنبوذ الى مقاوم، وحين يصير الساقط اجتماعياً أميراً وقائداً لمجاميع القتل والذبح.

لزم غير قصير والأبرياء يومياً تستباح دماؤهم في العراق دون ان يجدوا الصوت المختص بالوعظ والأفتاء وحماية دين الله من دنس الإرهاب حضوراً أو وجوداً، وأن يقف رجل الدين الموقف الذي يتطلبه منه موقعه ومهمته النبيلة في الأرشاد والتذكير والتبصير، أو على الأقل يدعو للتذكير بحرمه الناس وطلب تغيير المنكر باللسان من اضعف الأيمان كما يقول الحديث الشريف.

راح ضحية أعمال الإرهاب أطفال في عمر الورد يشكون الى الله ليس فقط خسة قاتليهم، ولا الغباء المطبق الذي يكمن في أرواح البهائم

المفخخة، وانما حتى في صمت رجال الدين ازاء ما يحصل والساكت عن الحق مذموم وملعون في الاسلام، لم تتحرك الضمائر حين أخذ الأعراب الوافدين الى العراق تسللا وخلصه أن يفجروا أنفسهم، أو حين تضحك قيادات الإرهاب على عقول بعض الشباب الذين يفجرون اجسادهم دون علمهم وموافقتهم، ولم تتحرك الضمائر الغافية حين حدثت مجازر كثيرة كان المقصود فيها قتل العراقيين الأبرياء، ولم تتحرك الضمائر النائمة حين حدثت مجزرة حي العامل وحين تم حرق وتفجير الكنائس والجوامع وهي جميعها بيوت الله، ولم تتحرك الضمائر حين تم قتل الناس الواقفين لشراء الخبز أو الجالسين في مجالس العزاء، ولم تتحرك الضمائر حين بقيت جثث بعض الشهداء مقطوعة الرأس على قارعة الطريق، لم تتحرك تلك الأصوات المسؤولة عن الإفتاء والوعظ والإرشاد حتى حين أدلى بعض السفلة من الإرهابين بأعترافاتهم حول إغتصاب العراقيات، وقتل الناس الأبرياء لأسباب تافهة وتأكيدهم بأن الأمير منهم لا يمكن أن يصير أميراً مالم يذبح عشرة مواطنين، وأن عبدالله حنا الملقب ابو بكر، قائد الأمة الإسلامية في جهادها.

أن ماتقوم به التنظيمات الإرهابية حرباً شعواء على الإسلام والمسلمين، ولا يمكن أن تطغي الشعارات والستائر التي يتبرقون بها على أحد ممن خبر وعرف نواياهم وغاياتهم وأفعالهم، وهم فوق كل هذا يسعون الى إرهاب الإسلام والأديان الأخرى بنماذج من القتل والمجرمين ممن أشتهروا بسوء السمعة وتردي الخلق في بلداتهم ويسعون الى نشر الفساد في الأرض مما حق عليهم انطباق نص الآية ٣٣ من سورة المائدة التي تقول «أنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع ايديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا في الأرض وذلك لهم خزي في الدنيا وفي الآخرة عذاب عظيم».

قبل فترة أفتى علماء الدين في مدينة الرمادي التي تشهد توتراً أمنياً بعدم جواز قتل المسلم من دون وجه حق، وقال العلماء في فتواهم أمس انه «لا يجوز قتل المسلم المنصوص على حرمة قتله شرعاً بغير وجه حق». وفي الوقت الذي نثمن صحة علماء الدين المتأخرة في الرمادي ندعو بصوت عالي كل علماء الدين في المناطق التي تشهد توترات أمنية وتزهق بها أرواح الأبرياء والضحايا من العراقيين أو من الذين يسمعون ويشاهدون ما يجري من ذبح للأبرياء ومن أستمرار عمليات الإرهاب والأجرام وأيهام بعض العقول الغارقة في الغباء التي تفجر أجسادها لقتل أكبر عدد من العراقيين، أن يفتوا بما يبصر من تبقى في عقله شيئاً من الوجدان والضمير، وأن يكونوا أكثر صراحة في الإشارة الى الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تحرم وتجرم الإرهاب وقتل الأبرياء والإنتحار، بالإضافة الى عقاب ومصير القاتل ومن يساهم في ترويع وإرهاب الناس.

ومما يثير الأستغراب ذلك التراخي والأبتعاد عن تشخيص نظرة الدين الإسلامي الى تلك الأعمال الإجرامية، حتى صار الفعل الإرهابي والإجرامي لصيق بالدين الحنيف ظلما وزورا وبهتاناً، مما يستوجب صحة ضميرية وعقائدية لحماية الإسلام من التهم التي تلصق به، ومن تلويث سمعته النقية من قبل هذه النماذج، مما يتطلب من كل رجل دين مخلص لله ولدينه ومختص بالأفتاء ومقتدر على الكتابة والوعظ أن يقول ويكتب ويفتي ما يملكه عليه الضمير، مثلما قام بعض رجال الدين في المملكة العربية السعودية بالأفتاء بجواز قتل المسلم في العراق وساندوا التنظيمات الإرهابية وباركوا افعالها وبث افكارهم المتلبسة بالفكر الإرهابي والمعادي للسلام والإسلام.

علينا أن نفضحه أسماً وشكلاً وممارسة.

والمتمعن في الدفاع الباطل عن التنظيمات الإرهابية الذي يرد على لسان بعض المعلقين والكتاب في صحيفة عربية صفراء تنفرد بتسمية القاتل بن لادن بالشيخ والإرهابي الظواهري بالمجاهد والملا عمر أمير المؤمنين وتوزع الألقاب والصفات جزافاً، والمتمعن في رسالة الإرهابي الزرقاوي التي يحرض بها على القتل وزرع الفتنة ونشر السموم في حياة العراقيين دون أن يعفي أحد من هذا الموت الذي تتبناه تنظيماته الإرهابية باعتبار أن الموت والقتل هو الهدف الأساس في هذه التنظيمات، والمتمعن في العمليات الغبية التي تفجر بها البهائم البشرية أنفسهم من أجل قتل أكبر عدد ممكن من الأبرياء العراقيين في الأماكن المقدسة، والمتمعن في الأصوات المبحوحة والرسائل المسعورة التي صدرت عن هذه النماذج النكرة التي تتبرقع باسم الإسلام دين السلام والمحبة دون أن تفهم حرفاً واحداً منه فقد مسح الله ضميرها وعقلها وسلب لبها فأصبحت كالأنعام والبهائم المسعورة لاتعي ولا تتلمس طريق الحق، ليس لها طريق سوى أن تلغ الدماء كالوحوش الأصلية فيصبح موتها وموت الآخرين الوسيلة الوحيدة التي تفهمها وتعرفها وتجيدها، الرسالة المنشورة على صفحات الأنترنت الموجهة من قبل مسعود يدعى (سلطان السديري) من المملكة العربية السعودية الذي يرقص ويوزع الحلوى لمقتل الشيعة العراقيين وسفك الدماء المسلمة في الشهر الحرام ووسط الأماكن المقدسة مثلاً لهذه العقليات التي تدعي زوراً إسلامها في هذا القرن الجديد.

والمتمعن في رسالة المدعو ابي حفص الذي ينفي أن يكون للقاعدة يد في هذه الأفعال الخسيصة، دون أن يجد تبريراً واحداً يقنع العراقيين أن تنظيمات القاعدة وصنائعها الذين لم تزل لحد الان صلاحيتهم نافذة و

من المسؤول عن الإرهاب في العراق؟

لغرض استثمار عمليات القتل الموجهة ضد أهل العراق واستغلال المناسبات الدينية والتاريخية الوطنية التي يتجمع بها الناس لغرض إيقاع أكبر الخسائر بينهم، بدأت الأبواق التي تنسجم وتتناغم في فرحتها بموت العراقيين توجيه الاتهامات الى الولايات المتحدة الأمريكية كونها الطرف الذي يستفيد من العمليات في إدامة واستمرار الاحتلال في ظل الإرهاب الأمني والوضع الاستثنائي للعراق وعلى إسرائيل المستفيدة من موت العراقيين وإرباك حياتهم الأمنية واستمرار بقائهم بهذا الشكل من عدم الاستقرار المزوج بالخوف.

بعض الفضائيات العربية والصحف الصفراء تحاول أن تلوّي الحقيقة وإبعاد الأتهام عن القتلة السفلة وعناصر الإرهاب والبهائم التي تعتقد ان لها دين مثل باقي البشر، وتحاول أن تجد ذريعة للدفاع عنهم وأبعاد الشبهات وذر الرماد على العيون، كما تحاول أن تحرف الأنظار عن متابعة هذه التنظيمات التي ابتليت بالإرهاب.

تتحمل أمريكا كونها البلد الذي يحتل العراق مسؤولية المحافظة على الأمن وضبط الحدود ومنع التسلل وتعزيز القوات الأمنية الوطنية وتأمين كفايتها من الأجهزة والمعدات للقيام بواجباتها، هذه الحقيقة و هذا ماقاله المرجع الديني السيد السيستاني وما يقوله العقلاء والحكماء في هذه الأمة التي ابتليت بالاحتلال والإرهاب الذي يتسلط عليها من أديعاء الدين ومن المتشدقين بمحاربة المحتل فيم يبالغون في ارتكاب الجرائم والتلذذ بسفك دماء العراقيين، ولكن هذا لايشخص القاتل الحقيقي والمجرم الذي

صناعتهم المشبوهة قائمة لم تنته صلاحيتها لحد اليوم لحين ترتيب أمور المنطقة ورسم الخارطة الجديدة في الشرق الأوسط التي بدأ العقلاء من قادة الأمة وزعمائها بالتفكير بها لغرض العمل على تنفيذها كجزء من المخطط الدولي الجديد لم تقم بهذه الاعمال.

التطرف الديني والتحجر في الفكر والانغلاق والعماء العقلي في التفكير والعمليات الإرهابية التي حدثت وتحدث في العراق تدلل بما لايقبل الشك أن التنظيمات الإرهابية وبالتعاون بينها من تستغل وحدها الأوضاع الشاذة التي آل اليها العراق بفضل الاحتلال الأجنبي للأقدام على عملياتها الانتحارية المميزة وزرع الموت في طرق العراقيين لغرض قتل أكبر عدد ممكن منهم.

العمليات التي زرعت الموت بانتحار بهائم في كوردستان لم تكن بقصد قتل الأمريكان، وعمليات البهائم في الإسكندرية (جنوب بغداد) لم تكن موجهة للأمريكان، وعملية قتل الشهيد الحكيم ومقر الأمم المتحدة لم تكن موجهة للأمريكان، وعمليات الانتحار في أسواق الحلة والدورة وبغداد الجديدة لم تكن بقصد قتل القوات الأمريكية أو الأجنبية، وعمليات قتل الناس في كربلاء والكاظمية لم تكن قطعاً بقصد ايذاء الأمريكان والعمليات التي تستهدف عمال وفقراء العراق لم تكن بقصد قتل الأمريكان أو مس مشاعرهم بسوء، وإذ تتوضح نية التنظيمات الإرهابية في عدائها لكل مسعى باتجاه الخير والأمان، وكراهيتها لكل ما هو طيب من أعمال بين العراقيين وتتوجه بقصد الى الطبقات المعدمة والفقيرة والكادحة المنتشرة في الأوساط الشعبية، وإذ تشن هذه التنظيمات العمليات الحربية وبالإمكانات المتوفرة لها، فإن الأمر يدعونا أن نضع جانباً من المسؤولية على عاتق القوات المحتلة في المحافظة على الأمن،

بعد أن أقدمت قوات الاحتلال على قرارات ليس لها منطوق ولا تبرير معقول في حل الجيش العراقي دون تصفيته من العناصر البعثية، وحل قوات الحدود دون استغلالها في حماية الحدود، وحل قوات الشرطة والأمن الداخلي دون وجود البديل، وعدم سحب الأسلحة والمعدات العسكرية من أيادي الناس بعد ان يطمئنوا الى الأمان وسيادة القانون في البلاد.

هذه المسؤولية تقع على عاتق ورقبة المحتل، الذي يتحمل مسؤولية المحافظة على الأمن بعد أن أقدم على بعثرة الأجهزة القادرة على حماية الوضع الخارجي والداخلي دون أن يفكر بالبديل مع أن دراسات عديدة قدمت تحذر المحتلين من الأقدام على مثل هذه القرارات.

وإذ تحاول التنظيمات الإرهابية التي تفضح نفسها في سرورها البالغ بسفك دماء المسلمين من أهل العراق في الشهر الحرام وفي الأماكن المقدسة وفي المناسبات المقدسة، وإزاء تفجير البهائم لأنفسها دون رادع ضميري أو إنساني، فانها تدلل قطعاً إنها تلتزم بدين غير الإسلام لايمت لدين السلام والتأخي والمحبة والقيم بصلة فالإسلام منهم براء.

وستبقى هذه التنظيمات الإرهابية ومن خلفها صحف وفضائيات عربية تلعب دوراً خطيراً في محاولة المساهمة بإيذاء أهل العراق واعتقادهم بدفع الأمور باتجاه الحرب الأهلية، وتخريب العراق، وشخص أهل العراق عناصر ضمن هذه الصحف الباهتة التي أصبحت تقيء بما يقوله الإرهابي بن لادن والظواهري والملا عمر وتتحدث بلسانهم بعد ان كانت تتحدث بأسم الطاغية العراقي البائد وتحرص على نشر رسائله الصوتية وهو يتوعد ويهدد الدنيا والحقيقة انه كان يقبع في جحور الثعالب حين تم القبض عليه، وفضائيات وظف بعض من يعمل بها أنفسهم لخدمة

أصحابها المتلبسين بفكر الشيطان المزدوج، بأدوار لاتقل خطورة عن الإرهابيين، فهم صنائع أمريكا وخدامها غير أنهم يحرصون زعماً قتالها وهم أنفسهم تحت ظلال الراية الإسرائيلية التي ترفرف فوق رؤوسهم وعقولهم المريضة.

ستبقى تنظيمات الإرهاب متخذة ساحة العراق عملاً لها بعد أن تم تحديد نشاطها في أفغانستان، فعبرت عملياتها موجهه ضد الشيعة في العالم سواء في العراق أو في باكستان و متخذة من المناسبات الدينية التي تستفزها دينياً ونفسياً ذريعة للاندساس وقتل الأبرياء، وستبقى الأصوات المبجوحة تحاول الدفاع عن هذه التنظيمات غير أنها اسقط في يدها أن تعرف سبب إقدام التنظيمات الإرهابية بقتل الإنسان دون أن تتعرف على دينه أو قوميته أو مذهبه، فشبكات الإرهاب ليس لها دين ولاقيم ولاأخلاق ولا تحترم تقاليد ومقدسات الأديان في كل زمان ومكان. ستبقى التنظيمات الإرهابية تكرر افعالها الخسيصة في العراق مادامت الأمور منفلتة والأمريكان غير جادين في استتباب الأمن، ومادامت القوى الوطنية في العراق منشغلة عن رد الفعل تجاه هذه القوى الشريرة التي تريد السوء بالعراق وأهله.

أنتشر التطرف في الزمن الصدامي البغيض، ووجد له الأرضية الصالحة للانتشار والنمو، وتم تأجيج الطائفية بأساليب ناعمة وبطيئة لكنها واسعة وسريعة التفشي والانتشار، بالإضافة إلى عزوف العديد من العراقيين عن الإلتزام بالنظريات السياسية التي عكست فشلها الذريع في العراق في الحقب الزمنية السابقة كما وجد العديد من الناس تلك الدعوات المبطنة ملاذاً إتقاءً من جبروت السلطة أو إيماناً أو وسيلة لتجاوز تبعات الحياة في ظل حصار مزدوج، كانت تلك التنظيمات

المتبرقة بلبوس الدين تمد جسورا مع الناس لغرض كسب المغفلين والسذج في إخطبوط تنظيماتها الإرهابية وتوريطهم.

وبدأ السعي لإبراز مجالات ومفاهيم تدعو للقتل بزعم الدفاع عن النفس، والقتال بزعم الدفاع عن الدين، ولزوم الموت بحجة الجهاد، وإبراز جانب واحد من أوجه المواجهة يتمثل في القتل بالسيف وفرض الفكر بالقوة بزعم صد الفتنة أو الضلال الذي بدأ ينتشر وقتال الكفار من غير المسلمين، كل تلك الأفكار كانت تسعى لتجيش فكرة القتل والذبح والموت في عقل بعض ممن انخدعوا تحت هذه المزاعم، من أجل تحقيق مكاسب سياسية وشخصية وربما أحلام وأماني غير مشروعة.

حكم انتحار البهائم المفخخة في العراق

ضمن حملة إرهابية تستهدف العراقيين بشكل عام و عناصر الشرطة العراقية والعناصر التي تتطوع في صفوف الجيش العراقي الجديد بشكل خاص من قبل التنظيمات الإرهابية المتطرفة والتي حلت علينا بعد سقوط سلطة صدام لتمارس أفعال يندى لها الجبين في منازل الشعب العراقي المثليء بجراح الماضي الصدامي البغيض فتزيده جراحاً وألماً فوق ما به إمعاناً في إيذائه والإنتقام منه مستغلة الضعف والإرباك والإنتهاكات والوضع الإستثنائي والشاذ الذي يعيشه اهل العراق، ثمة هدف معلن وهدف غير معلن، فالمعلن أن عناصر الشرطة والجيش في العراق عملاء للولايات المتحدة الأمريكية ويجب الأنتقام منهم بأرسال بهائم بشرية مفخخة حالها حال أي بهيمة لاتحل ولا تربط يقومون بأعدادها لتفجر نفسها بقصد أحداث أكبر ضرر في الناس المحيطين بها.

الهدف غير المعلن أن هذه الهجمات ومن يقم بترتيبها وأيقاع البهائم في شرك الخداع وتوفير مستلزمات الموت بقصد إيذاء شعب العراق مهما كانت قومية العراقي وجنسه وأفكاره السياسية، فالمهم هو أحداث الموت بشكل واسع وكبير بين صفوف العراقيين.

ومادامت البهائم البشرية وغياب العقل وإنعدام الفطنة متوفرة، ومادام الشعار الكاذب في أن ماتقوم به هذه المجاميع بهدف تنفيذ أوامر الإسلام في الجهاد ضد العراقيين، والإسلام منها براء، أو انها ضد الإحتلال، فأن القتل والموت والدمار لن يتوقف في العراق مادامت ردة الفعل وقيادة الحال في العراق بيد الأمريكان.

إن هذه العناصر تعمل بحريتها دون رقابة أو تضييق أو تحديد، كما تقوم بأستئجار الشقق والغرف في الحارات أو في الفنادق بحرية تامة، وتقوم بنقل المتفجرات والعدد الخاصة بالموت بسيارات وأمام انظار الناس و بغض النظر من عناصر تعمل مع السلطة وطالما لها امتداد وشركاء داخل العراق، كما أنها تندس وسط بيوت العراقيين تأكل من طعامهم وتشرب من مياههم وتضمهر لهم الشر وتخطط لهم الموت القادم، إن العناصر التي تخطط لهذه الأعمال الإرهابية يمكن تشخيصها ويمكن معرفتها، كما يمكن القبض عليها والتعامل معها وفق الفعل ورد الفعل العراقي ولايعقل أن يتم تطبيق الأعراف والتقاليد الأمريكية عليها دون أن تعي قوات الإحتلال أن الموت عراقياً والهدف عراقياً والدم عراقياً وعليه ينبغي أن يكون التصدي لها عراقياً أيضاً وبالطرق العراقية التي تتناسب مع لغة مثل هذه النماذج التي تهدف الى قتل العراقيين دون أن تتعرف على قوميتهم أو ديانتهم أو إنتماءاتهم السياسية

كنا قد استبشرنا خيراً عند إنتقال الملف الأمني الى يد العراقيين، ولكننا لمسنا الأمور أكثر تسيباً وأكثر مرونة مع المتسللين ومع الإرهابين والوافدين الذين يمدون الخطوط والتعاون مع عناصر الشر، ولمسنا عدم فاعلية وجدية الإجراءات القانونية والقبض على الداعمين والداعين للإرهاب حتى يتخلص العراق منهم وليجدوا ساحة غير ساحتنا العراقية الطاهرة التي تدنسها وجوههم وأقدامهم حين يحلون بها.

وفي مداخلة ضمن فضائية ANN مع الدكتور عبد الحق العاني أتصل شخص يدعى نعمة الراوي ومهما كان الأسم صحيحاً أم لا ليقول أن جميع أفراد الشرطة العراقية والجيش العراقي هم عملاء وينبغي أن يتم قتلهم بهذه الطرق، أن تفكيراً بهذه الضحالة وبهذه السطحية يعبر عن

نفسية إجرامية وخلق في الصورة يدفع بأن نتصور القاتل الرخيص شهيداً، ومن يقوم بقتل العراقيين يؤدي واجباً شرعياً، وأن الموت بتفجير الإنسان نفسه غاية توصله الى الجنة!! أن عقلية متحجرة ومتخلفة مثل عقلية هذا الراوي تدل ليس على قصور في التفكير والعقل وإنما عن نزعة إجرامية غير محددة المعالم حين يفكر المجرم أن يرتكب جريمته دون أن يعرف الضحية أو يحدد الهدف والنتيجة من الفعل الإجرامي.

اللافت للنظر أن الضحايا منذ فترة غير قصيرة في مجزرة أربيل والأسكندرية وتفجيرات بغداد جميعها تستهدف العراقيين تحديداً ومن ضمنهم مدنيين أبرياء وأطفال ونساء، أن هذا الأمر لا يدعو للغرابة إذا عرفنا الهدف غير المعلن لهذه النماذج من العقليات الممتلئة بالشر والتي توزع ادوارها بين مروج للإرهاب وبين من يقوم بالترتيبات وبين من يغسل الأدمغة مع توفر عدد لا يستهان به من أبناء العرب والكردي بما عرف عنهم الإنقياد السهل وحبهم لدينهم وشريعتهم وثقتهم برجال الدين، مما يجعل مهمة رجال الدين الحقيقيين المخلصين للدين الإسلامي بصرف النظر عن مذاهبهم مضاعفة في أن يتصدوا لهذه الظاهرة المريعة والتي تهين الإسلام وتُسيء إليه وتعمل على دفع الناس لكرهية الدين الحنيف وإلصاق التهم الباطلة به.

هذه العناصر بعيدة عن الإسلام وعن قيم الدين الحنيف وتعاليمه وبعيدة عن الإنسانية ولاتفهم معاني الحياة والوطن وقيمة الإنسان، هذه النماذج لاتعرف غير لغة الهدم والقتل والدم، وهي لم تزل تختبيء وراء الظلمات تدفع بالبهايم الى الضوء ولاتظهر وجوهها ولاتعرفنا بأسمائها ولاتتحدث عما تريد، ومن يتمعن في أصوات نكرة تنطلق داخل أو خارج العراق يدرك مدى كمية الشر المتلبسة بأرواحها بحيث عميت أبصارها

فلا تعرف غير الشر لغة أبدية هدفها إبادة شعب العراق من خلال تصورها الواهم بحرب طائفية بين السنة والشيعة، وقتل أكبر عدد ممكن من العراقيين الذين كل جريمتهم انهم قبلوا بسقوط الطاغية رأس الشر وذيل الأفعى في حين تنتشر ذبول أخرى تبارك لموت العراقيين وتفرح لدمائهم رغم انها كانت تنتسب للعراق وشربت من ماء الطاهر وأكلت من زرعه ولكن جعلهم الله صم بكم لا يفقهون.

غير أن لكل قاتل أن يترك بصماته ولكل مجرم طريقة في العمل الإجرامي، ولهذا نستطيع أن نتوصل الى بصمات جرائم القاعدة في العراق.

قبل سقوط سلطة صدام حسين بأشهر تم القبض على عناصر تنتسب الى جهاز المخابرات العراقية والأستخبارات العراقية من قبل قوات الأتحاد الوطني الديمقراطي في كردستان العراق، وأُعترف ضابط الأستخبارات (كاظم حسين محمد) الذي تم القبض عليه من ضمن هذه العناصر أثناء إستجوابه، أنه كان واحداً من ١٧ حارساً شخصياً عهد اليهم حماية زعيم تنظيم «الجهاد» الإسلامي نائب زعيم تنظيم «القاعدة» أيمن الظواهري حين زار بغداد وألتقى الدكتاتور البائد.

كما أفاد كاظم حسين أن لهم (يقصد عناصر من الأستخبارات والمخابرات العراقية) دور في أفغانستان وإرتباط بتنظيم القاعدة، وأن الظواهري حضر الى بغداد مرتين وكانت لهم علاقة به.

ويسترسل كاظم ما وصفه بوجود ضباط إرتباط عراقيين، وأنه وقع في الأسر حين كان يتصل بأحد قادة «انصار الإسلام» وأسمه أبو وائل. وأبو وائل هو القائد الحقيقي لجماعة «أنصار الإسلام»، وكان ضابطاً في الجيش العراقي، تخرج من كلية القانون وأكمل دروسه في كلية

الشريعة وذهب الى أفغانستان عام ١٩٩٥ وهو على إتصال دائم مع المخابرات والأستخبارات العراقية، والمذكور ناشط في تنظيم جماعة الملا كريكار في منطقة كردستان العراق، وتؤكد المعلومات الكردية أن أبو وائل يعد قناة الأتصال بين تنظيم (القاعدة) وبين النظام الصدامي البائد ويقود مجموعة من الرجال من العرب.

والملا فاتح كريكار هو أحد القادة الأوائل للحركة الإسلامية المتطرفة في كردستان الذين أنتقلوا الى أفغانستان خلال أوائل التسعينيات وهو يحمل لقب «أمير أنصار الإسلام»، والأسم الحقيقي للملا كريكار هو (نجم الدين فرج)، وقد حصل الرجل على ماجستير في علم الحديث في الباكستان حيث عمل مدرساً في الجامعة الإسلامية، ثم سافر في أوائل التسعينيات الى النرويج حيث حصل فيها على اللجوء السياسي ثم حصل أيضاً على الجنسية النرويجية، وبعد حصوله على الجنسية زار منطقة كردستان وأعلن عن تشكيل «جند الإسلام».

كانت كوادر ومقاتلي هذه الحركة يتلقون التدريب في أفغانستان وبمساعداة عراقية رسمية، ويرتبطون بعناصر من جهازي المخابرات والأستخبارات العراقية التي تسهل لهم عمليات تنقلاتهم في المنطقة بتوفير المال والمستمسكات المزورة وغير الحقيقية المستعملة.

وبالرغم من الحملة التي شنتها قوات الأتحاد الوطني للقضاء على الفلول الكامنة في منطقة حلبجة وبياره وجبل شنروي وفي منطقة خلي حماة، والتي كان جند الإسلام قد تمكنوا فيها من القضاء على عناصر من قوات الأتحاد الوطني مثلوا بجثثهم وقتلوهم بعد أن أوقعوهم أسرى خلفاً للشرائع السماوية والقيم وشجاعة الرجال وبشكل ينم عن خسة وخبث، حيث كانت أيديهم مربوطة الى الخلف عند قتلهم، وكما تمكنوا

من إرهاب المواطنين وتهديدهم وفرض ما يقررونه عليهم قسراً وبالإكراه. وبالرغم من تطهير المنطقة من فلول هذه العناصر والقضاء على أكثرية تجمعاتها، فقد توزعت العناصر المذكورة بحكم الأوامر والتعليمات الواردة من عناصر الأرتباط العراقية، وأنسحبت من المنطقة بشكل مؤقت وإضطرابي وسريع.

ولم يعد تواجد هذه العناصر في الجبال المحيطة بمدينة حلبجة والتي تضم إضافةً الى العناصر الكردية المتطرفة والسلفية، فانها تضم أيضاً بعض الأفغان العرب، ولسهولة الهروب عبر المناطق الجبلية بإتجاه أيران والمفتوحة والوعرة ومن الصعب ضبط مراقبتها والسيطرة عليها، اضافة الى سهولة تمكنهم الإنسحاب الى داخل العراق، حيث توجد مراكز للتجمع والإلتقاء إحتياطية ومتفق عليها مسبقاً فقد بات التحكم بالسيطرة على المنطقة صعباً.

ان عدداً لا يستهان به من هذه العناصر التي أنسحبت الى الداخل من العراقيين الأكراد والعرب والأفغان والذين تدرب أغلبهم في أفغانستان، وتمكنت من الأستمكان في أماكن داخل العاصمة وفي مدن تحت سيطرة الأحزاب الكردية في كوردستان العراق. ولم تنته العلاقة الوثيقة بين عناصر هذا التنظيم وبين جهاز المخابرات والأستخبارات العراقي، حيث بقيت تعمل من خلال الخط الثاني (خط الظل) بعد إنهيار السلطة والحكم في العراق، والتي تحضر لها وخطط النظام الصدامي قبل إنهياره وسقوطه السريع، ومن بين أهم التدريبات التي تلقاها عناصر هذا التنظيم القيام بالتفجيرات والإغتيالات والتخريب في المدن.

إن التنظيمات الإرهابية تعتمد على أساليب القتل والموت بعمليات إنتحارية وزرع المتفجرات كوسيلة لتخويف المواطن وإرهابه، كما تعتمد

على التمثيل بالجنث والتطرف في النظرة الى حياة الناس وتصرفاتهم، وينسق قائد جماعة القاعدة من خلال (الإرهابي أيمن الظواهري) في العمل مع التنظيمات الفارة والمنسحبة داخل المجتمع العراقي، مستغلة الوضع الأمني المربك والتسيب في الدخول والخروج من الحدود الدولية، إضافة الى عدم معرفة المواطن العراقي من العربي أو الأفغاني من قبل القوات الأمريكية، كما أن عناصر التطرف الموجودة داخل العراق تعاونت بشكل وثيق مع هذه العناصر، وتم ترتيب عمليات الأخطاء والتستر والإيواء والمساعدة بعد كل عملية من العمليات الإرهابية من إغتيالات وغدر وتفجير وتخريب في المنطقة وخاصة في المناطق المعادية لوجود القوات الأمريكية أو الموالية لسلطة الطاغية.

ويعتمد قادة هذه التنظيمات على إدخال فكرة أساسية أولها أن قتال الولايات المتحدة الأمريكية جهاد في سبيل الله، كما أن الموت أثناء هذه العمليات سيمحو جميع الذنوب والخطايا ويذهب فيها الإنسان شهيداً الى جنان الخلد، وأن أية عملية إنتحارية تؤدي بفاعلها الى الجنة مباشرة دون تأخير، وأن للوافدين العرب من الأقطار المجاورة تأثير على الشباب العراقي المنخرط في هذه التنظيمات، وبالنظر للإندفاع الملموس من قبل هذه العناصر، يصبح الأمر أكثر تأكيداً للعناصر العربية والكردية في الإندفاع ورائها في الفعل الإنتحاري كقتال في سبيل الله كما يزعم قادة هذه الفصائل ووفق مايزينونه من أباطيل وتخاريف لأيهام الشباب المندفعين عفويا بإتجاه الألتزام بالنصوص الدينية التي يفسرها لهم شيوخهم بشكل منحرف ووفق منظار معين ينتقيه هؤلاء.

وتعتمد الفتاوى التي يصدرها قادة هذه التنظيمات على ضرورة إستعمال العنف لغرض حماية الدين وإنقاذ الشريعة من تسلط الكفار، وضرورة العمل بقوة على تطبيق الشريعة الإسلامية!! وأن كل البشر من

غير المسلمين هم من الكفار الذين يستحقون جز الرقاب، وأن الإسلام في حرب شعواء من أجل البقاء، ودون هذا الجهاد والتضحية بالنفس والإنتحار لن تقوم للإسلام قائمة، ومزاعم كثيرة تنطلي على العديد من الشباب فيقعون فريسة تحت وهم مريديهم وشيوخهم، ومن خلال هذا المنطلق المبتور يعمد الشباب المتطوع بالنظر للسيطرة الذهنية والعقلية عليه، وبالنظر لإصابته بالإغلاق الذهني وعدم تمكنه من النظر أبعد من النقطة التي يقف فيها الى أستعداد الشباب لرمي أرواحهم الى التهلكة، مما يمكن قياداته من إستخدامه أبشع إستخدام في عمليات إنتحارية يكون جسده الوقود فيها كوقود في اللعبة السياسية.

إضافةً الى التأثير النفسي والقدرة على السيطرة النفسية والتحكم في عقول الشباب المندفع تحت تأثير قدرة قيادات الإرهاب العراقي وتلبسها بلباس الدين كوسيلة لأيهام الشباب بنظافة الوسيلة والهدف الذين يعملان من أجلهما.

وإذا كانت الإعترافات التي أدلى بها ضابط الأستخبارات العراقي تدلل على بقاء الأرتباطات مستمرة، وإذا كانت الأرتباطات بين هذه الفصائل وبين التنظيمات السرية لجهاز المخابرات العراقي والتي أستعدت للعمل في الخفاء بعد سقوط النظام، لايمكن أن تكون عفوية وغير مرتبة وغير منظمة، إضافة الى تمكن (أيمن الظواهري) وهو القائد البديل للقاعدة من زيارة العراق أكثر من مرة لابد أن يترك خلفه من العقول الجاهزة لتفجير نفسها باللحظة والمكان التي تختاره، ويكون وقودها الإنسان المتفجر والواهم بأنه يقوم بترسيخ أسس الدين الإسلامي عند إرتكابه جريمة من أبشع الجرائم بحق الإنسانية وبحق الله عز وجل.

وفي الوقت الذي تنفي فيه جماعة جند الإسلام على لسان أميرها الملا كريكار أمام الجماعة والذي تم عزله لاحقاً، أي دور لها في عملية تفجير مبنى الأمم المتحدة في بغداد، وتتهم فلول وعصابات صدام، فإن جماعة متطرفة وتنهج الفعل الإرهابي سلوكاً في عملها تدعى (سرايا مقاتلي الجهاد الإسلامية) أعلنت مسؤوليتها عن هذا الفعل، في حين أعلن تشكيل ما يسمى بـ(جيش محمد)، أن سرية عبد الله بن عياض هي التي قامت بالعملية، وفي موقع أصولي على شبكة الأنترنت أعلنت كتائب أبي حفص المصري التابعة لتنظيم (القاعدة) مسؤوليتها عن القيام بحادث التفجير نفسه، ومهما أبتعدت هذه التشكيلات عن الحقيقة أو اقتربت منها فإن الإرهاب فعل يوحدتها وتتسابق للزعم أنها من ارتكبه بالرغم من وقوعها في الزعم والتخبط والتلاطم فيما بينها، غير أنها فيما يبدو تنظيماً واحداً يتخذ له عدة أسماء، يوحد الوسيلة في اعتماد القتل والإرهاب نهجاً تتميز به هذه التنظيمات، وأن التغيب عن الهدف الأساس والحقيقي من الفكرة يتم حجه عن أنصارها، وأن الجهة التي قامت بهذا الفعل أياً كانت تسميتها تدل ليس فقط على قصورها في التفكير وضاحتها في التصور والإختلاف، إنما بأعتمادها الإرهاب كوسيلة ليس لديها غيرها إذ لم نسمع أو نشاهد أية وسيلة أو طريقة أخرى في عملها، متناسية أن إيذاء الناس مهما كانت دياناتهم محرم في الديانات السماوية، ومن قتل إنساناً ظلماً وكان بريئاً فكأنما قتل الناس جميعاً، وأن الطريق إلى الجنة لا يمر عبر المتفجرات والموت والخراب والدم والمأساة التي تتركها في نفوس أناس يشكون إلى ربهم ظلم الفاعلين، ولا يمكن للجريمة أن تمر أمام أعين الله دون عقاب.

ويقيناً لن تكون عملية القاعدة المشتركة مع ذبول السلطة الصدامية في

أغتيال الشهيد السيد محمد باقر الحكيم التي تمت في مدينة النجف الأشرف هي الأخيرة في العراق، فستلحقها عمليات أخرى بالنظر لتوفر جميع الظروف التي تسهل لهم القيام بهذه العمليات، ومادامت السلطات العراقية وقوات الأحتلال لم تتخذ أساليب الردع والحماية المقبولة في غلق الحدود ومنع تسرب العناصر الإرهابية والأفعال التحريضية والتجسسية التي تقوم بها فضاءات عربية معروفة.

وليس غريباً أن يكون لبعض مراسلي القنوات الفضائية ممن يرتبطون بتنظيم القاعدة الإرهابي دور ملحوظ في العراق، مثلما ليس غريباً أن يختفي عنصر القاعدة الخطير (تيسير علوني) في منطقة الفلوجة في العراق ليظهر في أسبانيا حيث يتم القبض عليه من قبل البوليس الأسباني بتهمة الإرهاب العالمي متلبساً بتهمة عديدة قد يكون من بينها المساهمة في جرائم ضد الشعب العراقي ومد الإرهابيين بالمعلومات والتخطيط لعملياتهم.

والمتمعن ملياً في المشهد العراقي يجد أن الدور الذي تلعبه التنظيمات المتطرفة والإرهابية دور لاملح له في المشهد العراقي، ولا يمكن له إن يستقر أو ينجح في العراق بأي شكل من الأشكال، ويعبر عن غطاء فوقي لايعي خصوصية العراق ولا ملامح الإنسانية، ويحاول أن يفرض عليه بالقوة والقسر شكلاً بائساً من أشكال الدول التي سبق أن أقامها في أفغانستان تحت ظل سلطة طالبان التي استهجنها العراقيين ولن يقبلوا بها بأي شكل ومهما كانت التضحيات، يبدو انه بدأ يأخذ علامة فارقة حين يتم إقتران الدين الإسلامي بالإرهاب، وهي معادلة محزنة ويساء فيها إلى الدين الحنيف، دين السلام والمحبة والحوار.

ومع أن مشهد الإرهاب الذي انتقل من أفغانستان ومن بعض الأماكن

العربية متسللاً الى العراق لا يبدو نشازاً أمام حالة الإنفلات وغياب السيطرة على مداخل ومخارج الحدود الدولية وحركة الأجانب داخل العراق، إضافة الى توفر المواد الأساسية والأدوات المستعملة في الجرائم وتوفر عناصر من الشباب المندفع والمغيب عقلياً ونفسياً تحت تأثير الحاجة المادية، وانتشار الغيبات و الوهم الذي يمارسه بعض من رجال الدين البعيد عن العقل والقيم السماوية، ممن يفتقد لأي مشروع إنساني بقصد إعلان نفسه ولياً أو قائداً أو رمزاً، وتسجيل أعداد تلك الشباب كأرقام جاهزة للانفجار في أي مكان وضد أي شخص وفي الزمن الذي يقرره قادتهم، مع عدم وجود الرادع القانوني الذي يمكن أن يؤثر في إيقاف هذه الأفعال، وليس أكثر تجسيدا لكل هذا قيام أحد الانتحاريين تفجير نفسه وسيارته بقصد قتل أكبر عدد ممكن من العراقيين في مكان يتواجد فيه العمال العراقيين قرب مبنى الأمم المتحدة في بغداد وقيام إنتحاريين بتفجير نفسيهما أمام محل لكي الملابس في مدينة كركوك دون أن يقتلا سوى نفسيهما، أو ما قام به الملعون (رائد منصور البنا) في تفجير نفسه وسط حشد من اهالي الحلة المدنيين في السوق الكبير ليقوع أكثر من مائة قتيل ومئات الجرحى، أو ضمن العمليات الإجرامية التي تدل على خسة وقصور القتلة وغباء البهيمة المنتحر.

وإذ تتوضح الصور يوماً بعد يوم فيظهر الحق ويندحر الباطل، ومن اللافت للنظر أن دولة تجيش إعلامها وقنواتها الفضائية وبرنامج مخصص للصراخ في شتم العراقيين والحث على قتلهم وبث الطائفية وإتهامهم بموالة الصهيونية ومحبة الولايات المتحدة الأمريكية التي احتلت بلادهم، تمارس السياسة المزدوجة وفق مفاهيم ومعايير لاتعبر إلا عن شيزوفرينيا إعلامية وسياسية، فتكشف أوراقها وتسقط ورقة التوت

عنها، ليس فقط في وجود القواعد الأمريكية التي تتواجد على أراضيها، وليس فقط في مكاتب العلاقات التجارية مع إسرائيل، وليس فقط في رفرفة الأعلام الإسرائيلية والأمريكية فوق أراضيها، انما بالدعوات الرسمية والصريحة لمسؤولين إسرائيليين في وضح النهار وأمام عدسات قنواتها التي لم تستح عند بث الخبر.

نشرت صحيفة «معاريف» الاسرائيلية قبل أيام ان «نائب وزير التعليم الإسرائيلي الحاخام ميخائيل مالكيئور» قام بزيارة لقطر بناءً لدعوة رسمية من صندوق قطر الذي تقف على رأسه عقيلة أمير البلاد. وقالت ان المسؤول الاسرائيلي التقى أول من أمس وكيل وزارة الخارجية القطرية «الذي أعرب عن رغبة بلاده في دفع العلاقات بين البلدين» مشيرة الى ان رئيس الحكومة الاسرائيلي ارييل شارون حمل مالكيئور رسائل الى القيادة القطرية ووفقا للصحيفة، شارك مالكيئور في «مداولات ومشاورات» تناولت التغييرات في الشرق الأوسط والدور الذي يمكن لقطر أن تلعبه، مشيرة الى أن المداولات جرت بعيدا عن حضور ممثلي الإعلام، بإستثناء صحافي من هيئة الاذاعة البريطانية «بي. بي. سي».

واعتبرت الصحيفة الزيارة بمثابة «سنووة أولى في ربيع إستئناف العلاقات بين اسرائيل ودول عربية»، معيدة الى الاذهان ما قاله وزير الخارجية سيلفان شالوم عن أن اسرائيل بصدد إقامة علاقات دبلوماسية مع سبع دول عربية، منها قطر والمغرب وعمان، وأن الإتصالات جارية مع بعضها في هذا الصدد، وسط أنباء عن أن قطر المرشحة الأولى لإستئناف العلاقات الدبلوماسية.

وأمام زيارة شمعون بيريز الى تلك الدولة، وإزاء الاحتفاء والترحيب الذي لقيه من المسؤولين في البلاد وفي القنوات الفضائية التي أشتهرت

ببرامج الصراخ العربية فيها، لانجد تفسيراً سوى أن الازدواجية في المواقف ليست غريبة على تلك البلدان، فهي لم تزل تريد إغاضة خصومها بأي ثمن وبأي شكل كان، حتى ولو وقعت في التناقض ووصلت الى آخر حدوده.

ومع كل هذا تزعم القناة الفضائية أن الموساد ينتشر في كردستان العراق، ومع كل هذا ينبغي أن نحارب الأمبريالية والصهيونية، ومع كل هذا العار الذي يجلل السلطة والقناة التي رفعت علمها المعادي لشعب العراقي ومستقبله، ولاندري ماذا سيقول مفتي الجزيرة وأي فتوى سيقدمها لمريديها وهو يتلمس الوجود الصهيوني والأمريكي في دولته، وهو ينحني أمام شمعون بيريز بعد أن أصدر الفتاوى التي تدعو لقتالهم في العراق، فتوى تبيح التعامل معهم في كل انحاء الأرض بشكل اعتيادي ماعدا أرض العراق، ألا يدلل هذا على قصور في الفهم وتوظيف الفتاوى الدينية لصالح السلطات والتي صنفها الباحث الاجتماعي الدكتور علي الوردى بأنها فتاوى وعاظ السلاطين، وما تزال تلعب تلك الفتاوى دوراً تخريبياً وإرهابياً لتأثيرها المحدود في عقول السذج وممن انطلت عليهم خدعة بعض الفقهاء ممن وظف نفسه لخدمة السلطان وحقيقة فتاواهم وهم يعملون تحت أمرة السلطان ورغباته دون صحوة من ضمير أو خجل، ولم نزل نسأل متى يصحو العقل العربي الغافي تحت تأثير تخدير أقراص الدين الزائفة التي لاتمت للإسلام بصلة والقومية الشوفينية التي أعمت البصيرة والبصائر والتغطرس الفارغ الذي اعمى عقول وقلوب الأعراب.

لم نزل بانتظار الصحوة من رجال الدين التي ينتصرون فيها لدينهم وضمائرهم في وقفة إنسانية تدافع عن الإسلام وتمنع تشويبه وتحارب الشر والإرهاب في كل مكان وزمان.

تعاقب القوانين الجزائية في جميع البلدان على تهمة التحريض على ارتكاب الجريمة، وهذا التحريض يأخذ اشكالاً عديدة منها المادي ومنها المعنوي.

فقد يكون التحريض بالكلام أو بالفعل، بالكتابة أو بالخطاب الشفهي، بالخداع أو بالسيطرة على ذهنية الفاعل، بالحث واستغلال مشكلة نفسية أو شخصية لدفع المتهم لإرتكاب جريمته.

وتعتبر القوانين الجزائية تهمة التحريض من التهم التي توجب إنزال العقاب بالمتهم الذي يثبت تورطه بفعل التحريض، ويتم إيقاع الجزاء القانوني عليها بما يتناسب مع عقوبة الجريمة التي وقعت بناء على فعل التحريض، مما يوجب على قاضي التحقيق إجراء التحقيق الأبتدائي مع المتهم عن هذه التهمة ومن ثم تدقيق الأدلة المتوفرة في مرحلة التحقيق وإحالة المتهم الى المحكمة المختصة لمحاكمته عن التهمة المسندة اليه بموجب قرار احالة.

والتحريض يعتبر جريمة من الجرائم التي تخل بأمن المجتمع ودعوة صريحة أو مبطنة تدفع بعض مرضى النفوس لأرتكاب جرائمهم تحت شتى الأسباب والمبررات.

ويتخذ دعاة التحريض على الجريمة من أسباب وذرائع يتم التبرقع خلفها ويتخذونها ذرائع أو غطاء يدفعهم لممارسة فعل التحريض، ومن بين هذه الذرائع والأسباب الزعم بضرورة إحترام الأعراف والتقاليد أو الإساءة والإهانة الشخصية أو الدفاع عن الشرف أو العائلة، أو الدفاع عن الدين أو الوطن.

وظهرت في الفترة الأخيرة تنظيمات إرهابية أتخذت من ستار الدين الإسلامي غطاء للقيام بأرتكاب جرائمها ضد الناس المدنيين الأبرياء

بزعم محاربة الأبرياء العالمية، كما قامت التنظيمات الإرهابية المذكورة بممارسة الأفعال الإجرامية في القتل والأذى والذبح تحت حجة الدفاع عن الأسلام والشريعة وحماية الدين، ثم أستطاعت هذه التنظيمات الإرهابية والمتطرفة كسب كراهية وإحتقار الناس في شتى بقاع العالم، وإستنكار رجال الدين بالنظر لتعارض الديانة الأسلامية مع خسة أفعالهم وأعمالهم المشينة المتعارضة مع سماحة الدين الأسلامي.

وأعتمدت التنظيمات الإرهابية التأثير في عواطف بعض المدفعين من المتطرفين دينياً أو من الشباب المبتلين بالعقد النفسية، وإستغلال الشباب اليأس أو من ابتلى بعقد كراهية المجتمع أو المدفع لارتكاب الجريمة لوقوعه في شرك الخداع انه يرحل بعد ارتكاب الجريمة الى الجنة، بالإضافة الى أستغلال العواطف الحقيقية في الكراهية للولايات المتحدة الأمريكية من قبل بعض المتطرفين سياسياً.

ومارست هذه التنظيمات فعل التحريض كوسيلة من وسائل الوصول الى عناصر مهيئة لأرتكاب الفعل الجرمي حتى وإن أدى الأمر الى القيام بأرتكاب جريمة قتل النفس بغية قتل الآخرين، وسلوك طريق الأنتحار بتفجير الشخص نفسه من أجل أيقاع أكبر مساحة من الأذى بالآخرين.

ولهذا لجأت هذه الجهات الى القيام بجرائم متعددة منها تفخيخ الجسد البشري للشخص المغيب عن التفكير الأنساني، بالإضافة الى كونها تقصد من تفجير الشخص نفسه قتل أكبر عدد ممكن غير محدد وغير معروف من الناس، كون المحرض أو من يعد البهيمة المفخخة في منأى عن تفخيخ نفسه فهو يدفع بهذه النماذج للموت ويتفرج عليها متشفيماً بالموت القادم للبهيمة وللناس الآخرين.

وبالرغم من تشخيص دقيق لحركة هذه التنظيمات المتطرفة والإرهابية

، الا أن التحريض على إرتكاب جرائم القتل أخذ أشكالاً متعددة سواء بالتحريض الخطابي في المنابر أو في الفضائيات والقنوات الإعلامية أو بالكتابة في الصحف وصفحات الأنترنيت.

فقد لجأ بعض المحرضين الى إستغلال مكانته ومجال عمله في التحريض على القتل بأعتباره عملاً دينياً، والدين من الدعوة لارتكاب الجريمة براء، ويتخذ بعض هؤلاء المحرضين من المنابر الدينية الطائفية والمتطرفة والأحترام الذي يضيفه عليهم أعمالهم المبنية على صدقات الناس وحسناتهم وثقتهم العالية برجال الدين غطاءً لهذا التحريض بالإضافة الى كسب ود ورضا بعض الجهات الإرهابية من أجل الحصول على عطايا ومصالح تقوم على التحريض بسفك دماء الناس الأبرياء لنيل رضا تلك الجهات.

كما أتخذ البعض من الكتابة مشروعاً للتحريض على القتل، والدعوة للجريمة تحت شتى الأغطية والستائر، ففي الوقت الذي يتباكون فيه على الوطن فأنهم يبتهجون بذبح الأنسان في ذلك الوطن الذي تناسوه منذ أكثر من ٣٠ سنة، ويدعون الناس للموت والأنتحار بأسم الإستشهاد وهم يقبعون في المدن الأوربية ينعمون بخيراتها وماحصلوا عليه من نعمتها وثرواتها التي حصلوا عليها بطرق غير مشروعة.

ويستغل البعض فسحة الحرية التي تمنحها الدول الأوربية ليمارسوا افعال التحريض على الجرائم الإرهابية ليس في بلدانهم فقط، وإنما حتى في تلك البلاد التي أوتهم ورعتهم وساعدتهم ليكونوا محرضين على نشر ثقافة الموت والجريمة ليعبروا بشكل واضح على نكرانهم للجميل وطعنهم لتلك الدول في ظهرها وعض يدها، ويكونوا وبالاً على منح تلك الدول الجنسية لهم حين تخلوا عن جنسياتهم ووطنيتهم وعلاقتهم ببلدانهم

وتبجحوا بأكتسابهم الجنسيات الأوربية بعد أن تبرأوا وأسقطوا إنتماءهم الى بلادهم التي ينتشر بها التخلف والإرهاب والطغيان والخوف والجوع والفقر.

أن التحريض المزدوج على الإرهاب من قبل هذه العناصر يعتبر مساو لما تقدم عليه التنظيمات الإرهابية العالمية ومنظمات الجريمة والتطرف الدولي، وأن الدعوة المكتوبة والتي يطلقها بعض عبر محطات الأنترنت تشكل جريمة ينبغي على الدول كافة التصدي لها ومعالجتها ومحاسبة القائمين عليها، ويمكن أن يشكل الغطاء الأساس الذي يحتمي به هؤلاء السبب الوحيد الذي يدعوهم لممارسة التحريض على الجريمة والقتل والموت وتشجيع سفك الدماء في كل بلدان الله، ولو قدر أن تم سحب الجنسية والغطاء القانوني من هذه النماذج التي ابتليت الأنسانية بشروها وتورطها في الجريمة الدولية، والريح على حساب دماء الأنسانية، والفرح عند رؤية مناظر الدم واللحم الممزق والشعوب المنكوبة لربما اعيد اليها صوابها وشعرت بانسانيتها.

أن فعل التحريض لا يقل خطورة عن فعل الأجرام والقتل الذي تمارسه بعض التنظيمات الإرهابية المتطرفة، حيث يشكل كلاهما مافيا للجريمة المنظمة، وعلى الجهات المسؤولة في البلدان الأوربية أن تعي حقيقة أن مثل هذه النماذج خطرة على المجتمع الذي تعيش به وعلى البلاد التي تخاطبها، إذ ليس من المعقول والمقبول أن يدعو محرض للانتقام والقتل من سلطة أوربية منحته الجنسية وأعتبرته مواطنا بينما لم يكن في وطنه سوى نصف مواطن، بالإضافة الى كونه نكرة من نكرات المجتمع الذي هو فيه، فأذا هو يصرخ بصوت مبوح يدعو للموت تحت راية تنظيمات الإرهاب ، وتمجيد المعتوه المجرم ابن لادن والزرقاوي وصدام البائد وبقية

الأسماء الهجينة التي يحتقرها الأنسان من كل الأديان والقوميات وفي كل هذا العالم الذي ينشد للسلام وللمحبة.

إن القانون العراقي القادم سيقصص من هذه النماذج التي تحرض على القتل والموت ضد شعب العراق، وأن الأيام القادمة حبلى بالمطالبة بالأقتصاص من هذه النماذج بالطرق القانونية حين يتم مطالبة الدول الأوربية القبض عليها وبواسطة الأنتربول الدولي للتحقيق معها ومحاكمتها وفق القوانين العراقية وأنزال القصاص العادل الذي يجعلها تصحو لأفعالها التي وصلت لحد الهوس في التحريض على القتل والموت. أن حرية الرأي والفكر محترمة ومضمونة في كل البلدان، غير أن التحريض على القتل لايتوازى مع حرية الفكر ولا الرأي والرأي الآخر، فثمة سقوط أخلاقي وجنائي يقع فيه الأنسان حين يفقد شعوره فيمارس فعل التحريض على الجريمة بدلاً من ممارسة الحوار بما يليق بأنسان هذا العصر.

يقيناً أن الوهم الذي تعيشه عناصر التحريض على القتل والموت في حمايتها من قبل الأنظمة الأوربية التي تحترم حقوق الإنسان سذاجة مابعداها سذاجة، لأن هذه الدول تحترم الأنسان وتحميه من فعل التحريض وماتسببه هذه الدعوات المريضة من نشر الموت والدعوة للجريمة ومساندة التنظيمات الإرهابية الغارقة في وحل الجرائم الإنسانية، كما أن هذه الدول تحمي نفسها وتقوم بتطبيق النصوص القانونية دون إعتبار لأي شيء وخاصة أن الإرهابين ممن أكتسبوا الجنسية الأوربية لأسباب واهية وليس لهم فضلاً على شعوب تلك البلدان ليشتيعوا الموت والأرهاب ويدعون من أرضها وتحت سمائها وفي ظل أحكامها التحريض على القتل ومساعدة التنظيمات الإرهابية التي تعاني

منها بلادنا العربية المتخلفة ومن وبائها شعوبنا المقهورة، بينما تحمي الدول الأوروبية نفسها حماية كبيرة من هذا الوباء الخطير الذي يعم النفوس الشريرة والموغلة في أمراض الجريمة بغض النظر عن نوعها وشكلها.

وشخصت بعض الدول مصادر التحريض على القتل والدعوة من قبل بعض المعروفين بنشاطهم الإجرامي ومن الذين يعاكسون تيار الحياة الإنسانية فيعشقون كل ما من شأنه الإساءة للإنسان والقانون، فيعمدون الى الدعوة والصراخ لأيقاع الأذى ومشاهدة الموت وتناثر الجثث والضحايا وأنهار الدماء وهم يقبعون في البلدان الأوربية يتشفون بهذه المناظر ويبتسمون لها، ويستمررون في إندارهم الإنساني وخطورتهم الأجرامية ونزعاتهم الحيوانية، مما يقتضي أن تكون المجتمعات الإنسانية في منأى عن الخطورة الأجرامية التي تتلبسهم ويفكرون بها، ومما يدعو هذه الدول الى إيجاد نوع من الحماية الذاتية وحماية الناس التي بدأت تتلمس خطورة هذه النماذج التي أثبتت بشكل مستمر عدم قدرتها على معايشة حياة الناس الأعتيادية ودون أذى أو تحريض وعدم إمكانية إنسجامها مع مجتمعات تحترم حقوق الإنسان والقانون، فقد كانت على الدوام تعيش بشكل مخالف للقانون وعلى خلاف دائم مع كل قيم الخير والمحبة وحقوق الإنسان، وقد آن الأوان للقوانين أن تأخذ مجراها بهذا الخصوص.

يقيناً أن عملية الخلاص من سلطة صدام حسين حدثاً مهماً وكبيراً في تاريخ الشعب العراقي و سيبقى طويلاً في الذاكرة، و قدم شعب العراق التضحيات الجسام والشهداء ومئات الالاف من الضحايا، من أجل تحقيق إزاحة هذا النظام، وترك النظام المذكور آثاره المدمرة على

جميع الأصعدة في العراق فدمر الإقتصاد وخرب منظومة القيم الاجتماعية وقتل الأمل في نفوس الناس وعاث في الأرض فساداً، وترك لنا أرتثاً من القضايا التي ستواكب حياة جيل كامل من العراقيين قبل أن يستطيع العراق أن يستعيد أنفاسه ويستنشق هواء الحرية والديمقراطية والتمتع بخيراته بشكل طبيعي.

كانت سلطة صدام تلوث الحياة والهواء وتحقنهما بكل ماهو عفن، وكانت سلطة صدام تقمع كل حقوق الأنسان حتى تدخلت في حقه بالزواج والحياة والموت والأقامة والسفر والأتصال والأنتقال والحزن والفرح والعمل والبطالة.

ولانريد أن نستمر في تعداد مساويء العهد البائد ولاذكر المآسي التي خلفها لنا حيث أنه رحل دون رجعة فقد أنكشفت كل مزاعمه وستائره وذرائعه وأنفضحت طرقة الملتوية وكراهيته للإنسان ولحقوقه في العراق.

و ساهمت قوى التحالف تحت شتى الذرائع وتحت شتى الأسباب في إزالة هذا النظام الذي وظف كل ثروات العراق وإمكانياته المادية لخدمة البقاء في السلطة غير عابىء بالسيادة والكرامة والشرف والمواطنة وقيمة الأنسان في العراق ومستقبل الحياة في العراق، وأستطاعت قوات التحالف أن تكشف مدى الزيف الذي كان يبرقع النظام البائد حين تخلى الجيش العراقي عن الدفاع عنه، مثلما تخلى المواطن العراقي الذي لم يكن يقف مثل هذا الموقف أزاء دخول جيوش أجنبية للعراق، مالم يكن في أعماق ضمير كل عراقي امنية إزالة صدام عن السلطة هو السبب الحقيقي وراء موقف المتفرج.

ولسنا مدافعين عن موقف قوات التحالف، ولانبرر وجود هذه القوات، إنما نطلب حالنا حال العديد من العراقيين بقاء هذه القوات ريثما يستقر

الحال والوضع ويتمكن العراقي من إنشاء حكومته المؤقتة أو الدائمة وينتخب مجلس الشعب أو برلمانه، ويقرر دستوره وشكل الحكم الذي يريده، حينها نقول جميعاً لقوات التحالف شكراً لموقفكم ووقفكم وعليكم أن تغادروا بلادنا ولن ننسى هذا الموقف لبلادكم مطلقاً، وسيغادروا حتماً.

أما أن تتشكل مجموعات إرهابية مدججة بالسلاح الذي أمدّها به الطاغية، وتنفيذاً للتعليمات التي أصدرها الجلاد قبل أن يختبيء في حضائر الدجاج مخالفاً ماتقوم به الرجال في مثل هذه الظروف، فيغتنم هؤلاء الفرص ويمارسون حالات الغدر والأغتيال الجبان لعناصر من قوات التحالف ومواطنين عراقيين أبرياء بأسم الدفاع عن الوطن، وتستثمر أفعالهم قنوات فضائية معروفة بكرهيتها للعراق.

اللافت للنظر أن جميع من أنتحر بتفجير نفسه ليحترق في جهنم لم يكن بينهم عراقي واحد، فقد كانوا جميعاً من العرب البائسين واليائسين ممن فهموا الدين تطرف وموت ودماء وأنظلت عليهم حيل الشر والشياطين القابعة في توربورا وبالنظر لما يتمتعون به من غباء مطلق يتم استغلاله في تصنيعهم أدوات للجرائم لقتل الأبرياء من أطفال ورجال العراق. أين كان هؤلاء حين كان الوطن أقطاعية مستباحة لللوج أمثال صدام والمعوق عدي والمجرم قصي؟ أين كانت وطنية هؤلاء وشهامتهم ودينهم حين كانت أشرف العراقيات تغتصب وتنتهك أعراضها في الأقبية والسجون؟ أين كانوا حين تم دفن مئات الآلاف من الأحياء من أبناء العراق في مقابر جماعية؟ وأين كانوا حين لم نتعرف لحد الان على بقية جثث شهداء العراق وأماكن دفنهم؟ أين كانت غيرة هؤلاء ومروءتهم حين كان العراقي يتضور جوعاً ويتسول في الشوارع، ويعيش الشعب على

فتات النفط مقابل الغذاء حين كان الطاغية وأولاده يتنعمون بالمليارات ويشترون أفخم ماتنتجه أوربا ويعيشون في قصور خرافية ويجمعون أفخم السيارات والحيوانات والقطع النادرة ويعيشون حياة المبادل والإنحطاط التي أظهرت أشرطة الفيديو الجزء الصغير منها؟

أين كان هؤلاء عن هذا؟ وهل وجدوا في الجندي الأمريكي ضالته حين يغتنموا فرصة في الظلام ليطلقوا عليه الرصاصة الغادرة؟ هل سقطت قوات التحالف بهذا العمل الإرهابي وأستعجلت الرحيل؟ هل لهذه العمليات جدوى وتأثير يمكن أن تكون له غير نتائج السلبية؟

هل أن هذا النهج وهذا السلوك الا تعبير يتناقض مع رغبة العراقي وتطلعاته ووطنيته وخلقه؟ هل من شيم العراقي الغدر والعمل الجبان وتفجير الجسد البشري وصولاً الى الموت إنتحاراً؟

مع أن هذا لايعفينا من القول بالأخطاء الفادحة التي ترتكبها إدارة الحاكم المدني وقوات التحالف من أجل إعادة الأمن والأمان في العراق، أخطاء ناتجة عن عدم الإستماع لوجهة نظر العراقيين وعدم الاعتداد بوجهات نظرهم، أخطاء أخرى ناتجة من عدم معرفة شخصية المواطن العراقي والعديد من قيمه وأعرافه مما يتحتم عليهم الأستعانة بعراقيين وترك الأمر للأحزاب العراقية الوطنية لمعالجة الأمر بمؤتمر وطني سريع وفعال وضرورة تطهير الجهاز الحكومي من عناصر الحزب البائد (القياديين منهم والخطرين إجتماعياً) والذين يعرفهم الناس وتقدرهم الأحزاب الوطنية، والإسراع في دفع رواتب جميع المواطنين من العسكريين ومنتسبي الشرطة والموظفين والعاملين في الوزارات الملقاة، وإعادة جهاز الشرطة الى العمل بالسرعة الممكنة لضبط الأمن والسيطرة على المدن والشوارع، والعمل بكل ماتستطيع القوات والإدارة المدنية

والأحزاب قيام المؤتمر الوطني العام لجميع الأحزاب الفاعلة في الساحة العراقية قبل سقوط السلطة البائدة، والإستعانة برجال الدين الحكماء من الذين يعرفون مصلحة الإسلام والشعب العراقي ويقدرّون الظروف التي يمر بها العراق.

حينها لن يجد أحد من عناصر الإرهاب مكاناً له يستطيع من خلاله أن يبيث السموم أو ينفث الهواء المتعفن الذي اعتاد على نفثه في هواء العراق إعتقاداً بائساً منه في إمكانية عودة الطاغية لحكم العراق، ظناً منه أنه سيحصل على التكريم المادي من الطاغية، في حين أنه يخسر شعبه وأهله ومن ثم يخسر دينه وربّه واحتقار نفسه في لحظة المراجعة الوجدانية حين يقوم بقتل الناس وإرهابهم وترويع العوائل في ليلاها وإحالة النهار العراقي الى جحيم.

إن تفجير الكهرباء وتسميم المياه وتخريب المنشآت وتفجير أنابيب النفط وسرقة المخازن وحرق الدوائر الخدمية وزرع الألغام في دروب الناس وقتل الأبرياء وأطلاق الصواريخ على الناس والمدارس والأسواق المكتظة بالناس والتفجير وسط تجمعات البشر فأنها أعمال لا تدل إلا على خسة في الخلق ودناءة في الهدف والغاية وخيانة للوطن وإنعدام تام للضمير وإنحدار للقيم ومسح لقيم الخير حين يستغل المرء ظروف أهل العراق وظروفهم فيحاربهم بضروريات الحياة.

الأعمال الإرهابية الجارية في العراق جزء من أعمال إرهابية منظمة في العالم هدفها محاربة كل شيء خير وجميل في الإنسان، ويقينا لو أن العراقيين وحدهم من أسقط صدام البائد لخرج هؤلاء أيضاً يرفعون ورقة أخرى يبررون فيها أفعالهم الشريرة زوراً وبهتاناً.

في معادلة يمكن أن توصف بالغباء تقف جهات إرهابية متشددة من

تنظيمات القاعدة ومقاتلي جند الإسلام وجيش محمد وأسماء لاعلاقة لها بالحقيقة وكل التنظيمات الإرهابية المتطرفة الى جانب سلطة الطاغية صدام، تحت ستار وحجة أن الولايات المتحدة الأمريكية تقاوت صدام، وحيث أن صدام مسلماً أولاً وعربياً ثانياً فينبغي الدفاع عنه وعن سلطته.

المتمعن في المعادلة يجد السذاجة والبلادة تحيط بها من كل الجهات. أولها أن سلطة صدام من أخطر السلطات ليس على التنظيمات الإسلامية فحسب، بل ضد كل ما هو جميل في هذه الحياة، مع عدم إيمان صدام ليس بالإسلام كدين إنما بكل القيم السماوية والأديان والعقائد والمذاهب والقيم.

ثانياً أن صدام لم يكن يتصرف تصرفاً عملياً واحداً يدل على عروبيته أو إيثاره المصلحة القومية على نوازعه المريضة، فهل كانت التنظيمات الإسلامية غافية عند إحتلال صدام للكويت المسلمة والعربية؟

ثالثاً أن الوقوف بجانب سلطة صدام يعني الوقوف ضد مستقبل الشعب العراقي، فالمواطن العراقي يحلم أن يرحل الأحتلال عنه بعد أن يتم رسم الدستور وتشكيل البرلمان والحكومة، وأن يبدأ حياته دون صدام ودون إرهاب ودون موت ودماء، والوقوف موقف المعادي لشعب العراق ليس له قاعدة، فمعاداة الشعوب لن تنجح من قبل التنظيمات المسلحة مهما كانت قوتها وتعدادها وفاعلية عملياتها الإرهابية، ومعاداة الأنسان يخرج التنظيم المسلح عن دائرة الفعل الإنساني والسياسي ويقذف به الى مهاوي العمل الإجرامي المجرد.

وقد أختارت التنظيمات الإرهابية أن تتخذ الموقف المعادي لشعب العراق وهو موقف ليس ساذج فقط إنما يدل على الغباء لأن نهاية التنظيم الإرهابي في العراق لن يكون إلا على يد العراقيين الذين

سيدافعون عن حياتهم وكرامتهم وبقائهم ومستقبلهم وكل ما هو جميل في حياتهم وستنتهي هذه الفقااعات الإرهابية الى غير رجعة.

التنظيم الذي قام بأعمال إرهابية في بغداد ابتداءً بقصف السفارة الأردنية والسفارة التركية ومن ثم الأمم المتحدة وتفجير أنابيب المياه وعمليات تسميم مياه الشرب وتفجير خط أنابيب النفط لعدة مرات وقصف سجن أبو غريب وتفخيخ السيارات في تجمعات الناس والأسواق وقتل الفقراء في أبواب المخابز وفي أماكن تجمعات العمل وفي حافلات نقل الركاب، لا يمكن أن تصدر هذه الأفعال من مواطن عراقي مهما كان تنظيمه أو اعتقاده أو تطرفه، هذه الأفعال لها جذور وأمتدادات نفسية وتنظيمية يقدم عليها شباب مخدوعين ومتوهمين أنهم يقومون بعمل مقدس، والحقيقة أنهم ينحطون الى آخر درجات الانحطاط، ويمكن غيرهم من الضحك على ذقونهم وأتخاذهم مطايا لأغراضهم الشخصية وغاياتهم المريضة.

هذه النماذج موجودة في عدة أماكن من العالم، وسجلت ظاهرة تدل على أنتشار ظاهرة الغباء عند العرب حين يقدم أنسان على تفجير نفسه لقتل الآخرين، فالأنتحار تصرف مرفوض شرعاً وقانوناً، والأنتحار وسيلة خائبة للناس اليأسين، والموت دون حق جريمة يعاقب عليها الدين ونهى عنها الله سبحانه وتعالى.

فإذا كان هؤلاء المغيبين والمنومين مغناطيسياً يتوهمون أنهم يقدمون خدمه لدينهم، فأنهم يخرجون عن الدين، وحين يتوهمون أنهم يقدمون خدمة لبلدهم، لكنهم يخربون الوطن ويؤخرون إستقلاله الناجز، وحين يتوهمون أنهم يخدمون الشعب فهم يقتلون الأبرياء دون وجه حق.

فعلى أي قاعدة يرسو هذا الإرهاب المنظم الذي دخل العراق وهو

نفسه الذي قام بتلغيم كتاب الله ليتخذة وسيلة للقتل في السعودية؟ وهو الذي يبيح الذبح بالسكين شرعاً من أجل الموت!! ولم يزل يفعل فعله دون رادع متناسب معه، ودون إجراء يوقفه عند حده، ولم يزل هذا الإرهاب يستلم المال والحلال ويدخل العراق بكل حرية مثلما يخرج منه، فلاحدود ولارادع ولاسائل ولامسؤول.

وفي تحليل سايكولوجي لهذه الأنفس الممتلئة بالعقد والراغبة بالموت لإنقطاعها عن الحياة، وبالنظر للسيطرة النفسية عليها من قبل مجموعة تستغل السذج وعديمي الإدراك والسفهاء من المعقدين وقليلي الذكاء والفهم، ليبثوا في عقولهم حب الموت وكراهية الحياة، وحب الظلام وكراهية النور ومغادرة الدنيا القبيحة من أجل دنيا تتوفر فيها النساء والجنس والشراب الحلال، ولذا يلف السذج قطع القماش على أعضائهم التناسلية عند القيام بعمليات إنتحارية ليحتفظوا بسلامتها عند ممارسة الجنس مع الحور العين، في حين أن الحقيقة أنهم يرحلون الى جهنم دون أعضاء تناسلية ودون أن تلتفت عليهم الحور العين.

وضمن حملات التصدي للعمل الإرهابي في العراق و خلال الفترة المنصرمة أطلق بعض المسؤولين تصريحات لم يكن لها محلا من الأعراب، وليس لها أي مبرر، وتهافت المسؤولين على الظهور من على شاشات التلفاز وخصوصاً القنوات المتهمه بعدائها للشعب العراقي ومستقبله الديمقراطي، والتعاطي مع مثل هذه الفضائيات لايعني سوى الأنسحاق في مخططاتها الهادفة الى الأيغال بالإساءة الى الشعب العراقي مهما كانت التبريرات.

وليس فقط التناقض الواضح بين مسؤول وآخر في التصريح، وليس فقط التنفيذ والتنصل من مسؤولية التصريح الذي يطلقه البعض، حتى

اصبح المواطن العراقي حائراً أمام كثرة التصريحات وتناقضها والتنصل منها.

وفي ظاهرة لافتة للانتباه وخصوصاً مايتعلق بالقضية الأمنية، فإن المسؤولين وبالنظر لعدم وجود خبرة أمنية في عملهم وتخصص ومعرفة في حفظ أسرار العمل العسكري والاستخباري والأمني، كانوا يتبارون لمنح أعداء العراق الفرصة لإعادة مخططاتهم وأتخاذ الحيطة والحذر مما سيقع لهم، ويتباهى الأخوة بكشفهم حتى ابسط المخططات والتدابير التي يتم اتخاذها ضد شبكات الإرهاب والإجرام. وفي تصريح سابق لمسؤول عراقي مثلما أسلفنا قد اعلن في مؤتمر صحفي ان الدول الغربية لن تسقط ديون العراق اذا اقدمنا على اعدام ارهابي أو مجرم تمت ادانته، فهل يعني هذا قبول الحكومة المؤقتة ان يصير العراقيين مشاريع للموت اليومي حتى ننتظر ان تسقط ديون صدام غير القانونية التي برقعها على العراق دون وجه حق ودون اية مشروعية والتي كانت اغلبها لحساب عائلته المنبوذة، وفي تصريح نسب للسيد الربيعي مستشار الأمن القومي أشار الى إعتقال مساعد للزرقاوي ومعه بعض الإرهابيين المتمرسين في العمليات الإجرامية وذكر أن مخلف عرسان الدليمي احد المعتقلين الثلاثة وابرز مساعدي الزرقاوي، كان مسؤولاً عن توفير الملاذات الآمنة لعناصر التنظيم وتيسير تنقلاتهم.

وأضاف ان المعتقلين الثلاثة ليسوا مدرجين على قائمة المطلوبين الـ ٢٩ من جانب الحكومة الانتقالية والقيادة العسكرية الأمنية. وأوضح ان الأمن العراقي نجح في (غرس) عناصر من الشرطة داخل شبكة الزرقاوي، وتجنيد عناصر (مدنية سنوية) موالية له ومرتبطة بعملياته في (المثلث السنوي). فهل يوجد مبرر _ اذا صح التصريح _ للأعلان عن غرس

عناصر داخل الشبكات الإرهابية؟ وهل يوجد مبرر للتصريح بتجنيد عناصر وطنية عراقية ضمن المنطقة الغربية؟ وهل أن مهمة المستشار الأمني تقتضي كشف بعض الحقائق التي يستفيد منها تنظيم الإرهاب؟! لقد بتنا نسمع العديد من الوعود والتصريحات التي لم نجد لها أثراً من الواقع، ولم نتلمس فعلاً القضاء على الإرهاب مع مايرافق العملية من ألباز وأسرار ترافق عملية إستعادة القوات المسلحة لتشكيلاتها وإعادة قوات الحرس الوطني لقوته وتفاعل عمل الأجهزة الأمنية والمخابراتية، بالإضافة الى البطء المتعمد في إستعادة قوة هذه التشكيلات مع هجمة شرسة وقذرة تقوم بها التنظيمات الإرهابية والأجرامية، بالإضافة الى ضرورة الكشف عن السبب الذي جعل القوى الإجرامية والإرهابية تتمكن من نقل جميع العتاد والأسلحة المتوفرة في مداخل ومخازن الجيش العراقي بسهولة ويسر أمام أنظار القوات المحتلة؟ وأن يماط اللثام عن أسرار ابقاء الحدود مفتوحة ومشرفة وسائبة لكل الإرهابيين العرب للتجمع في العراق؟ مع ان بإمكان القوات المحتلة ان لاتجعل النملة تتسلل من الحدود وفقاً لأمكانياتها الفنية والتقنية المتطورة، بالإضافة الى الماطلة وأستبعاد العناصر الوطنية الكفوءة والقادرة على التصدي للإرهاب والمجرمين في المدن التي حدثت بها السيطرة الإرهابية واحتلتها بسهولة لتتحكم في مصير اهلها وتسبب خراب بيوتها وتتمكن من التسلل الى مدن أخرى.

ومع اننا لم نتعرف لحد اللحظة على هذه الشبكات، ولم تعلن الحكومة المؤقتة التدابير القانونية والأجراءات المتخذة بحق القتلة ومجموعات الإرهاب التي تم القبض عليها، والتي تم إجراء التحقيق معها وتمت احوالها على المحكمة الجنائية المختصة وبقية محاكم الجنايات في العراق،

وصدرت الأحكام القضائية بحقهم، وارسلت اوراق قضاياهم الى محكمة التمييز التي قامت بتدقيق الأدلة التي أستندت عليها المحاكم في الأحكام وصدقت العديد من هذه الأحكام والتي كانت تقضي بإعدام الإرهابيين والقتلة، كما تم حصول موافقة السيد رئيس الجمهورية المؤقت على تنفيذ أحكام الأعدام.

ولم يتم التنفيذ لحد الان بالرغم من مضي مدة طويلة على صدور الأمر بتنفيذ حكم الأعدام، وينتشر خبر أن القوات الأمريكية المحتلة ترفض تسليم المجرمين لتنفيذ احكام الأعدام بهم.

أن على الجهات العراقية المختصة أن تعلن هذا الأمر وأن تصارح العراقيين بما يدور خلف الكواليس، حيث أن عدم تسليم المجرمين الى الجانب العراقي يعتبر تدخلاً فجاً في عمل القضاء والأحكام الصادرة عنه، كما انه يمنح الفرصة والسبب الذي يدعو الإرهابيين والمجرمين من التمادي والأستخفاف بالأحكام القضائية التي لن تنفذ.

أن على السلطة الجديدة أن تميط اللثام عن الأسرار والغموض الذي يلف الملف الأمني في العراق منذ أكثر من سنتين، كما أن دماء الأبرياء والضحايا والشرطة الوطنية من ابناء العراق ليس ماءً ليمكن التغاضي والسكوت عنه حتى يمكن أن يتم التحاور والتشاور مع مجموعات القتلة ومن يمثلهم في العراق.

وحتى لاتضيع حقوق وأرواح الناس الذين ينتظرون من أحزابنا العراقية أن تعيد لهم الأمل وتدحر قوى الشر والأرهاب، وتقف لهم الموقف الذي يليق بمستقبل العراق الديمقراطي والفيدرالي، حيث أثبت العراقيون تحديهم للموت والإرهاب ، حين منحوا هذه الأحزاب الأصوات في الأنتخابات التي رفعت أسم العراق عالياً.

وعلى الحكومة المؤقتة ان لاتدع الناس تتسائل وفي حيرة من أمرها، فالعراق عراقنا ومن يموت تحت عمليات الأجرام والإرهاب اهلنا واخوتنا واطفالنا، والمتضرر هو شعب العراق لاغير، وأن القضاء العراقي وبما يحمله من سمعة عراقية وطنية وتاريخ يجعلنا نثق بقراراته ومتابعته لقضايا المتهمين، ولايمكن أن نجعل لأية جهة مهما كانت تبريراً لعرقلة ومنع تحقيق العدالة، فقد ناضل العراقي طويلاً وضحى ضد اعتي نظام دكتاتوري وشمولي من اجل ان يحقق العدالة التي غيبها صدام البائد، مما يستوجب أن نتحمل جهاداً اكبر في سبيل تحقيق العدالة في العراق في الوقت الحاضر.

كشف الحقيقة في تشخيص من يقف وراء عرقلة التطبيق العادل لقرارات القضاء، وكشف الحقيقة عنمن يريد ان يبقي الحال كما هو عليه لأطول فترة ممكنة، وكشف الحقيقة عن القضايا التي صدرت بها الأحكام القضائية الباتة والنهائية وعرض المدانين على شاشات التلفاز لمعرفة هوياتهم وجنسياتهم وجرائمهم والجهات التي دفعتهم والطريقة التي تمكنوا بها من غدر العراقيين وأغتصاب نساءهم وقتلهم، وأسماء من يقف خلف عملياتهم من المحرضين والمشاركين والمطبلين لهم حتى يمكن ان يقتص منهم القضاء والقانون والشعب.

أن الشعب العراقي يتعرض الى هجمة إرهابية شعواء توظف فيها قوى الإرهاب الدولي والتطرف السلفي المارق وعصابات الأجرام التي أنطلقت من سجونها بأمر الطاغية، تساندها قوى الأمن والمخابرات والأمن الخاص وقلول صدام، تمارس الجرائم الخسيصة وبالغة النذالة، وتشيع القتل والدمار والتخريب تحت غطاء مقاتلة قوات الأحتلال الأجنبي للعراق. وبعد ان تعمدت القوات المحتلة أن تفتح مخازن السلاح وثكنات

الجيش العراقي الخالية من حراسها، وبعد ان اغمضت قوات الاحتلال عيونها حين قام النفر الضال بنقل كل موجود مخازن العتاد والمتفجرات والأدوات الخاصة بالتفجير والموت الى اوكارها، بالإضافة الى جعل اماكن خزن السلاح مباحة لكل من يريد ان ينقل من السلاح الخفيف مايرغب ويريد، وفوق كل هذا جعلت الحدود العراقية مفتوحة وسائبة ليدخلها البغاة وقطاع الطرق والمبوزين والبلداء من بلدانهم بالإضافة الى قوافل من البهائم المفخخة التي تتوفر في أزقتنا العربية وفي بلداننا المنسية.

وبسيطرة الإرهاب والعصابات على الشارع العراقي كان المواطن العراقي المتضرر الوحيد من جرائم هذه المجموعات، سواء بتعرضه للموت على الظن أو الشك أو الريبة أو المزاج، أو بمنعه من العمل وتأمين قوت عائلته اذا كان من عمال القطاع الخاص.

وبقي المواطن العراقي ينتظر أن تتمكن السلطة المؤقتة من مواجهة هذا الزخم من الأجرام، وتتمكن من توفير مستلزمات المواجهة.

وقدم اهل العراق الضحايا وقوافل من الشهداء جلهم من الفقراء والمحرومين والمتضررين من نظام صدام، ولم يتعرض عناصر الأمن الخاص والمخابرات والأمن الى أية أضرار أو ملاحقة، وبقيت هذه النماذج التي ابتلي بها العراق سائبة وتحت حماية المجرمين والإرهاب تحت زعم وواجهة العداة للأحتلال.

وبقي اهل العراق يتطلعون الى تمكن السلطة المؤقتة على مجاميع الارهاب والأجرام، وبقينا ان الحكومة تعرف منابع الإرهاب وتعرف الأشخاص الذين يريدون النيل من شعب العراق وأيقاف تقدمه وأعاقة مستقبله، كما تعرف السلطة أسماء العناصر التي تتاجر بهذه العصابات

وتتخذ من بلدان عربية مقرات وساحات لها، وتساندها فضائيات وصحف كانت تعتاش على عطاء القائد الاوحد البائد، كما اصبحت هذه العقول المريضة معروفة ومكشوفة للجميع.

ويوما بعد يوم يثبت الإرهاب انه الأقدر والأكثر ايقاعاً في الوجع والألم والدم العراقي، ويوما بعد يوم يقوم الإرهاب ومجموعات الأجرام بعمليات تتحدى فيها ليس فقط الشرطة وقوات الحرس الوطني، وانما تحدياً سافراً لكل الشعب العراقي.

وأمام المطالبة الشعبية، والحاح الناس بأن يتم عرض المتهمين من الذين يقرون بأعترافات صريحة ومصدقة من قبل قضاة التحقيق بالجرائم التي تم ارتكابها من قبلهم، وازاء المطالبة والإلحاح بكشف حقيقة الأكاذيب والأفتراءات التي يروجها بعض من عدم وجود عرب يقتلون ويفتكون بأهل العراق، وعدم وجود عناصر مخابرات بلدان عربية تستهدف شعب العراق، وجدوا انه من الضروري ان يتم عرض المتهمين على خستهم في التلفزيون وأمام المشاهدين ليدلوا بأعترافهم التي سبق ان أدلوا بها أمام القضاء.

وقد أطلعنا قبل فترة على الأحكام الخجولة التي أصدرتها المحكمة الجنائية المختصة بحق عدد من المتهمين ممن اعترف بأرتكابه أعمال حيازة المتفجرات والشروع بأرتكاب جرائم التفجير والاتفاق الجنائي على عمليات القتل والخطف والسلب، غير أن الأحكام التي صدرت تؤشر بما لايقبل الشك عدم جدية الجانب القضائي في أن يجد أحكاماً تتناسب مع جسامة الفعل والنتائج الأجرامية التي نتجت ازاءه.

وإذا كانت الأحكام الأخيرة التي أصدرتها المحكمة تخالف جميع النصوص القانونية العراقية، فانها تؤكد أن الأحكام التي ستصدر حتى

بحق المتهمين بقضايا الإبادة الجماعية والقتل والتعذيب والأغتيال ستكون بما يتناسب مع عقوبة الجنحة وضمنان حقوق الإنسان لكل متهم حتى لاتصفنا الدول المانحة للقروض بأننا أمة تعالج قتلة أولادنا وأبنائنا بالأعدام فنكون من الخاسرين.

ولكن الذي نعرفه أن الشريك يعد فاعلا للجريمة اذا ساهم مع غيره في إرتكابها، ومن دفع غيره لإرتكاب الجريمة بالتحريض يعد شريكا، كما أن الأتفاق الجنائي على إرتكاب الجنايات يعاقب عليه القانون بعقوبة الجنائية، بالإضافة الى أن قانون العقوبات العراقي أفرد باباً خاصاً ضمن الكتاب الثالث من قانون العقوبات للجرائم الماسة بحياة الإنسان وسلامة بدنه، ومنها القتل العمد، والجرائم التي ارتكبت من قبل القتلة والسفلة وعناصر النظام الساقط بحق ابناء العراق لاتخرج عن نطاق الجريمة الجنائية العمدية مما يوجب على المحكمة أيا كان أسمها أن تقوم بتطبيق النص العقابي العراقي على المتهمين بعد إدانتهم، وعدم الأكتراث لقوانين أو توصيات الإحتلال.

إن احكاماً خفيفة لاتتناسب مع التكييف القانوني للفعل، ولاترقى لمستوى جسامة الفعل المخالف للقانون، وأحكاما خفيفة تسر المجرمين وتلغي حالة الردع التي يمكن ان تكون حين يلمس المتهم ما صار بغيره ليكون عبرة له لردعه وإمتناعه عن الشروع والإقدام على ممارسة الجريمة.

وعلى ضوء تلك الاحكام صارت العدالة تحت قبضة الإرهاب وليس العكس، ومن الطريف ان يقوم صدام بإصدار قرارات الإعدام في أبسط الجرائم، بينما يتم التساهل مع المتهمين بعد سقوطه، وفي العام ١٩٩٤ اصدر صدام قراراً برقم ٨٦ لسنة ٩٤ جوّز فيه الحكم بإعدام من كان لم

يتم الثامنة عشرة من العمر قبل ان يتم العشرين من عمره، حين تجد المحكمة ان ظروف الجريمة لاتستدعي الرأفة.

ونحن نسأل عن أسباب الرأفة التي وضعتها المحكمة أمامها حين قرأت نية المتهم التي جسدها بالسفر عبر عدة دول وعبور الحدود بشكل غير مشروع بهدف قتل اكبر عدد ممكن من العراقيين وتنفيذ هذه الرغبة عمليا في افعال جرمية ومخالفة للقانون.

إن دماء العراقيين غالية وحياة أولادهم غالية ولم تزل البيوت تنوح لفقدانها أولادها التي ذبحت أو قتلت تفجيراً وقتلاً وأغتيالاً بالرصاص من قبل هذه النماذج، وسيستمر مسلسل الدم والقتل والإرهاب مادامت العقوبة غير رادعة ولاتناسب مع الجرائم المرتكبة، وهذا سيدفع كل العقول الجاهزة لإرتكاب الجرائم لممارسة الجريمة، فقد اشيع أن لا إعدام في العراق بأمر من قوات الإحتلال، وأشيع أن قوات الأحتلال لن تسمح بتنفيذ حكم اعدام بحق أي مواطن مهما أرتكب من فعل جسيم، وهكذا أنسجمت الجهات مع رغبة قوات الإحتلال، مثلما اتفقت على أن دماء العراقيين رخيصة وقوانينهم متوقفة وثاراتهم مؤجلة وحقوقهم لا أثر لها.

ان حقوق الانسان في حماية الانسان من الإبادة والقتل وليس حماية القاتل وتأمين وسائل الراحة والتسلية له، وأن حقوق الإنسان في ردع المجرم ووضع حد لإستمرار نزيف الدم العراقي، وفي قول للرسول محمد (ص): «من قتل نفساً بغير حق كأنما قتل الناس جميعاً»، و«يقتل القاتل بمثل ماقتل». وعليه فأن الإرهاب الذي يعيث في أرض العراق ويمارس جرائمه بكل يسر وسهولة يدعونا للنظر بمزيد من التأمل على العدالة التي وقعت في قبضته قبل ان يصير الإرهاب في قبضة العدالة.

حرب الإرهاب ضد الإنسانية

الحرب التي تشنها التنظيمات الإرهابية المتطرفة التي تتخذ من الدين الإسلامي وتعاليمه السمحاء برقعاً وستاراً لتمير أفعالها، لاثوثر في جدران السلطات ولا الأنظمة الغربية التي تزعم أنها تحاربها، وهذه الحرب موجهة ضد المدنيين والأبرياء الأمنيين دون غيرهم، وبالتالي هي حرب موجهة من هذه التنظيمات المتطرفة التي توفر لها كل مستلزمات القوة والإسناد الى الدفع والتغذية المعنويين، هذه الحرب موجهة ضد الإنسانية بشتى صورها، وأن الجرائم المرتكبة رغم بشاعتها وكارثيتها بحق الإنسانية لم تغير المسارات السياسية للدول ولم تستطع أن تجعلها تعيد النظر في إقتصادها أو في مسارات أنظمتها، كما لم تستطع أن تقنع أحداً بأنها موجهة ضد السلطات والحكام دون الجماهير المدنية.

غير أن مايلفت النظر أن وراء تلك الشبكات الإرهابية حكام دول وتنظيمات سياسية ومؤسسات إعلامية وشخصيات لاتشعر بأذى خجل حين تشير بشكل غير مباشر مسانبتها الى هذه التنظيمات الإرهابية بحجة الانتصار للأسلام تارة والعروبة في احيان أخرى، مع انها تمارس الشيزوفرينيا السياسية في الموقف المتناقض، حين تزعم التزامها بحقوق الإنسان ومحاربتها للإرهاب من جهة، وتغذيتها لهذه التيارات الأجرامية التي أخذت تنتشر في المنطقة العربية وتتفرع منها منتشرة مثل الوباء من جهة أخرى، وفي موالاتها وحرصها على مد الجسور مع الدول الأوروبية والأحتماء بعلاقتها وصادقتها تارة، وفي تحريضها ودفعها هذه التنظيمات لأيقاع الأذى والخراب في بلدان أوربا نفسها.

هذه التنظيمات تجد لها من يساندها من الصحافيين والفضائيات العربية التي تتكأ على مساند أجنبية، وتستقوي بالديمقراطية الأوروبية، وتحتمي بالقوانين الأوروبية، وتدعو الى تمجيد قتل الأبرياء، وتشيد بالقتلة وبالمجرمين تحت زعم تمجيدها للأسلام والمسلمين، وهذا السلوك المنحرف يعبر عن مدى الأنحطاط في الممارسة السياسية، بالإضافة الى كونها تعبر عن أزمة نفسية وأخلاقية في إعتماها اساليب غاية في الجبن والخسة حين تلجأ الى الخديعة والمخاتلة وإستغلال إنسانية الآخر في المواجهة، حيث تستغل الفسحة التي توفرها هذه الدول لبعض العرب والمسلمين ممن ضاقت بهم سبل العيش في بلدانهم ولم يجدوا منفذا سوى هذه البلدان التي تحترم حقوق الإنسان وتمنحه جنسياتها وتسهل له عمليات التنقل بين بلدانها، فيتم استغلال هذه الفسحة أبشع استغلال للضغط على هذه البلدان لأعادة النظر في تواجد العرب والمسلمين في بلدانها أو الضغط عليهم والتشديد في العمل والدخول والتواجد، كما انها لم تزل تتخذ من عدة شعارات براقية ليس لها أي درجة من حقيقة في الواقع حين تتخذ من غطاء مطالبتها برحيل الأحتلال ما يدفعها لتقديم الضحايا من الأبرياء سواء من المدنيين من اهل تلك البلدان ومن شتى الأديان، أو من البهائم العربية المخدوعة التي يتم ارسالها الى الموت كأبي بهيمة تموت وتقتل غيرها، مع أنها تعرف علم اليقين انها تستطيع ان تصطف مع القوى التي تطالب برحيل القوات الأجنبية وفق القوانين الدولية ومايمليه المجتمع الدولي في هذا الخصوص، غير انها لاتقدم البديل ولاتعرف البرنامج الذي يمكن ان يحل كدليل على انها تتخذ من هذا الشعار وسيلة لكسب المتعاطفين مع مبدأ رحيل الأحتلال وهو مبدأ عام تطالب به جميع القوى الوطنية وفق مصلحة العراق، ولكن هذه

التنظيمات تبالغ بالمزايدة في إظهار شعاراتها وفق هذا الأساس لتغطية حقيقة ماتريد للعراق وتحلم به في وقوعة تحت رحمة نظام متخلف وبدائي مثل النموذج الأفغاني في عهد الطالبان، وهو ما يرفضه العقل والمنطق والمستقبل والواقع العراقي.

الأغتيال السياسي

تكاد ظاهرة الإغتيال السياسي والتصفية الجسدية أن تتميز بها المنطقة العربية عن غيرها من المناطق، و ليس أيضاً ما تشتهر به من قدرتها على تفريخ الحكومات الدكتاتورية والتي لا تتقبل التعارض أو الأختلاف، وانما قدرتها على تنويع الطرق التي يتم بها الاغتيال لأسكات صوت الخصم السياسي، ووجود وسائل متوفرة لهذة الإغتيالات والتصفيات.

وشهدت المنطقة العربية حالات عديدة مورس فيها الأعتيال السياسي ليس فقط من السلطات الحاكمة، ولامن الرموز السلطوية بشكل مباشر أو غير مباشر، وانما مورس من قبل أحزاب وشخصيات عربية ضد الخصوم، كما مورس الأعتيال السياسي من قبل اجهزة مخابرات غالباً ماتتميز به عمل أجهزة الأمن والمخابرات.

أن تصرف اجهزة المخابرات والجهات التي تقف وراء عمليات الأعتيال السياسي تهدف الى إسكات الصوت المعارض لما تشعره من تأثير في نقدها أو اظهار سلبياتها والتأليب عليها، والمنطق يقضي ان يكون التعارض والاختلاف بين الناس والأنظمة بالحوار الأنساني وصولاً الى القناعة المشتركة وبطرق تنسجم مع كرامة الأنسان وحقوقه، والمنطق يقضي ان يتم السماح للصوت المعارض ان يطرح أفكاره ومايعتقده من سلبيات ونقائص لدى المقابل، وأن ينتقد وي طرح البدائل، وأن المنطق يقول أن يتم الحوار من اجل التوصل الى هدف اقناع الشارع أو تنظيمات الحزب أو الافكار التي يراد طرحها للحوار.

إن سلوك طريق الأعتيال السياسي خروجاً عن نمط العلاقات

الانسانية، وكما يعد سلوكاً هجيناً في الأختلاف الفكري، وجريمة من الجرائم الجنائية العمدية التي لاترتقي لمستوى الجريمة السياسية.

والمتابع لأحصاءات البشر الذين طالهم الإغتيال السياسي رجالاً ونساءً، يخرج بنتيجة مروعة وغاية في القلق من استثناء مثل هذه الظاهرة في البلدان العربية الغافية تحت سلطات القهر والطغيان والدكتاتوريات وأجهزة الأمن والمخابرات والجمهوريات الوراثة، حيث صارت هذه الظاهرة نتيجة متوقعة أو ثابتة في العمل السياسي العربي، وتتعدى عمليات الإغتيال السياسي المرتكبة من قبل السلطات بحق السياسيين لتصل الى أصحاب الأقلام ومحرري المقالات وكتاب الصحف والعاملين في مجالات الصحافة واجهزة الاعلام والثقافة، واعتقاداً من الجهة التي تقف وراء عملية الأعتيال وإسكات الصوت وأنها حياة الشخص بأنها أزاحت من طريقها خصماً كان يمكن ان يؤثر في مسيرتها، أو كانت له القدرة في أن يفضح ماتحاول ترقيعه أو تتستر به.

الحقيقة إن لكل خصم وسيلة في الإختلاف والتعارض تتناسب مع ذهنيته وفهمه للحياة وللمعارضة، وان لكل شخص فهم في اساليب الحياة قد يختلف عن غيره في تلك المفاهيم وسبل السلوك، وتبقى مسألة النوازع الإجرامية الراكدة والمرتسبة في قاع الشخص، والتي تبرز أحياناً، تلعب دورها في التأثير في سلوكه، لتزيّن له حلاً منحرفاً لمشكلة أو ثأراً لموقف سياسي أو فكري بالتفكير بإنهاء الخصم كلياً لتنتهي بالاقدام بشكل مباشر أو غير مباشر على ارتكاب فعل جريمة الاغتيال السياسي أو التحريض عليها. وعليه فإن الإغتيال السياسي يمثل عجزاً فاضحاً في السلوك البشري الذي تقوم عليه شخصية الجهة التي انتهت الى الالتزام بسلوك القتل كوسيلة من وسائل انهاء الخصم، كما يمثل تردياً في العقلية السياسية من خلال الممارسة المتناقضة مع حقوق الانسان.

وثمة شيء مهم يكمن في أن القاتل في هذه العمليات يعود لممارسة العمل السياسي في الساحة بعد ارتكابه الفعل، وبذا الاستسهال انما يعبر عن استخفافه بالمجتمع وبالقيم، غير انه لن يتوانى من سلوك طريق الجريمة السهل لأزاحة الخصوم عند الأختلاف، كما لن نستبعد ان يقوم بتكرار ممارسة هذا الفعل سواء بالواسطة أو مباشرة كونها تشكل له حلاً متناسباً مع ذهنيته وانحرافه الأجرامي.

ويبدو ان هذه الإغتيالات السياسية التي مورست في الوطن العربي سواء منها ماتم امام العيان، أو بشكل خفي غير مباشر، صار يشكل إرثاً وأعرافاً تلتزم بها الجهات والسلطات والأجهزة والاحزاب والأفراد الذين يمارسون عمليات الإغتيال السياسي.

وعمليات الأعتيال السياسي التي ظهرت في تاريخ العرب بعد الإسلام، تمثل بروز هذه الظاهرة في الذهنية العربية غير القادرة على استيعاب الفكر الديمقراطي أو الأفكار التي جاء بها الإسلام، باعتبارها أفكاراً متعارضة مع الولاء للعشيرة وللمنطقة وللقومية، وأفكاراً تنصف العبيد والفقراء، ولهذا بدأت بواكير الغتيلات السياسية مع بدء الرسول محمد (ص) في نشر الدعوة الإسلامية، ثم ماتلاها من الصراع بين المسلمين والكافرين، ثم في أنتصار السلام والمحاولات التي جرت في أعتيال الخلفاء الراشدين كل من عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب ومن بعدهما في اغتيال الخليفة عثمان بن عفان (رضي الله عنهما)، وكما في حادثة مقتل الحسن بن علي بالسم بأمر من الخليفة الاموي معاوية، ثم تطور الأمر لتتخذ الدولة الأموية التي فرضت نفسها بالقوة على الأمة هذا المنهج سلوكاً معروفاً في انهاء المعارضين، وأستمر الأمر مع الدولة العباسية وماتلاها من دول السلاجقة والبويهيين والصفويين والعثمانيين، فقد قضى العديد من المعارضين غيلة بسبب معارضتهم السياسية

للسلطات الحاكمة وتحت شتى الذرائع والحجج.

ولجأت السلطات الحاكمة الى إستعمال طريقة دس السم للقضاء على معارضيها، وبقيت حالات القضاء على المعارضين بالسموم غير معتمدة وفاعلة حتى برزت في الفترة الأخيرة، وفي القرن العشرين حيث تم اعتماد استخدام السم في الاغتيال السياسي أو في تصفية المعارضين كوسيلة من وسائل الاغتيال السياسي، كما أشتهرت السلطة الصدامية بأستعمال أنواع السموم في قتل المعارضين وتصفيتهم، ولعل أبرز تلك الظواهر العدد الكبير من العراقيين الذين تم اعتقالهم في زنازين وأقبية الأمن العام والمخابرات بسبب تخوف السلطة من معارضتهم أو مواقفهم السياسية، ومن ثم اطلاق سراحهم بعد ان يتم دس السموم لهم في الشراب والطعام، تجسيداً لمقولة الخليفة الأموي معاوية بن ابي سفيان «أن لله جنوداً من عسل».

كما شهد الحكم الوطني وماتلاه في العراق عمليات إغتيالات سياسية عديدة، لعل من أشهرها عملية إغتيال الملك غازي ووزير المالية رستم حيدر وبكر صدقي، ثم في محاولة إغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم، وعمليات الاغتيالات التي مورست في مدينة الموصل وكركوك وبعض المدن العراقية، كأسلوب لتصفية الخصوم السياسيين.

ولجأت سلطة البعث الأولى في ٨ شباط ١٩٦٣ الى تعميق طرق ووسائل الاغتيال السياسي ولم تتوانى في المجاهرة في ارتكابها عمليات الاغتيال السياسي والتنصل عنه واستهجائه بعد اتمام الفعل والقضاء على الضحية، كما أصبح فعل الاغتيال والتصفية السياسية سمة من السمات التي يتميز بها فكر حزب البعث في كلا الفترتين التي حكم بها العراق، وحقق بذلك التدهور المريع في الأنتقاص من القيمة الإنسانية للمواطن وللتعارض السياسي.

وحتى لانتهم بالمغالاة ونخصص ألتصاق الاغتيالات السياسية بمنطقتنا العربية فقط دون غيرها، فقد انتشرت الظاهرة عالمياً، وظهرت لنا عمليات عديدة في الاغتيال السياسي، غير ان ما يميز المنطقة العربية هو استمرارها بالألتزام في ممارسة فعل الاغتيال السياسي، والتفنز ايضاً في شكل ونوع عملية الاغتيال السياسي، أذ لن يتكرر بالضرورة فعل القتل بالاسلح الناري أو الجرح أو بوسائل تفجير السيارات واماكن السكن، ولكن بأساليب وطرق قد تبدو خافية على المواطن العادي، وقد تتمكن الجهات من طمر الحقيقة ولو بشكل مؤقت في عملية الاغتيال السياسي، كما حدث مع حالات الموت السريع بعد اخلاء السبيل من معتقل قصر النهاية ذلك المكان الرهيب الذي كان يدار من قبل سيء الصيت الجزار ناظم كزار بأشراف مباشر من الدكتاتور صدام حسين الذي بقي يعمل رئيساً لمنظمة متخصصة في الاغتيال والتصفية السياسية تحت أسم منظمة «حنين»، ثم تطورت في عملها والمساحة التي تتحرك بها لتتحول الى مكتب العلاقات العامة، والتي تحولت ايضاً الى رئاسة جهاز المخابرات العراقي، وهو جهاز فاعل عملياً ضد اهل العراق دون غيرهم ولم يزل حتى اللحظة عناصره تعمل خارج العراق وتبث افكارها اعلامياً من خلال صفحات في الأنترنت أو الكتابة في الصحف العربية منها أو في عقدها المؤتمرات المدعومة مالياً أو في التعامل مع الفضائيات العربية المرسومة أمريكياً، وهي تقصص عن نهجها ومسيرتها وشخصها تتصدى للتغيير في العراق وتقف ضد الشعب العراقي وتدعو الى ذبح وقتل العراقيين، بل ويهمل افرادها ويظهرون فرحتهم حين يكتر القتل في اهل العراق من قبل تنظيمات الإرهاب والتطرف الديني المنبوذ في العراق.

عمليات الخطف

أقدمت المجموعات الإرهابية في الفترة الأخيرة على ارتكاب جرائم يندى لها الجبين الإنساني تتجسد في قتل بعض السفراء والعاملين في السفارات العربية تحديداً، وأستعجلت القتل بعد أن قامت بخطفهم، في حين انها تعاملت مع دول بعض المخطوفين من رعايا الدول الأوربية، مما يخطر على البال كون التعامل يجنح الى الجانب المادي الذي تطمح اليه هذه التنظيمات الموبوءة، والتي لم تجد من الدول العربية والإسلامية تجاوباً في تلبية مطالبها في الكسب غير المشروع عن طريق الخطف والقتل والتهديد.

كما أن التبريرات التي اطلقتها هذه المجموعات الإرهابية من خلال بياناتها التي تبثها قناة الجزيرة القطرية التي تسهل لهم إيصال صوتهم بكافة الوسائل الممكنة، كانت مضحكة وساذجة وتدل على هزلة العقول التي تقود تلك التنظيمات، ففي الوقت الذي تزعم انها تدافع عن الدين والقيم والسلفية المتطرفة، تقوم بالتعامل عبر وسطاء لهم ملامح رجال الدين شكلاً مع دول ومؤسسات أوربية بغية الحصول على مغانم مادية للطرفين الخاطف والوسيط، في حين انها أعتبرت رعايا دول عربية مسلمة كفاراً ومارقين وطبقت عليهم حد القتل وبالسرعة التي لم يتمكن السماسرة الإتصال بدولهم وأهاليهم لدفع مايستوجب الدفع.

حقاً لقد كان موقفاً جديراً بالإهتمام والملاحظة، فقد اماطت هذه التنظيمات اللثام عن مكنوناتها العقلية واساليبها في التعامل مع الأطراف الدولية، فقد سبق ان اطلقت سراح أيطاليين وفرنسيين ومن

نعم ان جريمة الإغتيال السياسي من جرائم الإرهاب أذ لا يبدو معقولا أو مقبولاً أن نتقبل قتل الخصوم على أنه حالة من حالة الصراع أو التعارض السياسي، كما أن النصوص العقابية التي وضعت في القوانين الجزائية لم تعتبر فعل الإغتيال السياسي من الأعمال ذات الصلة بالعمل السياسي وبالتالي لايمكن تطبيق الظروف القضائية المخففة بحق القاتل.

فإذا كانت عمليات الأعتيال السياسي بقصد إنهاء حياة الخصم مادياً، فهل انها نجحت في إنهاء فكرة الخصم؟ وهل انها أستطاعت تخويف وترويع المجتمع بممارسة مثل تلك الجرائم؟ هل انها أستطاعت أن تسكت القلم وتمنع الأفكار من أن تندفع منطلقاً في الفضاء، الواقع يتحدث عن تواصل انساني في أحياء الفكر وبقاء الأنسان متمسكاً بعقيدته وأيمانه بأفكاره مهما كان الثمن، يعني هذا ان الوسيلة لم تحقق هدفها، فقد مرت قوافل من الذين تعرضوا الى الأعتيالات السياسية لم يستطع القاتل أن يجعل فكرهم غائباً أو صوت من يتبعهم يخفت، ولذا فإن جميع عمليات الأعتيال السياسي تطال المنادين بالحرية والتغيير والعلمانية والبرالية والفكر اليساري بشكل عام. كما تطال ايضاً قيادات سياسية يمينية أو معتدلة بتحريض من سياسيين يقفون معهم في نفس الخندق تنافساً على مراكز سياسية أو حزبية، أو تصفية لحسابات شخصية.

والمتمعن في نتائج الأستفتاء الذي اجرته صحيفه «أيلاف» الالكترونية عن الجهات التي ساهمت في إغتيال الصحفي اللبناني سمير قصير، وسواء كانت النسبة الأكبر سورية أم لبنانية أو أسرائيلية، فهي في كل الاحتمالات تعني ممارسة فعل في إسكات صوت الخصم بطريقة عربية مميزة.

دول أخرى غير عربية، في حين انها طاردت الرعايا العرب والمسلمين، مما يدفع بالأعتقاد إندفاع هذه التنظيمات الإرهابية العمل باتجاه معين واحد في الساحة العراقية التي تعج بالفرائب والعجائب مما ولده النظام الساقط الذي كان يحتضن كل هذا الهجين من العقول التي تقودها عقول مستوردة لم تكن بأحسن من حالها وأحوالها.

ومن الناحية القانونية فقد عالج قانون العقوبات العراقي المرقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ جريمة أخذ الرهينة ضمن احكام الباب الثاني من الفصل الاول، حيث عاقبت المادة ٤٢١ منه بالحبس على كل من قبض على شخص أو حجزه أو حرمه من حريته بأية وسيلة كانت بدون أمر من سلطة مختصة في غير الاحوال التي تصرح بها القوانين والانظمة بذلك، ثم شدد النص على العقوبة اذا حصل الفعل بان تزيا الفاعل بزي حكومي أو ابرز امرا كاذبا أو مزورا وإذا صحب الفعل تهديد بالقتل أو تعذيب نفسي أو بدني أو وقع الفعل من شخصين أو أكثر أو من شخص يحمل سلاحاً ظاهراً، وإذا زادت مدة الحجز أو الحرمان من الحرية على خمسة عشر سنة وإذا كان الغرض من الفعل الكسب أو الإعتداء على عرض المجني عليه أو الأنتقام منه أو من غيره، وأذا وقع الفعل على موظف أو مكلف بخدمة عامة اثناء تأديته لوظيفته.

وجاءت نصوص المواد ٤٢٢-٤٢٧ من قانون العقوبات تعالج قضايا الخطف للقاصرين أو بأستعمال طرق احتيالية.

وهذه الجرائم وإن بدت جديدة على المجتمع العراقي، اذ كانت قليلة الحدوث في المجتمع العراقي في جميع فتراته، فإن استفحالها في المجتمع العراقي بالشكل الذي نلمسه يوميا تشكل ظاهرة خطيرة وشائنة وسط مجتمع لم يزل يتمسك بقيم عديدة تتناقض مع الخطف وأخذ الرهائن مهما كانت الأسباب والدوافع.

إن هذه الجرائم انتشرت في أوساط البلدان المتخلفة أو المحكومة من قبل الانظمة غير الديمقراطية، أو من التي تنتشر العصابات المنظمة فيها تمارس جرائمها بشكل سافر وخطير، لذا صارت تسبب قلقاً شديداً للمجتمع الدولي، وارتفع مستوى خطورتها الإجرامية ليصل الى مصاف الاعمال الإرهابية ، لا بل أصبحت من الممارسات الإرهابية التي تقدم عليها هذه التجمعات.

وظهرت في العراق جرائم خطف النساء والأطفال، وهي من الجرائم الخسيصة التي يلجأ اليها المجرم في مساومة أهالي الضحايا في إطلاق سراح النساء والأطفال لقاء فدية مالية على الأغلب عالية، وعند عدم تنفيذ توفير الفدية المالية يقدم الجناة على تعذيب الضحايا ومن ثم الإقدام على القتل والإغتصاب في أغلب الأحيان.

أقدمت مجموعات إجرامية على خطف عاملات في لجان حقوق الإنسان وفي منظمات الإغاثة الإنسانية، وهنّ يؤدين دورهن الإنساني في تقديم المساعدة الإنسانية للعراقيات والعراقيين، وكانت طلبات الخاطفين غير واقعية ولا تتعلق بحياة الضحايا، وتبريرا لإقدام المجرمين على قتل الضحايا بأساليب تنم عن تدني في الخلق وإنعدام في المشاعر الإنسانية.

كما استمرت مجموعات الأعمال الإرهابية هذه الأفعال وصارت لها أسلوباً متميزاً، كما أقدمت تنظيمات أخرى على اعمال الخطف لقاء أموال درت عليها أرباحاً كبيرة من دول اوربية لقاء وسطاء باتوا معروفين بسمرتهم في هذا المجال.

وهزت هذه الجرائم أوساط المجتمع العراقي حيث صار الأهالي يخشون على اطفالهم من الخطف والإعتداء الجنسي، والأهل على بناتهم بعد تكرار عمليات الخطف والإعتداء الجنسي، كما صار بعض يخشى

من عدم توفر الإمكانات المادية للمقايسة من ان يفقد أحد أفراد عائلته، بالإضافة الى خشية المتمكنين ماديا من إستغلالهم بخطر أولادهم وإبترازهم.

أن نشاط هذه المجموعات الإجرامية بمختلف أشكالها ومظاهرها وبصرف النظر عن الستائر والأغطية التي تتبرقع بها والأسماء التي غالباً ماتشير الى آيات وأسماء دينية، جميعها تقع في التوصيف القانوني تحت باب جرائم الإرهاب ، ومهما كان اسم الجهة وايا كان التبرير فأن هدف الجريمة يرفع من خطورتها الأجرامية الى مستوى الجناية الفتاكة بالمجتمع، وخصوصاً في فترة عصيبة يمر بها المجتمع العراقي، مما يوجب أن ترتفع ليس فقط الجهود اللازمة والحازمة لإجتناب هذه الجرائم من مجتمع مثل المجتمع العراقي، وإنما ينبغي أن تتضافر الجهود اللازمة للقضاء على مثل هذه الأفعال والقبض على مرتكبيها بعد أن يقرر البرلمان العراقي أن تكون العقوبة المقررة لمثل هذه الأفعال الإعدام أسوةً بكل الجرائم الإرهابية، وبغية حماية المجتمع وصيانة حقوق الأطفال وإنسجاماً مع الجهود الدولية لوضع حد لهذه الممارسات البعيدة عن الإنسانية، والساعية الى خراب العراق.

عليه فإن الأمر يستوجب أن يتم تعديل النص القانوني في رفع سقف العقوبة الجزائية في المادة ٤٢١ فيما يتعلق بفقرة خاصة بأعمال الخطف في ظل الظروف الحالية التي يمر بها المجتمع العراقي الى الإعدام بإعتبارها من أعمال الإرهاب ، كما يكون تعديل عقوبة النص إنسجاماً مع قرارات مجلس الامن ذات الصلة والتي تدين كافة اعمال الارهاب، بما فيها اخذ الرهائن ولاسيما القرار الدولي ١٤٤٠ / ٢٠٠٢ في ٢٤ تشرين الأول ٢٠٠٢ و القرار ٢٠٠٣ / ٤٠ في ٢٣ نيسان / ٢٠٠٣.

لقد تمّت ممارسة جريمة اخذ الرهائن تحت شتى الحجج والذرائع، ومع أن سلوك هذه الجرائم وسائل خسيصة للوصول الى نتائج أكثر خسة مهما كانت درجة نجاحها وتأثيرها، مما دعى المجتمع الدولي الى أن يقف منها موقفا صارماً ومتكاتفاً من أجل مكافحتها.

وتعدى الأسلوب في أن يستطيع بعض المجرمين القبض بطرق دنيئة على بعض العاملين من الأجانب الذين حضروا الى العراق بحثاً عن العمل وتقديم جهدهم الفني والأختصاصي في مجالات البناء والأعمار، ليتم خطفهم وحجزهم وإعتبارهم رهائن، وطلب شروط لاتتعلق بشخصية المخطوف من قبل الخاطفين وتتعلق بسياسة دولهم، ومن المؤسف ان يتم كل ذلك تحت شعارات وأهداف تحاول الإساءة الى الدين الإسلامي، وجميعنا نعرف ان الدين الإسلامي يتعارض مع هذه الأفعال، بل ويدين أعمال الخاطفين الأجرامية أيا كان أسمهم وشعارهم.

وتوسعت أعمال التنظيمات التي تتخذ من خطف الصحفيين والعاملين في وكالات الأنباء مساراً لها، واستطاعت بوكلائها أن تتصل بسطات المخطوفين وتساوهمهم في مبالغ الفدية، حيث حصت على مبالغ مالية كبيرة، مما يتعارض مع التضامن الدولي في أتحاذ كافة التدابير التي تساهم في الحد من هذه الأفعال وتسعى لعدم تنفيذ رغبات الخاطفين المريضة.

ومن هنا نستطيع ان نتلمس الحقيقة الواضحة في التناقض المريع في تصرفات ومزاعم الإرهابيين ومجموعات القتل حين يكون شعارها الحقيقي ماتحصل عليه نتيجة هذه الأفعال الإجرامية، وتتخلى عن زعمها وإدعائها انها تقوم بتطبيق أكارها المتطرفة والمرفوضة من الدين الإسلامي والمجتمع الإنساني قسراً على الناس.

إن جريمة خطف الرهائن من الجرائم الماسة بحرية الانسان والتي تحدث خلا خطيراً في المجتمع، مما يوجب أن تتم توعية المواطن للمساهمة في التصدي لهذه الجريمة الخسيسة، ومكافحتها بالإبلاغ عن تحرك الجناة، وأن تتخذ الوسائل والأساليب التي تساهم في القضاء على هذه الظاهرة نهائياً، وأن ترتقي العقوبات الجنائية التي يفرضها قانون العقوبات النافذ الى المستوى الذي يحمي المجتمع العراقي.

بالرغم من ان نص المادة ٤٢٣ رفع مستوى العقوبة الى الإعدام أو السجن المؤبد إذا سحب الخطف وقاع المجني عليها أو الشروع فيه، وأيضاً اذا افضى الاكراه والتعذيب الى موت المخطوف، الا اننا نجد ان عملية الخطف في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها العراق لاتقل خطورة وإجراماً عن تلك الجرائم التي ينبغي التأكيد على عقوبتها الرادعة حماية للمجتمع والأمن والأستقرار.

وتجد الظروف المشددة العامة مجالاً فاعلاً في تطبيقاتها على هذه الجرائم بالنظر لباعثها الدنيء، واستغلال فترة ضعف مؤسسات السلطة والمجني عليها، بالإضافة الى إستعمال طرق وحشية وغالبا مايتم استغلال صفة الجاني، مما لايجوز للمحكمة ان تلتمس للجناة اي ظرف قضائي مخفف، وهكذا فان توافر عدة ظروف مشددة يلزم المحكمة ان تقضي بالإعدام بدلاً من السجن المؤبد.

مارست مجموعات الإجرام عمليات الخطف في الفترة الأخيرة بالعراق تحت التهديد بالسلاح، وقامت بتعذيب المخطوفين وأستعملت كل طرق الإحتيال والإكراه، وجمعت كل نصوص الفقرات التي اوردها المواد القانونية في افعالها، غير أن نصاً قانونياً صريحاً يرتقي بالعقوبة الى مستوى هذه الأفعال الخطيرة إنسانياً، وينسجم مع ماتشير له القرارات

الدولية في ضرورة محاربة الإرهاب بكل اشكاله، سيساعد على تنفيذ الأحكام وتطبيق العدالة في ظل الظروف الإستثنائية التي يعيشها العراق. والحقيقة فأن عدة جرائم يتم ارتكابها خلال الإقدام على خطف الرهينة، منها تقييد حرية الإنسان وحجزه، والتعدي على حرمة، والقبض عليه دون اذن قانوني وتحت تهديد السلاح، أو اعتماد أساليب مزورة أو غير حقيقية وخادعة في سبيل تسهيل عملية الخطف، كما يتم ممارسة الإرهاب والتعذيب للمخطوف، كذلك تصويره بأوضاع مزرية وبثها من قبل قنوات تتعامل مع هذه الظاهرة كما تفعل قناة (الجزيرة) القطرية وتساهم في ترويع المواطنين وتشيد بالخاطفين تحت مزاعم انهم يمثلون منظمات إسلامية للمساهمة في الأساءة للإسلام ولقيم المجتمع العراقي لإعتبارات مرسومة.

أن نمط هذه الجرائم انتشر كالوباء الحديث في العراق، وظهر بشكل واضح بعد سقوط الطاغية، بالنظر لتشكيل العصابات التي تتخذ من هذا الأسلوب إحترافاً لها، مما يقتضي أن تلتفت وزارة الداخلية الى هذا الأمر وتخصيص شعبة خاصة لمكافحة هذا النمط الخطير من الوسائل المتدنية في الأسلوب الجرمي المتبع، وأن توليها الأجهزة المختصة مكانة تتناسب مع خطورتها، وأن تعمل جميع المؤسسات البحثية لدراستها وتشخيصها ومحاربتها بالأساليب التي تنظف العراق منها.

كما يشمل الإرهاب عمليات خطف الطائرات والسفن ومحاولة ابتزاز الشركات أو الحكومات بتهديد حياة الركاب وتعريضهم للخطر.

بالإضافة إلى عمليات القرصنة والسيطرة على المرافق العامة بطرق إرهابية تتخللها القسوة والأجرام بقصد إحداث الرهبة والرعب وعدم التواني في ارتكاب جرائم القتل العمد العشوائي، مما يمنح الدول

صلاحيية استعمال القوة لصد تلك الأفعال ومقاومتها بأي شكل من الأشكال، وبقصد حماية أرواح الناس وممتلكاتهم والممتلكات العامة العائدة للدول.

وعدت عدد من الدول أعمال القرصنة على الانترنت إرهابا يستوجب الملاحقة والمساءلة القانونية، سواء في أعمال التجسس والدخول غير المشروع أو في سرقة الأسرار والبرامج والتلاعب والتلصص على الصفحات بما يدعى (الهكر)، كما في الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا وفرنسا.

الفهرست

5 المدخل
17 الإرهاب
29 التعاون الدولي للقضاء على الإرهاب
69 العراق في مواجهة الإرهاب
79 نتائج الأعمال الإرهابية
97 من المسؤول عن الإرهاب في العراق
131 حكم انتحار البهائم المفخخة في العراق
165 حرب الإرهاب ضد الإنسانية
168 الاغتيال السياسي
174 عمليات الخطف